



على رَدِّ السَّقِيفَةِ

العترة السيد محمد القزويني الطائفي



مراجعة و تصحيح

هيئة محمد الأمين الشنقيط

مكتبة الأمين

عَلَى رَأْسِ السَّقِيفَةِ

بقلم

السيد محمد الكاظمي القزويني

عفا الله عنه

✽ الطبعة الثانية ✽

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

مطبعة العرفان ✽ حيدرا



PDF مكتبة نرجس

www.narjes-library.blogspot.com

عَلَى رَأْسِ السَّقِيْفَةِ

بقلم

السيد محمد الكاظمي القزويني

(وما محمد إلا رسول قد خلت
من قبله الرسل إنا أن مات أو قتل
انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب
على عقبيه فلن يضر الله شيئا
وسيجزي الله الشاكرين)
« قرآن كريم »

عفا الله عنه

(بينا انا قائم فاذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج
رجل من بيني وبينهم فقال لهم قلنا قلنا انا قال إلى
النار والله ، قلت وما شأنهم قال انهم لارتدوا بعدك
على ادبارهم العهقرى ثم إذا زمرة حتى إذا عرفتهم
خرج رجل من بيني وبينهم فقال لهم قلنا قلنا انا قال
إلى النار والله ، قلت وما شأنهم قال انهم لارتدوا
بعدك على ادبارهم فلا اداء يخلص منهم إلا مثل
همل النعم) (رسول الله «س»)
اخرجه البخاري في باب الخوض من صحبه
ص ٩٤ من جزئه الرابع

﴿ الطبعة الثانية ﴾

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

مطبعة العرفان * صيدا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ ثَانِي عَطْفُهُ يُضِلُّ
عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَنَذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابُ الْحَرِيقِ ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ وَأَنَّ
اللَّهَ لَيْسَ بِظَالِمٍ لِّلْعَبِيدِ . صدق الله العظيم - سورة الحج -

الحمد لله على آلائه وله الشكر على نعمائه وصلى الله على خاتم أنبيائه محمد وعلى آله الطاهرين
خلفائه وعلى أصحابه الكرام التابعين له بإحسان

وقع في يدي كتاب (الرد على السقيفة) لعبد الله الحضرمي الذي يزعم مؤلفه أنه يرد به
على كتاب (السقيفة) لفضيلة الاستاذ الشيخ محمد رضا آل مظفر (فجداني اسمه إلى قراءته
قراءة من يتقاضى عن صفات الهفوات ويدراً تزيف الأقوال بالشبهات وكنت أمر في صفحاته
الاولى على عبارات ترمز إلى غير هدى فتناديها أدلة المنطق فلا تقبأ بالنداء وما زلت انتقل من
حقيقة نيرة ينكرها إلى مزلة مجاهد خطير يجدها حتى أشرفت على خاتمة كتابه كما وقفت على
فأنته فكانت نتائجه أشبه بالبناء على جوف هار

استهدف المؤلف برودده الحامية إلا من التحويه أن يقرن نفسه بأعلام الفكر الإسلامي في
القرن العشرين ويروم بكتابه المشتمل على الدعاوى المجردة أن يعتني به النقاد من أهل الفضل
ليردوا عليه . اتكون حاله من بال (في بئر زمزم)

وليكن (الاستاذ) على ثقة من أني لم أكتب هذا الكتاب لأرد به عليه لأنني على يقين
بأن كتابه الذي لم يحوسر الطنين السج لا نلق العناية به وإنما أردت أن ألفت نظر القراء
الذين جاز عليهم الدهر فلا يأتي عليهم يوم واحد إلا ويوقفهم أمام مثل هذا المؤلف من الذين
أضلوا كثيراً بتحويلهم الحقيقة وقلبهم الأدلة الأمر الذي أقل ما يستتبعه فساد العقيدة واعوجاج
الطريقة . وهما الداءان اللذان جد التيارى على هذا الدين بما استطاعوا من إزالتها عن هذه الأمة
التي بلبت بأحزاب هؤلاء المتطفلين على الاسلام وأهله

تصفحتنا كتاب الحضرمي وقرأنا كلماته فوجدناه كثره من إخوانه يرى الحق الصريح في
خصمه فيلوي عنه عتقه ويخطئه بمجونه ليشوه سمته ويرى الباطل في نفسه فيلبسه ثوب المهدى
ليعيش باسمه

فهو يريد في عصر الكهرباء والطاقة الذرية عصر استنارة العقول أن يصحح ما قامت به السقيفة من قلب الشريعة وإمارة السنة وسحق الحق ويريد من الناس أن يتبعوا قوله ويذلوا عند رأيه وإن كانوا لا يمتثلون إلى الدين بنسب ولا يتصلان إليه بسبب وهيمات هيئات إلى الورا، والحق معها قل تأصروه في البداية فإن النصر حليفه عند النهاية .

حقاً إنها لمأساة تستوجب اللوعة فلقد سمى هذا الرجل الثموية رداً والتكذيب للصالح المحمدي الجياد تفكيراً حراً ورد آيات الكتاب رأياً صريحاً ومجرد الدعوى دليلاً منطقياً والخروج عن الحجة الزاماً وبهذا النوع من الرد ضاعت القواعد المقررة. لذلك وبهذا الأسلوب اضطلت الأصول الموضوعية للرد .

ونحن نطالب القراء الكرام بجامعة الاخوة الدينية أن يبنذوا التعصب للأراء. ويتركوا السير وراء شتى الأسلاف ويبحثوا بدقة ويتقبوا في يقظة فإنهم لا شك مسؤولون عن كل صغيرة وكبيرة - وعليهم أن ينظروا بعين صحيحة إلى ما اعتمد عليه الخصمان من الأدلة الشرعية والبراهين المنطقية فإن هذا هو المعول عليه عند أهل العقول ولكن صاعب الكتاب لم يعتمد في رده على ما يعتمد عليه العقلاء فإنك تراه تارة يحتج على خصمه بما يرى ويهوى ومرة يعتمد فيه على ما يرويه أئمة من الحديث وأخرى على ما هو معلوم بالطلان في مذهبه دون أن يشعر إلى بطلان ذلك كله في باب المناظرة إذ الخصم لا يكون حكماً وما تفرد به لا يكون حجة على خصمه المخالف له في الرأي والذي يتبرأ من مبدئه ورأيه ثم اني لم اعتمد في الرد على رده إلا على قواعد الخصم ودفع رده المزعوم على مقتضى اصوله وأقوال أئمة في الحديث والتفسير والتاريخ والسيرة لتقوم الحجة به عليه وليس من الممكن ولا بالمعقول أن الراوي لهذه الأحاديث من اقطاب اعلام السنة قديماً وحديثاً في نقد الحديث كلهم جاهلون بأسانيد الحديث او كذابين يضعون الاحاديث إلا هذا الحضرمي وأضرابه ممن شبوا في هذا العصر على المدنية الغربية الزائفة وتربوا في أحضانها فخلبت أبصارهم بأصباغها ولعبت بأفكارهم بألوانها فشغلت أدمغتهم بالتركيب المجردة والحكايات المسوّهة التي من شأنها تشويه رونق الحق والوضاء وكشف حياء الدين الحنيف وإذا كان حملة الحديث من علماء السنة كذايين كما يزعم هذا سقطت صرح السنة عن آخرها لا خصوص ما ورد في فضل الوصي (ع) وآل النبي (ص) لأشتراك الجميع في العلة المسقطه وهي بلاهة الراوي أو غفلة أو كذبه أو فسقه أو خطاه وعليه فنأين يأتى يأخذ الحضرمي أحكام دينه وأصول مذهبه الا لهم إلا أن يرجع في ذلك إلى دين جديد فإن من يبتغي غير الاسلام ديناً ليسوا بقليل ومن التبيع جداً أن فجر (الباء) فيما يرى ويهوى وفيما لا يرى ويهوى لا فجر

ونحن وأيم الحق نخترم الدليل ونستضيء بنور البرهان ونجلى الاحاديث النبوية المجمع عليها

بين المسلمين أجمعين ونحتج بها في إثبات آرائنا كافة ونبرهن على صحتها بدلائلها فهل الينا (يا استاذ) بما لديك من حجج مقبولة وردود مقبولة عند أهل النظر لنذعن للحقيقة - أما انك تسير على طرق معوجة وخطوط ممترجة وتدلي علينا بالتدريجات والترهات فذلك ما نحن عنه بمنزلة لا نمحرك لما لها قلم ولا نضيع في سبيلها وقتاً ولا نخشى أن تنطلي بمرور الأيام على أذهان البلد فيحسبونها يوماً - ما - كحقيقة راحنة لها أثرها وقبيلتها

إذ من المؤكد ان المقتريات الملققة والاكاذيب المنسقة إذا تناولتها الأقلام بالضبط - لا بد - ان تصبح في بعض الأيام كحقائق عند الزعائن والأغرار لذا تجد الكثير من الناس يخدعوا بهذه المقتريات دون أن يشعروا إلى ما يفرضه العقل من اثبات والتحقيق فمجاهة تلك الآراء الفاسدة خاصة إذا كانت مخالفة للضمير والوجدان

-(الصحابي ومناه)-

يقول الحضرمي وقد دفعتني غيرة على اصحاب رسول الله (ص) أمراء المؤمنين ورؤساء المسلمين بما قد يشوه سمعتهم ويحط من كرامتهم والعجب كل العجب ممن تجاوز حده وتحدى مثله فنصب نفسه لمعاداتهم والإساءة اليهم الأغراض شخصية أو للثأر والانتقام لا أدري قال اليهودي عيسى (ع) ما قالوا ورموه بما رموه وقال النصارى في عيسى (ع) ما قالوا واعتقدوا فيه ما اعتقدوا وقد افراطوا فوق الاسلام بينهما وحكم حكما عادلا معتدلا في عيسى (ع) بلا إفراط ولا تفريط وجاءت طائفة فاعتقدت في علي ما اعتقدت وغالت فيه ما غالت فأفراطوا فوق المنصفون المعتدلون اهل السنة بين الفريقين موقف الحكم العدل بلا إفراط ولا تفريط الخ

أقول فليُنظر القارى. الكريم إلى هذه المقالات الخالية الرطاب إلا من الإفك والسباب فإنك تجدها عارية عن البرهان قد أتت جملها على غاربها وأرسلها سائبة ولو كان الرجل صادقاً في دعوى الغيرة لدفعته غيرة على رسول الله (ص) وعلى دينه بما يشوه سمعته ويحط من كرامته من الحكم على عدالة الصحابة اجمعين من غير دليل يقره الدين ويشهد به العقل ولم يكتم ما أنزل الله في أصحاب رسوله (ص) من البرينات الناطقة بأن فيهم الدول وفيهم الاولياء. والاصفياء والصدقون وهم علماءهم وفيهم مجهول الحال وفيهم المنافقون اهل الجرائم والاثام والقرآن يقرر هذا بقوله تعالى «ومن اهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم» ويقول تعالى «ولو نشاء لأريناكمهم فلعرفتهم بسيماهم ونعرفهم في لحن القول» فلا يصح في منطق ان نسكت عن هذا الدخيل الشائن لجوهر الدين وروحه الرفيعة ورسول الله (ص) اجل وارفع من ان يأمر بتظيم المنافق واكرام الفاسق صاحباً كان او غيره ومن نسب اليه (ص) ذلك فقد شوه سمعته المزهرة واساء اليه (ص)

وإلى دينه (ص) وليست الصحبة بمجرد ما حرما لا تنال من اعتصم بها معرفة ولا يسبوه. وإن ارتكب ما ارتكب فإن هذا شطط عن المنطق وتمرد على الحق وبعد عن الصواب وجملة القول ليست الصحبة قطعاً من موجبات الحكم بالإيمان والعدالة وحسن الظن فيهم ، ولا توجب الاقتداء بهم وقد اجمع المسلمون كلهم اجمعون على ان الصحابي هو من لقي رسول الله (ص) وآمن به ومات على الاسلام كما اجمعوا على ان الايمان والعدالة امران كسبيان وليسا ذاتين طبيعيتين فالصحابي إذن كغيره من الناس لا يثبت إيمانه إلا بحجة ولا عدالته إلا ببرهان فعدولهم واجب التقدير والاحترام واهل الجرائم والعظائم منهم لا وزن لهم ولا قيمة ولا كرامة لهم ولا احترام فإن الاسلام لم يأت باحترام المجرمين ولا إكرام الفاسقين كأننا من كان ومن قال غير هذا فقد خان الله ورسوله (ص) وجماعة المؤمنين إلا ان طائفة والاسف افروطت فيهم وهم الحضرمي واصحابه فحكموا بعدالة الصحابة اجمعين زعماً منهم ان ذلك تقديس للنبي (ص)

وينسبون من أساء إلى بعضهم بجرح أو نقد أو تبين في امره إلى عدم التأدب مع أصحاب رسول الله ﷺ تارة وإلى الغلو اخرى ونحن إننا نسي. إليهم تقديساً لرسول الله ﷺ شأن الأحرار في عقولهم ممن فهم معنى التقديس والتعظيم للنبي ﷺ وتوسكا بالكتاب والسنة الحاكمين بوجوب الابتعاد عن الفاسق والمنافق بصورة عامة والنجس منهم ووجوب التبين في اخبارهم ولا ريب في ان هذا هو المعنى الحقيقي لتعظيم النبي ﷺ وتقديسه وهو الذي يعضده المنطق العلمي والدليل الشرعي وبعد فهل يا ترى من الاعتدال ان نحكم على كل صحابي بالاعتدال وقد علمنا بوجود المجهورين فيهم على الاسلام كأبي سفيان وولديه معاوية ويزيد وعلمنا بوجود الداخلين فيه على غير بصيرة وعلمنا بوجود شاربي الخمر ومرتكبي الفجور وقاتلي النفوس فيهم بل كان فيهم المنافقون كما نطق به القرآن فليس من الحق والعقل إجلال من كان هذا شأنه في الموبقات لأنه صعب رسول الله ﷺ وأنا لنأبى كل الآباء من ان نستمع لقائل يقول بوجوب تقديسه وتعظيمه فمن شاء فليحمر ومن شاء فليصفر فإننا لا نعدو كتاب ربنا وسنة نبينا ﷺ في ذلك أبداً .
تقول لا أدري

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة اعظم
ومن لا يدري لا ينبغي له أن يبني على عدم درايته علماً ومن يدري حجة على من لا يدري
وأما قواك وجاءت طائفة فاعتقدت في علي (ع) وغايات فيه فإن عنيت بها الطائفة الامامية فكان
اللازم عليك أن تذكر لنا مورداً واحداً غالت الإمامية فيه في علي (ع) وهيئات ذلك فتلك كتبها
قد ملأت الخافقين على كثرتها في فنون شتى فراجعها فإنك تجد مباحرة عينك إن لم تكن
عليها غشاوة أنهم يتبرأون أشد البراءة من كل غال ومو له مخلوق .

تعرض الحضرمي لجملة من الآيات وزعم أنها واردة في حق الصحابة أجمعين وإن الخطاب فيها لهم قصداً وبالذات وعقب ذلك بقوله فعلى هذا ينبغي لكل مؤمن كامل الإيمان واسخ العقيدة أن يتأدب معهم ولا يذ كرم إلا بخير على أنا لم نجد في شرعنا ولا في قرآننا أن المتأخرين مسؤولون عن المتقدمين عند الله بما عملوا وكسبوا تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسألون عما كانوا يعملون ومن الأدب في حقهم تأويل ما وقع بينهم وما صدر عنهم بتأويل حسن ولا بد أنه كان ناتجاً عن اجتهد صواب أو خطأ والعصمة لا تكون إلا لني فمن ادعى العصمة أنير الأنبياء فهو مغال جاهل

﴿ آية كنتم خير أمة أخرجت للناس ﴾

أقول شغل الحضرمي مقدار صحيفتين أو أزيد بتكرار معان قد من المعلومات الكاذبة على ظاهر اليد وأردفها بنقل الآيات ليذهب بها قلوب العامة ويوغر صدورهم وحذراً من أن تستلقف ذهن نفر ينصتون لها على غير هدى تلقى الكلمة الفاصلة التي تنساقط عندها تلك المعاني صرعى . أما هذه الآية فيريد على الاستدلال بها وجوه - أولاً - أن تخصيص عموم إطلاق الخطاب فيها بخصوص الصحابة - تخصيص بلا محص - فلا يجوز العدول لأجله عن عموم الخطاب لجميع الأمة لوضوح بطلانه - وثانياً أن تخصيص الخطاب بهم أن كان لأجل وجودهم حين نزولها فع ان سبق وجودهم على غيرهم من فعل الله لا يحمدون عليه لزم أن يكون جميع الآيات الخطابية وغير الخطابية لهم قصداً وبالذات لا خصوص هذه الآيات لا شتراك الجميع في الجهة التي من أجلها كان الخطاب لهم (أعني وجودهم حين نزولها) واللازم باطل بالاجماع فإذا بطل هذا ثبت أن الخطاب عام لسائر الأمة . وثالثاً لو كان الخطاب لهم قصداً وبالذات لزم خروج التابعين لهم بإحسان عن منطوق الآية فلا يكونون من خير أمة وذلك مناقض لقوله تعالى (والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه) فإن الخارج عن خير أمة ليس بمرضي عنه قطعاً لانتفاء الخيرية عنه بذلك الخروج وهذا باطل مثل ذلك في البطلان

- رابعاً - أنه لو كان الخطاب في الآيات لهم لزم بطلان رسالة النبي ﷺ إلى جميع العالمين فتصبح رسالته خاصة بمن كان في عصره من اصحابه ويكون كل ما في القرآن من الخطابات لهم لا يدخل معهم في ذلك داخل ولا داخله من المتأخرين أجمعين ويكون قوله تعالى « وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً » وقوله تعالى « وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين » وقوله تعالى انبياء وصفيه ﷺ « قل يا أيها الناس اني رسول الله إليكم جميعاً » باطلا لا معنى له وليس له في الوجود صودة والتوازم كلها باطلة

- خامساً = ان الآية صريحة في أن العلة التي من اجلها صارت أمة النبي ﷺ خير أمة
كونها أمة بالمعروف ونهاية عن المنكر ومؤمنة بالله - وإلا لكان المشركون والكافرون من
اليهود والنصارى وغيرهم من الملل الخارجة عن الاسلام من خير أمة لأنها ايضا من أمة النبي «ص»
بضرورة الدين وهذا ما لا يقول به أحد من المسلمين فنجم من هذا كله أن الصحابي كغيره
لا خير فيه إلا إذا كان مؤمناً بالله ورسوله «ص» وأمرأ بالمعروف ونهاياً عن المنكر -

- سادساً - بما اخرجه البغوي بحمي السنة عند أهل السنة في تفسيره معالم التنزيل بهامش
الجزء الأول من تفسير الخازن صفحة ٣٣٧ عند تفسير الآية قال فاما المخاطبون بهذا من
هم ففيه خلاف

قال وروى ابن جرير عن عمر بن الخطاب «رض» انه قال لو شاء الله تعالى لقال : انتم فكننا
كلنا ولكن في خاصة من أصحاب رسول الله «ص» وهكذا قال الخازن في تفسيره صفحة ٣٣٧
من جزئه الأول وغيره من مفسري السنة وبعد هذا كله كيف يقضى لمحتذات ان يقول ان
الخطاب لهم قصداً وبالذات لا سيما وهو يرى إمامه عمر «رض» وهو أعرف منه بفاد هذا الخطاب
يصرح بأنها في خاصة من أصحاب رسول الله «ص»^(١)

- سابعاً - لو سلمنا جدلاً أن الخطاب في الآية لهم قصداً وبالذات الا أنها خصصة بآية
الانقلاب على الاعقاب والمردود على النفاق ومجديث الخوض والبطانتين وحديث لتبعين سنن من
كان قبلهم شبراً شبراً من مقطوع الأحاديث والخاص يقضي على العام ويخصه عند علماء
الأصول من الفريقين فالآية من الحجة لنا عليك لا لك «أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون
ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب»

(١) ويقول البغوي في ص ٣٣٨ من معالم التنزيل بهامش الجزء الخامس من تفسير الخازن انها نزلت في ابن
مسعود وابي بن كعب وماذن جبل وعالم مول أبي حذيفة وقال الآخرون جميع المؤمنين وقال ابو الفداء في
ص ٣٩١ من الجزء الأول من تفسيره الصحيح ان هذه الآية عامة في جميع الامة وقال روى احد في مسنده عن
النبي (ص) انه قال خير الناس اقرام واتقاهم ثم وأمرهم بالمعروف وانهاهم عن المنكر واوصلهم للرحم ويقول
ابن حبان في تفسيره البحر المحيط ص ٣٨ من جزئه الثالث وقال الحسن ومجاهد (صاحب التفسير المعتمد عند
البخاري) وجماعة الخطاب لجميع الامة بأنهم خير الأمم ويؤيد هذا التأويل كونهم شهداء على الناس ومحوم قال
البيضاوي في ص ٣٦ من الجزء الثاني من تفسيره وانما اوردنا لك اقوال هؤلاء المفسرين من اعلام السنة في تفسير
الآية لنظم ان الحزبي لم يعتمد في تفسيرها الا على الرأي والمهورى والخصية المعباه الأمر الذي ينتزه عنه
المؤمنون الباحثون بورد واخلص .

﴿ آية والسابقون الأولون ﴾

واما احتجاجك بهذه الآية على عدالة الصحابة كافة فردود من وجوه - اولا - ان المراد بالسابقين الأولين من المهاجرين - من هاجر الهجرة الأولى او الهجرة إلى رسول الله (ص) في حصاره بمكة حين حاصرت قريش بني هاشم مع النبي (ص) في شعب عبد المطلب اربع سنين والأمة بمكة على أن ابا بكر (رض) وعمر (رض) وغيرهما لم يكونوا معهم في ذلك الموطن وانما كانوا من الثالين للاولين والثالين للثالين والسابقون الأولون من المهاجرين هم أمير المؤمنين علي ابن ابي طالب (ع) وجعفر بن ابي طالب (ع) ابنا عم رسول الله (ص) وحزرة بن عبد المطلب (ع) عم رسول الله (ص) وعبيدة بن الحارث بن عبد المطلب (رض) وهؤلاء هم الذين سبقوا إلى الايمان وخرجوا في مواساة النبي (ص) عن الديار والأوطان واننى الله عليهم في محكم القرآن وابلوا دون ابي بكر وعمر (رض) وغيرهما في الجهاد وبارزوا الاقران وكافحوا الشجعان وقتلوا الأبطال واقاموا عمود الدين وشيدوا الاسلام ولو سلمنا جدلا دخول غير هؤلاء في منطوق الآية الا أنه لا يوجب لهم العصمة من الضلال ولا يرفع عنهم جواز الغلط وفعل القبيح ولا يمنع عنهم السهو والنسيان ولا يجيل منهم تعمد العناد كيف وقد رأينا ما صنع شركاؤهم في الصحبة والهجرة والسبق إلى الاسلام حين رجع الأمر إلى أمير المؤمنين علي (ع) باختيار الجمهور منهم واجتماعهم عليه فنكت طلحة والزبير وقد كاتا بايماء على الطاعة والايثار وطلحة نظير ابي بكر (رض) لأنه ايضا من العشرة الذين زعمت أن رسول الله (ص) بشرهم بالجنة والزبير اجل منها على كل حال وفارقه (ع) سعد بن ابي وقاص وهو أقدم اصلا من ابي بكر (رض) وأشرف منه في النسب وأكرم منه في الحسب وأحسن آثاراً من الثلاثة في الجهاد واتبعه على مفارقة علي (ع) وخذلاته محمد بن مسلمة وهو من وجوه الأنصار ورؤسائهم واقتفى أثرهم في ذلك وزاد عليها باظهار سبه والبراءة منه حسان بن ثابت ومعاوية بن ابي سفيان فلو كان ذلك مانعاً من ارتكاب الحرام وموجباً لهم العدالة على حال منع هؤلاء عن فعله وهذا عمرو ابن العاص أمير رسول الله (ص) على ابي بكر وعمر (رض) وذاك ابو موسى الاشعري له في الصحبة والسبق عندك مالا تجهله وقد علم الناس من صحيح الآثار عداوتهم لأمر المؤمنين واظهارهم البراءة منه والقنوت عليه في دير كل صلاة وفي سائر الأوقات وبعد هذا كله واضاف أمثاله كيف يصح في العقل والمنطق أن نجري اصابة العدالة في الصحابة أجمعين - وثانياً - ان الله تعالى لا يجازي أحداً بالثواب ولا يرضى عنه إلا على شرط الاخلاص في الايمان والاتبان بالصالحات من الأعمال وهذا لا يختلف فيه اثنان من أهل الاسلام وإذا كان الأمر كذلك وجب

عليك أن تسوق لنا البرهان العلمي على أن أفعال الصحابة جميعاً في السبق والطاعة ظاهراً كانت على وجه الاخلاص ليتحقق لهم الرعد بالرضوان وانى لك بإثباته وهو لا دليل عليه ولا ثبت لهم حجة توجب العلم واليقين به - وثالثاً - لو كان ما وعد الله تعالى به السابقين من المهاجرين والانصار يوجب نفي الضلال وفل القبيح عن الصحابة اجمعين لأوجب ذلك فيا وعد تعالى به المؤمنين بقوله تعالى (وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ومساكن طيبة في جنات عدن ورضوان من الله اكبر ذاك هو الفوز العظيم) فإن أوجب ذلك استحقاق الثواب على كل حال للمتقدمين على علي أمير المؤمنين (ع) لكونهم من السابقين الأولين من المهاجرين والانصار ، لو سلمنا ذلك جدلاً لهذا الحضرمي - أوجب مثل ذلك لكل مؤمن استحق وصف الايمان في حال من الاحوال وإن فعل ما فعل من المنكرات وهذا لا يقول به أحد من المسلمين وشي. آخر أنه لو كان ذلك يوجب العصمة لهم من الضلال والقطع لهم بدخول الجنان لأوجب ذلك أيضاً فيا وعد الله تعالى به الصادقين على صدقتهم بقوله تعالى (هذا يوم ينعم الصادقين صدقتهم لهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً رضي الله عنهم ورضوا عنه ذلك الفوز العظيم) فهل ياترى يجب لذلك أن تقطع بالعصمة من الضلال وفعل الباطل لكل من صدق في مقاله في حين من الأحيان وأن ذلك يوجب له الثواب المقيم وإن ارتكب المحرمات وفعل السيئات ، وجهة أخرى أن ذلك لو كان يوجب العصمة لهم عن المحرمات وهتك الحرمان لأوجب ذلك لمن أشار اليهم القرآن (وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا اليه راجعون أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المهتدون) فإن قلت ان كل من صدق في مقاله كان معصوماً من الضلال ويوجب ذلك القطع له بالرضوان وإن كل من صدق على مصاب فاسترجع مقطوع بعصته وعدائه ويوجب ذلك له الصلوات والرحمة من الله وإنه من المهتدين وإن كان مخالفاً لك في الاعتقاد بل وإن كان مخالفاً لدين الاسلام كاليهود والنصارى وغيرهم من الملل الاخرى كما يقتضي ذلك ظواهر هذه الآيات فقد صرت إلى أمر عظيم وهو الخروج عن الاسلام وإن قلت ليس كل من استحق اسم السبق في الاولين من المهاجرين والانصار يجب أن يكون معصوماً عن الضلال ومحكوماً عليه بالعدالة على كل حال كما لا يكون ذلك فيمن استحق الوصف بالايمان أو الصدق في المقال أو الصبر على المصاب كما نطقت به ظواهر تلك الآيات فقد سقط إذن احتجاجك بعموم آية (والسابقون الاولون) وبطل قولك بعدالة الصحابة اجمعين والحمد لله رب العالمين فإن قلت لا يجوز التخصيص في عموم السابقين ولا يصح الاشتراط فيهم بدليل الاشتراط والتخصيص في التابعين بقوله (والذين اتبعوهم باحسان) فلو كان في السابقين من يقع منه فعل القبيح لما صح إطلاق الرضا عنهم إطلاقاً ولما صح التخصيص والاشتراط فيمن وصله

بهم من التابعين في الذك الحكي . قلنا لك أولا ان هذا القول مما يوجب للسابقين العصمة من الذنوب ويرفع عنهم جواز الخطأ ويتمتع من ان يلحقهم شيء . من الصوب وقد اجتمعت الامة على بطلان ذلك كله فممن زعم الحضرمي نزول الآية فيه لاسيا اننا علمنا وقوع ذلك منهم ووصل اليها بالتواتر - أما الشيعة فقد اجتمعت على تحطئة المتقدمين على علي أمير المؤمنين (ع) والشيعة والمعتزلة وأكثر اصحاب الحديث يضللون طلحة والزبير في قتالهم لأمر المؤمنين (ع) فلا بد من ارتكاب التخصيص والاشتراط بقريظة الاجماع وما تواتر عنهم من وقوع فعل القبيح منهم - وثانيا - ان ذلك مناقض لما قررت من نفي العصمة عن غير الانبياء والمرسلين (ع) والتناقض قطعا شأن الحائز المتسكن الذي لا برهان له . وثالثا ان قوله تعالى (والذين اتبعوهم بإحسان) ايس من الشرط في التابعين في شيء . وإنما هو من الوصف للاتباع المميز له عن سواء مما لا يوجب شيئا منه الرحمة والرضوان ورابعا انه لا مانع من ان يكون الشرط في التابعين شرطا في السابقين قد استثنى عنه بذكر السابقين للاختصار لاسيا ان الجملتين في الذكر على الاقتران وهذا نظير قوله تعالى (والله ورسوله احق ان ترضوه) ونظير قوله تعالى (كل نفس بما كسبت رهينة إلا أصحاب اليمين) فإن من المقطوع به ان في الانفس من لم يردده ومع ذلك لم يستثنه لفظا من منطوقه - وهم البله والجائنين والبهائم والاطفال وإنما يدل استثناء هذه الاصناف على استثناء العقول إلى غيره ذلك من النظائر النازلة في القرآن فآية السابقين جاءت من هذا القبيل وان الشرط في السابقين مثل الشرط في التابعين واللفظ من ذكر السابقين ثابت في التابعين ورابعا بما أخرجه البيهقي في ص ١١٣ من تفسيره بهامش الجزء الثالث من تفسير الحازن عند تفسير هذه الآية من ان المراد بالسابقين الاولين المصلين إلى القبليتين وهكذا قال الحازن في ص ١١٣ من الجزء الثالث من تفسيره وغيره من مفسري السنة فهو ينطبق على أمير المؤمنين (ع) انطباق الكلبي على فردة لأنه ممن صلى إلى القبليتين وبابيع البيعتين وهاجر المهجرتين على ما تواتر نقله عن حملة الآثار من فحول اهل السنة ^(١) كما انه لا ينطبق على المتقدمين عليه في شيء .

❖ والسابقون السابقون ❖

وأما استدلالك بهذه الآية على إرادة جميع الصحابة فذلك مما لا دليل فيه إلا الحرص والشبهة وكيف يصح لما قل أن يقول بشمول الآية للصحابة أجمعين وهو يسمع بأذنيه كتاب الله يصرخ فيه ويقول بوجود المنافقين والكذابين فيهم ويرى بعينه رسول الله ﷺ ينادي

(١) راجع الاستبصار والروض النضر من الجزء الثاني منها في باب فضائل علي (ع) فالتك تحدهما كغيرهما من اعلام السنة يصرحان بثبوت ذلك كله لامي (ع) سواء أرضي الحضرمي او غضب .

ان فيهم بطانة الشر وفيهم المرتدين على الأعقاب كما نطق به حديث الحوض كما سيجي. ويقول السيوطي في الدر المنثور ص ١٥٤ من جزئه السادس عند تفسير هذه الآية عن النبي ﷺ ان السابقين ثلاثة يوشع بن نون إلى موسى (ع) ومؤمن آل يس إلى عيسى وعلي بن ابي طالب (ع) سبق إلى محمد ﷺ وأخرجه بهذا اللفظ أبو الفداء^(١) في تفسيره ص ٢٨٣ من جزئه الرابع عن مجاهد (صاحب التفسير الصحيح عند شيخ أهل السنة في الحديث البخاري) معترفاً بصحته والحجة فيه لأنه من الجعم عليه بين الفريقين فلا يجوز العدول عنه إلى سواء لأنه بتقديره يختلف فيه والحجة في الجعم عليه دونه ويؤكد لك ذلك ما أخرجه المؤرخ الكبير ابن عبد البر في ص ٤٧٣ من الاستيعاب من جزئه الثاني وحكم ابن جرير بصحته على ما حكاه عنه في كثر المال ص ٣١ بهامش الجزء الخامس من مسند أحمد عن النبي ﷺ أنه قال في علي (ع) انه اول امتي سالماً وأكثرهم علماً وأعظمهم حلاً وأخرج الحاكم في مستدركه ص ١٣٦ من جزئه الثالث والذهبي في تلخيصه وصحاه على شرط البخاري ومسلم عن النبي ﷺ انه قال اولكم وارداً على الحوض اولكم إسلاماً علي بن ابي طالب ودعواك ان ابا بكر (رض) كان أول من أسلم باطلة ساقطة ومن يعترف لك بذلك بتقدير وروده فهو من أحاديثك التي لا حجة في غير الجعم عليه منه على خصمك بخلاف ما ورد في علي (ع) فإنه يجمع عليه والحجة فيه قطعاً لا في سواء . وأنت ترى أن قوله ﷺ أولهم سالماً يتزلة النص على خلافته من أهليته للأولية على سائر الامة فلأن الدلالة كما انها تكون من مدلول اللفظ كذلك تكون بالقرائن الواضحة الدالة النافية لسائر الاحتمالات المناسبة للظهور في المعنى المطالب ولا شك في أن ذلك نص في إرادة الخلافة بقريظة الآية (والسابقون السابقون أولئك المقربون)

✽ في الذأب مع الصحابة ✽

تقول ينبغي لكل مؤمن كامل الإيمان راسخ العقيدة أن يتأدب معهم ولا يذكرهم إلا بخير الخ

أقول كأنك تفرض على المسلمين فرضاً أن يتأدبوا مع جميع الصحابة وبلا استثناء وتوجب عليهم أن لا يذكرهم إلا بخير ، وأي ذي روية متجرد متحرر يطشّن إلى هذه الفكرة الفاسدة

(١) ورواه أيضاً عن ابن ابي حاتم صاحب التفسير المتمد عند ابن تيمية وقد اعترف الفضل ابن روز بهان مع قعته بصحته في الآية الثالثة عشرة من كتابه الذي سماه «ابطال نهج الباطل» المردود (باحقاق الحق) لقاضي القضاة التستري (رض) فإنه كال فيه للفضل بصاعه وارجع كل طعنة من طعانه إلى فخره .

وما هو القياس العلمي الذي رجعت إليه في هذا الحكم الجائر أرايت كيف يتحكم الحضرمي على الله وعلى رسوله ﷺ وعلى المؤمنين فيوجب عليهم الخضوع لأوامره في التأديب مع الصحابة أجمعين وأن لا يذكروهم إلا بخير وهل رأيت عينك أم سمعت أذنك أن مسلماً عاقلاً خالف كتاب ربه وسنة نبيه ﷺ لأن (الأستاذ الحضرمي) أوجب عليه التأديب معهم بصورة عامة (فالأستاذ) يرى أنه لا يجوز أن نذكر الفاسق الفاجر والمنافق الكاذب منهم كعاقبة وابن العاص وروان وأحزابهم من البغاة إلا بخير وينبغي من أن نسي، إليهم أو نتبرأ منهم وفوق هذا هو ينفي الإيمان الكامل والعقيدة الراسخة عن لم يتأديب معهم وإذا جاز هذا عند الحضرمي لزمه الكفر المتناهي في القباحة - وإطلاق قوله يقتضيه، هذا كتاب الله قد حط من قدرهم وقال منهم في عدة مواضع من كتابه بل حكم بنفاق جملة منهم وفي القرآن (ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم) وقال تعالى (ويخلفون بالله أنهم لم تكذب وما هم منهم ولكنهم قوم يفرقون) وقال تعالى (وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم) وقال تعالى (كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون) يجادلونك في الحق بعد ما تبين كأنما يساقون إلى الموت وهم ينظرون وإذا يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم ويريد الله أن يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين ليحق الحق ويبطل الباطل ولو كره المجرمون) وقال تعالى في أصحاب النبي ﷺ بأعينهم وقد أمرهم رسول ﷺ بالخروج إلى بدر فتناقلوا منه واحتجوا عليه ومانعوه عن الخروج معه (ألم تر إلى الذين قيل لهم كفوا أيديكم وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة فلما كتب عليهم القتال إذا فريق منهم يخشون الناس كخشية الله أو أشد خشية وقالوا ربنا لم كتب علينا القتال أولا أخرتنا إلى أجل قريب) وقال تعالى في نكثهم عهود نبيه ﷺ (ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل لا يولون الأدبار وكان عهد الله مسؤولاً) فإن الخطاب في هذه الآيات وأضاف أمثالها كله لهم قصداً وبالذات لا ما أورده المؤلف من الآيات الشاملة للمؤمنين المتقين منهم خاصة ولغيرهم في سائر الأعصار فعلى قواك هذا يلزم (والعاذ بالله) أن الله تعالى قد تجاوز حده وتحدى منزلته فنصب نفسه لمعاداتهم والخط من قدرهم لأنه حكم على جماعة منهم بالنفاق وعلى آخرين بالانقلاب على الأعقاب وكان (الأستاذ) يرى :

أن الله تعالى ما كان يعلم بعدالة الصحابة إجماعاً فتحكم صريحاً بنفاق جملة منهم وعلم ذلك الحضرمي وحده فتحكم بعداتهم جميعاً أو أن الله تعالى علم ذلك إلا أنه كان في حكمه على أولئك بالنفاق والانقلاب على الأعقاب ظالماً جائراً تعالى عن ذلك كله إلا هذا المؤلف فإنه كان

معتدلاً في حكمه غير ظالم ولا جائز وهل يا ترى هناك كفوراً أقبح من هذه الكفور ونوائج أظفع من هذه النتائج التي يبندها الدين ويأبأها الشرع المبين (ولا تطع من اغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فرطاً)

- (مذهب الحوض) -

ويحدثنا البخاري في صحيحه من عدة طرق عن النبي «ص» انه قال انا فرطكم على الحوض^(١) ولا يرفن رجال منكم ثم ليختلجن دولي فأقول يا ربي اصحابي فيقال انك لا تدري ما احدثوا بعدك واخرج فيه عن سبيل بن سعد قال سمعت النبي (ص) يقول انا فرطكم على الحوض من مر علي شرب ومن شرب لم يظلم ابداً ليعرن علي اقوام اعرفهم ويعرفوني ثم يحال بيني وبينهم فأقول انهم مني فيقال انك لا تدري ما احدثوا بعدك فأقول سحقاً سحقاً لمن غير بعدي واخرج ايضاً^(٢) عن العلاء ابن المسيب قال اقيمت البراء بن عازب فقلت له طوبى لك صحبت النبي (ص) وبايعته تحت الشجرة فقال يا ابن اخي انك لا تدري ما احدثنا بعده

وأخرج ايضاً في صحيحه عن النبي «ص» أنه قال يرد علي يوم القيامة رهط من اصحابي فيجلون عن الحوض فأقول يا رب اصحابي فيقول انك لا علم لك بما احدثوا بعدك انهم ارتدوا على ادبارهم القهقري^(٣) وفيه ايضاً عن النبي ﷺ انه قال يرد علي الحوض رجال من اصحابي فيجلون عنه فأقول يا رب اصحابي فيقول انك لا علم لك بما احدثوا بعدك انهم ارتدوا على ادبارهم القهقري وفيه ايضاً عن النبي ﷺ انه قال بينا انا قائم فاذا زمرة حتى اذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال لهم فقلت اين قال الى النار والله قلت ما شأنهم قال انهم ارتدوا بعدك على ادبارهم القهقري

(١) نجد هذا كله في ص ٩٣ من جزئه الرابع وص ٩٤ من الجزء نفسه في باب الحوض

(٢) راجع ص ٣٠ من جزئه الثالث في باب غزوة الحديبية

(٣) راجع ص ٩٤ من جزئه الرابع في باب الحوض فانك تجد هذه الأحاديث كلها مروية عن النبي ﷺ من طرق حفاظ السنة وأعلامها وقد أوردناها غير واحد من أئمتهم في صحاحهم كسليم وابن ماجه والترمذي في صحاحهم وأحمد بن حنبل والحاكم والذهبي وغير هؤلاء في مسانيدهم وإذا اقتصرنا في نقلها عن البخاري وحده فلانه امام الحديث عند اهل السنة المجسم على صحة احاديثه عندهم وأنه الحجة بعد كتاب الله باجماعهم على ما حكاه عنهم الهيثمي في ص ٥ من صواعقه وإذا أوردنا ذلك كله لتعلم أن الحضرمي لم يعتدل في مشيه ولم يترع الأغلال الثقيلة من عنقه ولم يكن في حكمه بعدالة جسيم الصحابة إلا مجازف مبطل .

ثم إذا زمره حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيتي وبينهم فقال لهم قلت أين قال إلى النار والله قلت وما شأنهم قال انهم ارتدوا بعدك على ادبارهم فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل النعم .

وفي النهاية في مادة همل من الجزء الرابع ص ٢٧٠ (الهمل ضوال الأبل) أي ان الناجي من الصحابة الذي حكم الحضرمي على الله وعلى رسوله ﷺ وعلى المؤمنين بوجوب التأديب معهم جميعاً قليل في قلة النعم الضالة (و قليل من عبادي الشكور) «و قليل ما هم» اقول والذي احدثوه بعده ﷺ انحرافهم بالبيعة عن علي الى غيره يوم السقيفة الامر الذي تقضوا به السنن المقطوعة وعفوا معالمها البينة فهل يرغب الحضرمي والمبتدعون من أنصاره ان يسارعوا إلى هذه البدعة المحدثنة في الدين بعد موت النبي ﷺ وانقطاع الوحي ويتخذوه ديناً يبدان به وينبذوا الصحاح المحمدية الجياد الحاكمة على أفضلية علي (ع) من سائر الأئمة والتي كانت نصاً جلياً على أنه امام الأمة وخليفته الأول بعد نبيها ﷺ لا جرم أنهم لا يخالفونها الا إلى رذيلة وبدعة ضلالة^(١)

فهؤلاء هم الصحابة الذين حكم الله ورسوله ﷺ على بعضهم بالخطأ وارتكاب الآثام وهم الذين حكيت ما حكيت فيهم من الأخبار وغرک منهم التسمية لهم بصحبة النبي ﷺ وهم الذين زعمت ان الله قطع لهم بالمغفرة والرضوان وهم الذين قتلوا امامك عثمان بن عفان «رض» بالمباشرة تارة وبالتسيب أخرى أرايت ما قال الله ورسوله ﷺ فيهم من النفاق والارتداد فكيف تجرأت وحكمت على جميعهم بالاعتدال فرسول الله ﷺ على قولك هذا «نعمذ بالله» لم يكن مؤمناً كامل الايمان ولا راسخ العقيدة لأنه ﷺ بقوله هذا لم يتأديب مع أصحابه ولم يذکرهم بخير فليس إذن على وجه الأرض مؤمن واحد كامل الايمان راسخ العقيدة إلا هذا الحضرمي الذي تأديب معهم ولم يذکرهم إلا بخير وهل يكون الخروج عن الاسلام غير هذا

❖ لا يجوز من الظن بالكل ولا تأويل ما وقع بينهم ❖

تقول ومن الأدب في حقهم تأويل ما وقع بينهم بتأويل حسن اقول هذه صورة من احكام الرجل القريبة وتحكماته العجيبة فانك تراه يفرض على المسلمين اموراً لا يقرها العقل والدين ويلزمهم بارتكاب خلاف الله وخلاف رسوله ﷺ بربك قل لي ما هو الدليل الذي رجع اليه الحضرمي في وجوب تأويل ما وقع بينهم بتأويل حسن وكيف يصح في العقل والمنطق ان

(١) وفي الصحيح عن النبي ﷺ انه قال اما بعد فان اصدق الحديث كتاب الله وخير الهدي هدى محمد وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة وكل ذي ضلالة في النار وقال ﷺ ايضاً من أحدث حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً

نتأول ما صدر منهم بتأويل حسن مع القطع بقبح ما صدر منهم وفساد ما وقع بينهم إنها لأحكام تستوجب الدهشة والاستغراب فهل ياترى من الدين تأويل القبيح بالحسن والضلال بالمهدى اللهم انا لا نستسلم لهذه الاحكام الجائرة ولا ديننا يرضى بهذا البعث والتحكم .

✽ ليس كل الصحابة مجتهدين ✽

تقول لا بد أنه كان ناتجاً عن اجتهاد صواب أو خطأ أقول (كان الاستاذ) يروم بهذا التعليل العليل أن يصح ما وقع بين الصحابة من الفساد ويريد أن يجعل ذلك مقياساً علمياً له جلاله الغني في عدالة الصحابة أجمعين ولا يهجم بعد ذلك أن يكون باطلا لا يشك في بطلانه اثنان من أهل النظر يا هذا ان الحكم باجتهاد الجميع مما يقطع بفساده كل من اطعم على أحوالهم وسهر تاريخ حياتهم حينما يرى فيهم الأعراب « الأعراب أشد كفرة ونفاقاً وأجدر أن لا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله » وفيهم الاميون الذين لا يعلمون الكتاب ويجهلون أكثر أصول الأحكام وشرائم الدين وفيهم من أسلم قبل موت النبي ﷺ بأيام وليس لهؤلاء نصيب من الاجتهاد والاجتهاد ملكة لا تحصل إلا بعد الفحص الكثير وبذل الجهد والممارسة التامة ومعرفة الأدلة والخوض فيها بالاستدلال وهذا شيء لا يختلف فيه اثنان من علماء المسلمين

وكون الاجتهاد والتفقه كان ممكناً لهم لا يمنع من عدم حصول ملكة الاجتهاد لأكثرهم ولا يقتضي الحكم بحصولها للجميع لأنه خلاف العلم العادي ولأنه يستلزم غلق سوق المسلمين في عصرهم فالخضرمي يروم بهذه الدعوى الفاسدة الناشئة عن التعصب فيهم أن يبرهن للمسلمين صحة ما وقع بينهم من الاختلاف والفتن وأنه كان يفسد بعضهم بعضاً ويحكم بعضهم بكفر بعض ويضرب بعضهم رقاب بعض ومن أراد الوقوف على أحوالهم فعليه بمراجعة كتب التاريخ والحديث والسيرة كالتطبري وابن الأثير في تاريخيهما والحلي في سيرته ومسلم والبخاري في صحيحيهما (١)

(١) راجع ص ٧٤ من صحيح البخاري في أول كتاب الصلح من جزئه الثاني اعلم ثم أن الصحابة قد تشاققوا مرة أمام النبي (ص) وتضاربوا بالنعال وأخرجه مسلم في صحيحه في آخر باب دعاء النبي (ص) إلى الله من كتاب الجهاد من جزئه الثاني ص ١١٠

وتقاتل الأوس والخزرج مرة على عهد (ص) وأخذوا السلاح واصطفوا للقتال كما ذكره الحلي في سيرته في آخر ص ١٠٧ من جزئه الثاني والدحلاني في سيرته وهذا قليل من كثير لا يجمله فبالله عليك أي اجتهاد هذا ليكون ناتجاً عن صواب أو خطأ فهل ياترى من الاجتهاد الموافق للنص ان يتضاربوا أمامه (ص) بالنعال ويتشاققوا بحضرته ويضرب بعضهم رقاب بعض يترأى منه (ص) ألم يقل رسول الله (ص) علي مسمع منهم سباب المسلم فسوق وقتاله كفر « ألم ينص

وأحمد في مسنده والنسائي والترمذي وابن ماجة في صحاحهم فإنه يجد الكثير من هذا القليل
« فالاستاذ » يحاول عبثاً بهذه المقالة الخاطئة أن يتخلص مما هو لا محالة فيه واقم من فسق بعضهم
ونفاق آخرين بحكم ما وقع بينهم وما صدر عنهم « وهل يصلح العطار ما أفسد الدهر »

تقول وأن نحسن الظن بهم لأن بعض الظن إثم أقول هذا مثال آخر من أحكام هذا الرجل
تقدر ان تعرف منه مقدار عصبيته الأثيمة . بربك قل لي لماذا ياترى يجب علينا أن نحسن الظن
بهم وبأي وجه يحسن الظن بالجميع بعد العلم بوقوع ما وقع بينهم من الغش والظلم والعظام وهل لذلك
وجه سوى الشهوة والمباغة التي كنا نظن ان أيامها قد تصرمت وروحها الحية قد تقلصت وإذا
بنا نرى أنفسنا في معترك جديد وثورة براكين من المصيبة تتعاضد منها هذه القنابل الجديدة التي
اخترعها هذا الحضرمي في القرن العشرين فهو يريد في هذا الصر ان يتقيد بتلك القيود التي كان
يرسف فيها سلفه « الصالح » في القرون الخالصة ويتهافت على التمثل بأخلاقهم البالية دون أن
يشعر إلى البرن الشاسع بين ذلك الصر وعصرنا الحاضر فأرض اليوم « يا حضرة الاستاذ » غير
الارض والعقول غير تلك العقول وهيئات أن يقبل الناس لهذه العقائد المورثة عن الآباء والأجداد
ما لم يقره العقل ويشهد به المنطق وأما استدلالك بالآية (إن بعض الظن إثم) فباطل على باطل
وهو من أجباه فإن الاحتجاج بها إنما يحسن مع الشك لا مع العلم بوقوع الإثم والخطأ منهم فإنما لم
نجد في أدلة المسلمين كتاباً وسنة إجماعاً وعقلاً ما يجوز تأويل سيئاتهم بالحسنات وموبقاتهم
بإصلاحات فإن وجد ذلك الحضرمي فليرشدنا إليه وليدلنا عليه وهيئات ذلك وهل للتشويه بسمة
الدين والظن بسيد المرسلين ﷺ معنى غير هذا على انه لو جاز لنا ان نحسن الظن بهم لكان

القرآن على وجوب تعظيم النبي «ص» وإكباره (يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت
النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض) فإذا كان هذا ما أوجبه الله تعالى عليهم من
احترام النبي واجلاله «ص» وحرم عليهم ان يرفعوا أصواتهم فوق صوته والايجهروا له بالقول
كجهر بعضهم لبعض ، وإذا كان هذا ما رتبته رسول الله «ص» على سباب المسلم وقتاله من المحذور
فكيف ياترى يجوز لهؤلاء ان يهتكوا حرمة ويستحلوا هتكه ويخالفوا امره ولا يدل ذلك على
الفسق الواضح والإثم الفاضح وإذا كان هذا واضعاً أمثاله لا يدل على الفسق فعلام ياترى يدل
وبإذا يتميز الفاسق عن العادل وهل للفسق معنى غير ارتكاب ما حرم الله ومأنهى عنه رسول الله
ولا يقبل الحضرمي احتجاج اهل الحق بتصريح علماء السنة بوجود الفاسقين في أصحاب النبي
«ص» مع انها رواية أئمة

يأبى الفتى إلا اتباع الهدى ومنهج الحق له واضح

الأولى أن يحسن بهم الظن رسول الله (ص) وهم أصحابه ونحن لما وجدنا رسول الله (ص) قد ابتغى بعضهم وابعده وحط من قدره وحكم القرآن بنفاقه وانقلابه ولم يلتصبا لهم بالمعادي ولم يقولوا أنهم مجتهدون مثابون ومأجورون ولم يحسنوا بهم الظن علمنا أنه لا يجوز في الدين أن تتأدب معهم ولا أن تحسن الظن بهم وعلينا أنهم كثيرون من الناس لا يتأذون على غيرهم إلا بالآيات الراسخ والعمل الصالح وأنه لا كرامة لهم عند الله وعند رسوله «ص» إلا بالتقوى «إن أكرمكم عند الله أتقاكم» وبعد هذا كله أفليس من الغريب أن يطلب الحضرمي من المسلمين أن يتركوا قول الله وقول رسوله (ص) ويكونوا حرب الله وحرب رسوله (ص) ويأخذوا جزاءه المغلوجة وبراهينه الممكوسة ويكسبوا رضاه بالتأدب مع الصحابة أجمعين وهل سمعت أذنك أن مؤمناً عاقلاً خائفاً من ربه قد شرى مرضاة المخلوق بسخط الخالق وإذا كان عدم تأدب طائفة من المسلمين مع الصحابة أجمعين وعدم ذكرهم للجسيم بخير يمد ذنباً للمسؤول عنه كتاب الله وخاتم الأنبياء (ص) لأنها في طليعة من حط من قدرهم ونال من كرامتهم ولم يذكرهم بخير والمسلمين برسول الله «ص» الاسوة الحسنة

ثم انا نأتيك من طريق لا يمكنك الخلاص منه فنقول لك لم منعت المسلمين عن الخط من قدر بعض الصحابة وحرجت عليهم الاساءة اليه فان قلت لأنهم صحبوا رسول الله «ص» في حياته وسكنوا معه في مدينته فيقال لك إذا كانت الصحبة تمنع عن الخط من قدرهم وتوجب التأدب معهم لزمك أن تمنع الاساءة إلى مشركي قريش كأبي جهل وأخواله وتحرم الخط من قدرهم وتوجب التأدب معهم وان لا تذكرهم إلا بخير لأنهم صحبوا رسول الله (ص) وشاهدوه وجلوسا معه واجتمعوا بحضرته وقد نسبهم الله تعالى إلى صحبة نبيه «ص» بقوله تعالى (ما بصاحبكم من جنة) (وما بصاحبهم من جنة) فان قلت لا فيقال لك فلماذا اذن منعت الاساءة إلى المنافقين والفاستق منكم ممن برهن الكتاب على نفاقهم والسنة على ارتدادهم فاذا قلت لا يوجد فيهم منافق ولا فاسق كفرت بصريح القرآن والسنة المتواترة بوجود ذلك فيهم وان قلت أنه يوجد فيهم المنافق وغيره فيقال لك ان صاحب كتاب السقيفة لم يطعن في المتقين منهم ولم يسي إلى الذين آمنوا وعموا الصالحات منهم وتكسروا بسنة صاحبهم رسول الله «ص» في حياته ولم يجحدوا عنها نقيراً ولم يبدلوا بدم وفاته تبديلاً فإن احترام أصحاب النبي «ص» الكرام واجلالهم واكبار شخصياتهم كاد ان يكون من ضروريات الدين الاسلامي

قول على أنا لم نجد في قرآننا ولا في شرعنا أن المتأخرين مسؤولون عن المتقدمين وتعدل على ذلك بالآية أقول ليس من الصعب علينا أن نحدد مقدرة الرجل العلمية ومقدار فهمه بما في الآيات وبين أيدينا كتابه وما اشد تعجبك إذا قلنا لك أن الاستاذ لا يعرف شيئاً عن كيفية التدليل والاستدلال

على بطلان الأشياء. فيورد الآيات في غير محلها ويعبرن بها على غير موردها ولا تقول ذلك من تكهن فإن استدلاله بهذه الآية في محل النزاع شاهد صدق على ما تقول فإن الناس كلهم يعلمون ان المرء لا يسأل إلا عن عمله ولا يؤخذ إلا بذنبه وهذا شيء. وبيان الحقائق التي اخفاها الدجالون وكتبتها المنافقون اتباعاً للأهواء والضلالات شيء. آخر لا ربط لأحد الموضوعين بالآخر ويفهم كل ذي فهم مستقيم ان الآية انما يصح الاستدلال بها على الشيء الأول دون الثاني وصاحب كتاب السقفة لم يكن غافلاً عن الفرق بين الموضوعين - موضوع الآية - وموضوع ما هو بصدد بيانه للناس عامة ولكن فات ذلك عليك لأنك لم تتوخ به إلا التضييل والتضويه وذر الرماد في عيون المغفلين ولم توفق حتى في الاستشهاد بالآيات على مبتدئك والشيخ المظفر لم يؤلف كتابه إلا لأنه أراد أن يبين للأشاعر ما كتبه الظالمون من الحقائق الراهنة والأسرار الخطيرة تمشياً وراء الميول والأهواء. ليقف الناس على ما كان يضره بعض هذه الأمة لرسول الله «ص» من النل والخذل والبغض والحسد وما فطوه مع آل النبي «ص» من الاضطهاد والنكابة وما بذلوه من الجهود الجبارة في سبيل إطفاء نورهم واخذاد ذكهم واخفاء كتمهم (ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون) (وجعل كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هي العليا والله عزيز حكيم)

- (في عصمة غير الانبياء (ع) -)

تقول فن ادعى العصمة لغير الانبياء. «ع» فهو منال جاهل أقول أورد الحضرمي هذه الجملة على طريق الحكاية لما يقوله بعض المسلمين وهو غير مؤمن بها ثم روى مدعيها بالجهل والظلم ليخرجه عن الاسلام وهذا الضرب من الاستنتاج مما يغمز في ايمان صاحبه فإن مقتضى كلامه ان المسلمين الذين يمتدنون العصمة الثلاثة من آل رسول الله «ص» كلهم مغالون جاهلون ومن هنا تستطيع أن تفهم نفسية الحضرمي ومقدار تحامله الذميمة تعود بالله من كل خوان يحيف على من يبغض فيلصق به من الدواهي ما يقتضيه بغضه ويوحى اليه ضميره الخبيث لا يا (استاذ) إن الذين ذكرت هم أشد الناس لله تعظيماً وأعظمهم لمقام الأنبياء، تزيهاً وأشدهم محافظة على قوانين الدين وأصول الشريعة وأكثرهم تمسكاً بالثقلين كتاب الله والمعرفة النبوية الطاهرة الزكية واعلمهم بحلاله وحرامه وادلته واحكامه فكيف يجوز عليهم ما يقوله المبطلون وينسبه اليهم الخراصون الذين يخطئون الحابل بالنابل ولا يميزون بين أهل الحق والباطل وما أشد تعجب القارى. إذا ما قلنا بتعطيل هذه الجملة ولستنا مغالين إذا قلنا رقتنا يد العصية في عصر تمحيص الحقائق فيوتاح لهولها أبناء الهمجية من المعجبين بتقاليدهم الفاسدة وكان عليك قبل هذا الحكم المشيع بالانكار أن تذكر لنا الوجه في جهل مدعي العصمة لغير الأنبياء. (ع) ومغالاتهم فيها - ألكونهم من البشر فوصفهم بصفات الله تعالى او لانه لا دليل

لهم عليه فإن قلت بالاشق الأول فلا ادراك تسلم من التناقض في قواك الباطل - لأن الأنبياء «ع» من البشر وقد اعترفت بعصمتهم فإن قلت بالاول وهو قولك كنت مغاليا على حد تعبيرك وبطل قولك بعصمتهم وان قلت بالثاني وهو قولك ايضا بطل قولك بأن مدعي عصمتهم مغال وان قلت بالاشق الثاني فلا يصح في عرف النقد ان تنسب الجهل إلى مدعيها لغير الأنبياء «ع» واثبت لم تبحث ولم تنقب لانك إن فعلت نقبت أشياء كثيرة ثابتة وعدم العلم بالشيء ليس علماً بعدمه وكونك جاهلاً بدليله لا يكون حجة على عدمه فكيف - اغ لك ان تنسب الجهل إلى مدعيها وقد اثبتوها بأدلة قاطعة لجهرة كل أفاك اثم

(- الادلة على عصمة الامام -)

وحسبك على عصمة علي امير المؤمنين «ع» كتاب الله والسنة وحكومة العقل القاطع - اما العقل فانا لا نحتج به إلا على الذين يقولون اما «الاستاذ» واضرابه فلا يحسن الاستدلال به عليهم لانهم لا يخضعون لدليله ولا يتزلون على حكمه ولو جئناهم بكل آياته كيف لا وقد حكمهم حكماً قطعياً بأن الحاجة إلى الامام انما هي لرفع الفساد والانتصاف للظلم من الظالم وقطع دابر الشغب واقامة الحدود وغير ذلك من فوائده اللازمة ومن الضروري ان هذه الفوائد لا تتم إلا بامام عالم مجبىء الاحكام معصوم من الزلل والعصيان والسهو والنسيان ولأن الامام هادي الامة فيجب ان يكون معصوماً ولو لم يكن معصوماً لوقع منه الفساد واحتاج إلى من يرفع فساده ويوقفه عند موبقاته ولو جاز عليه السهو والنسيان والخطأ والعصيان لم يكن هادياً وافتقر إلى هادٍ غيره فيدور او يتسلسل في الصورتين فلا بد من انتهائه إلى امام معصوم وقد ثبت بالاجماع ان غير علي والائمة الطاهرين من بنه «ع» لم يكن معصوماً فينحصر الأمر بهم . ولا يكتفي الاجتهاد والظن عن العلم مع الامكان (ان الظن لا يفي من الحق شيئاً) فانه محل الخطأ والاجتهاد لا يحصل معه الجزم بأن ما يقوله هو من عند الله والامام يجب ان يحكم بما اتزل الله وفي القرآن « ومن لم يحكم بما اتزل الله فاولئك هم الظالمون » وقال في مقام طلب خليفه ابراهيم «ع» الامامة لذوته « لا ينال مهدي الظالمين » ولو اكتفينا بالظن لزم بطلان الاحكام وضياع الشكايك التي لا تنالها أيدي الظنون مع ان النبي (ص) اذا جاء للعمل بها على عمر الدهور

(- آية المباهلة -)

أما الكتاب فحسبك علي «ص» قوله تعالى « فمن حاجك فيه من بعد ما جاءك من العلم

فقل تناولوا نفع ابنا، وناولناكم ونسا،كم وانفسنا وانفسكم الآية (١) فقد اجمع أئمة التفسير من أهل السنة على نزولها في علي وفاطمة والحسن والحسين «ع» وان المراد بأنفسنا نفس علي «ع» بلا شك «٢» لأن الشخص لا يدعو نفسه حقيقة كالأيامر حقيقة ولما بطل هذا تعين أن المراد غيره واجمعوا على أن ذلك هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «ع» فالآية أثبتت له المساواة والمشاركة للنبي «ص» في جميع ما هو له - خرجنا عن هذا الصوم في خصوص الفضل والنبوة لقيام الأدلة القطعية على أفضلية النبي «ص» من علي «ع» وان محمداً رسول الله «ص» كان نبياً وعلي لم يكن كذلك فهو يدل على المطلوب من وجوه جهلها الحصري أو تجاهل منها وأكبر الظن أنه ينكرها لأنها مخلة بنرضه - فمنها - أن النبي «ص» كان معصوماً ومثله علي «ع» والمعصوم اتقى فهو احق بإمامة الأمة أقوله تعالى «ان اكرمكم عند الله اتقاكم» ومنها ان النبي «ص» كان واجب الطاعة مطلقاً ومثله علي «ع» واجب الطاعة على أبي بكر (رض) وغيره ومنها ان النبي ﷺ كان أفضل من جميع الصحابة ومثله علي «ع» والأفضل احق بالإمامة بل لا تصح لغيره ومنها أن النبي «ص» كان إماماً وهادياً ومثله علي «ع» يكون إماماً وهادياً من بعده . وانت ترى كل هذا وأمثاله دلائل واضحة ونصوص صريحة على عصيته «ع» وإمامته وإفضليته من جميع الأمة وإذا كان كذلك فكيف لا يكون امام هذه الأمة بعد نبيها «ص» وفي كتاب الله آيات ما فيها عبرة لقوم يؤمنون

«١» راجع ان شئت ص ٣٠٢ من تفسير البغوي بهامش الجزء الأول من تفسير الخازن وص ٢٢ من تفسير البيضاوي من جزئه الثاني وص ٣٠٢ من تفسير ابن جرير من جزئه الأول وص ٢٠٦ من تفسير النيشابوري من جزئه الثالث بهامش الجزء الأول من تفسير ابن جرير وص ٣٠٢ من تفسير الخازن من جزئه الأول وص ٤٧١-٤٨٢ من تفسير الفخر الرازي الكبير من جزئه الثاني وص ٣٩ من تفسير الدر المنثور للسيوطي من جزئه الثاني وص ٢٨٣ من صحيح مسلم في باب فضائل علي «ع» من جزئه الثاني وص ٢٧١ من الاصابة لابن حجر العسقلاني من جزئه الثاني في باب فضائل علي «ع» وص ١٤٦ من المستدرک للحاكم والذهبي في تلخيصه وصحاحه على شرط البخاري ومسلم من جزئه الثالث وهذا شيء لا يختلف فيه اثنان من أهل القبلة حتى الخوارج «٢» أخرجه أحمد في صفحة ٢٥٩ من مسنده من جزئه الثالث والحاكم في مستدرک والذهبي في تلخيصه من حديث ام المؤمنين ام سلمة «رض» ص ١٤٦ من جزئه الثالث والسيوطي في تفسيره الدر المنثور عند تفسير الآية نص صريحاً في حديث طويل على قول الآية في علي وفاطمة والحسن والحسين «ع» وحكاه غير هؤلاء من حفاظ السنة بأسانيد كلها صحيحة والحجة في هذا لأنه متفق عليه ولا عبرة بخلافه لأنه مختلف فيه .

=(آية التطهير)=

وما هيك بآية التطهير دليلاً واضحاً على عصمته وعصمة الحسين «ع» بقوله تعالى «انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً» ١٥ «اذ من الواضح ان الطهارة من الرجس والائتام عبادة عن العصمة منها وليس يازم الا ذهاب الرجس وجوده من قبل كما ربما يتوهم بل قد يذهب بما كان له وجود من قبل وبما لم يحصل له وجود للنعمة منه لأن الأصل في الاذهاب هو الصرف وقد يصرف عن المرء ما لم يصبه كما يصرف عنه ما أصابه ولذا ترى يقال في الدعاء صرف الله عنك كل مكروه فإنه يريد لك من الله العصمة من سوء لا انه يريد بذلك الاخبار عن وجود سوء فيك والسؤال في صرفه عنك فإن هذا لا يفهم منه ولا يفيد كما أن اخباره تعالى عن إرادة إذهاب الرجس عن أهل البيت (ع) لا يفيد الإرادة بمعنى الغزوة أو الضمير أو القصد كما في المخلقين لوضوح فساده لاستلزامه إثبات الجوارح والآلات لله وهو معلوم البطلان وإنا يفيد إيجاد الفعل وهو العصمة في الدين أو التوفيق للطاعة التي يتقرب العبد بها إلى الله تعالى بفعله لا بفعل غيره

✽ حديث على مع القرآن والقرآن مع على (ع) ✽

وأما السنة فأحاديث كثيرة متواترة - منها قول النبي «ص» علي مع القرآن والقرآن مع علي لن يفترقا حتى يردا علي الحوض (٢)

فعلني مع القرآن دائماً وكل من كان مع القرآن دائماً يكون معصوماً دائماً - فعلي معصوم دائماً والحديث دليل الصغرى من القياس وأما دليل الكبرى فلأنه لو لم يكن معصوماً لجاز عليه الخطأ ولا شيء من القرآن بخطأ وقد ثبت انه مع القرآن دائماً فثبت انه لا يخطئ دائماً ولأنه لو جاز عليه الخطأ فضلاً عن الافتراء لفارق القرآن إذا لا شيء من القرآن بخطأ ولما ثبت انه لا يفارق القرآن أبداً ثبت انه معصوم لا يخطئ.

١٥ «اخرجه احمد في ص ٢٥٩ من مسنده من جزئه الثالث والحاكم في مستدركه والذهبي في تلخيصه من حديث ام المؤمنين ام سلمة «رض» ص ١٤٦ من جزئه الثالث والسيوطي في تفسيره الدر المنثور عند تفسير الآية نص صريحاً في حديث طويل على نزول الآية في علي وفاطمة والحسن والحسين «ع» وحكام غير هؤلاء من حفاظ السنة باسانيد كلها صحيحة والحجة في هذا لانه متفق عليه ولا عبرة بخلافه لانه مختلف فيه .

٢٢ «نجد في ص ١٢٤ في المستدرک والذهبي في تلخيصه من جزئه الثاني وصحاحه على شرط البخاري ومسلم وابن حجر في ص ٧٤ من صواعقه وغير هؤلاء من أصحاب الحديث عند السنة وهذا ما اتفق عليه الفريقان فهو الحجة لا سواء .

﴿ حديث ابن علياً وذريته لم يخرجواكم من باب هدى ﴾

ومنها قول النبي «ص» فيما أخرجه حفاظ السنة عن زياد بن مطرف قال سمعت رسول الله ﷺ يقول من أحب أن يحیی حیاتی ويموت میتی ويدخل الجنة التي وعدني ربي وهي الجنة الخلد فليتلو علياً وذريته من بعدي فإنهم لن يخرجواكم من باب هدى ولن يدخلواكم باب ضلالة^(١) فعلي وذريته مع الهدى دائماً وكل من كان مع الهدى دائماً مصيب دائماً وكل مصيب دائماً معصوم فعلي وذريته معصومون والحديث دليل الصغرى وأما الكبرى فلائذ لو لم يكونوا معصومين لخرجوا من الهدى ولا شيء من الهدى بضلال وكما ثبت أنهم ان يخرجوا من الهدى ثبت أنهم معصومون ولأنه لو جاز عليهم الخطأ لدخلوا في الضلال وكما ثبت أنهم لن يدخلوا في الضلال ابدان ثبت أنهم لا يخطئون أبداً

﴿ حديث المحبة ﴾

ومنها قول النبي (ص) في الصحيح الذي لا ريب فيه لعلي «ع» يا علي لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق^(٢) فعلي واجب المحبة مطلقاً وكل واجب المحبة مطلقاً واجب الطاعة مطلقاً

«١» تجده في ص ١٥٩ من الكثر في جزئه السادس وص ٣٢ من منتخب كثر المال بهامش الجزء الخامس من مسند احمد واورده المسقلاني في اصابته ص ٢٠ من جزئه الثالث مختصراً في ترجمة زياد بن مطرف ثم قال قلت في اسناده يحيى بن يعلى الحارثي وهوواه اقوال ان طعن المسقلاني أوهمي لأن يحيى بن يعلى الحارثي من الثقات بالاتفاق وقد اخرج له البخاري في ص ٣٠ من صحيحه من جزئه الثالث في عمرة الحديبية واخرج له مسلم في ص ٦٧ في صحيحه من جزئه الثاني في الحدود وقد ارسل الذهبي في الميزان توثيقه ارسال المسلمات ص ٣٠٧ من جزئه الثالث فكيف ياترى يكون واهياً وقد احتج به الشيخان وغيرهما من ائمة الحديث نعم انما صار واهياً عند المسقلاني لوروده في فضل الوصي وآل النبي ﷺ ولأنه مصادم لرأيه فيما قامت عليه السقيفة على ان ابن حجر وغيره ممن يضرب على وتره «كالاستاذ الحضرمي» لم يقتصرُوا على توهين هذا الحديث فحسب بل حكوا بتوهين كل حديث يجدونه مخالفاً لرأيهم في بيعة السقيفة القائمة على غير الحق فتداهم ثلاثة يقولون فيه انه منكر ومرة واه وطوراً غريب وتارة موضوع واخرى مقتر وان كان في اسناده الثقات عندهم بالاتفاق وقول المسقلاني وهذا الحضرمي من اوضح الشواهد على صدق ما نقول .

«٢» تجده في ص ٤٧٢ من استيعاب ابن عبد البر من جزئه الثاني وص ٢١٥ من صحيح الترمذي من جزئه الثاني صحيحاً واحمد بن حنبل في ص ٨٤ من مسنده من جزئه الأول والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ص ٤١٧ من جزئه الثامن والبنوي في صحيحه ص ٢٠٩ من جزئه الثاني والمسقلاني في ص ٢٧١ من اصابته من جزئه الثاني وغير هؤلاء من الحفاظ فراجع فانه من القواطع

وكل واجب الطاعة مطلقا واجب الإمامة فعلي واجب الإمامة ولأن واجب المحبة مطلقا واجب العصمة مطلقا والحديث دليل الصغرى واما دليل الكبرى فقوله تعالى « قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله » فلو جاز عليه المعصية لما وجب حبه والمالهي محارب لله ولرسوله «ص» فلا يجوز حبه وفي القرآن « لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله » وإذا بطل هذا ثبتت عصته «ع» ولأنه لو جاز عليه الخطأ لوجب اتباعه على الخطأ ولا شيء من الخطأ يجوز اتباعه وكما ثبت وجوب اتباعه مطلقا ثبتت عصته من الخطأ

﴿ حديث المنزلة ﴾

ومنها حديث المنزلة المتواتر نقله في صحاح أهل السنة من قول النبي «ص» لعلي أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي^(١) فقد أعطى «ص» علياً «ع» جميع ما لهارون من موسى إلا النبوة - ومنها العصمة لأن هارون كان معصوماً لأنه كان نبياً مرسلأبدليل قوله تعالى (فقلوا أنا رسولا ربك فأرسل معنا بني إسرائيل) وهذا قليل من كثير ولو أردنا استقصاء البراهين العقلية والآيات القرآنية والأحاديث النبوية على عصمة علي «ع» والأئمة من ولده لأحوجنا ذلك إلى كتاب مستقل ولكن حسبنا هذا القدر فإن فيه عبرة لمن اعتبر

﴿ أعمال المستغلفين بعد رسول الله (ص) ﴾

وإن أردت المزيد فاهم معي لأعطيك صورة صغيرة تستشرف منها على القطع بوجود عصمة الإمام علي الأئمة وإلّا لبطل الدين وثلاشت أحكامه وغايت قوائمه إن لم يكن فقه إمام معصوم

﴿ أعمال الخليفة الأول (رضى) ﴾

فهذا ابن حجر يحدثننا في ص ١٠ من صواعقه عن الخليفة الأول أبي بكر (رض) قال كان إذا ورد عليه الحزم نظر في كتاب الله فإن وجد فيه ما يقضي بينهم قضى به وإن لم يكن وعلم من رسول الله «ص» في ذلك سنة قضى بها فإن أعياء خرج فسأل المسلمين وإن أعياء ذلك جمع

(١) تجده في ص ١٩٧ من صحيح البخاري من باب فضائل علي من جزئه الثاني وأخرجه مسلم في صحيحه في الباب نفسه وهكذا كل واحد من الترمذي في صحيحه والحاكم في المستدرک والذهبي في تلخيصه وصححه على شرط البخاري ومسلم في الباب نفسه وهذا من القواطع عند المسلمين عامة •

رؤوس الناس وخيارهم واستشارهم فإن جمع رأيهم على شيء قضى به (١)
 وكان عمر يفعل ذلك انتهى وهكذا أخرجه عنه كل من القرظي في ص ١٤٢ من خطه
 من جزئه الرابع وابن تيمية في ص ١٢٥ من منهاج السنة من جزئه الثالث والسيوطي في ص ١٧
 من تاريخه غير هؤلاء من محدثي السنة ومؤرخيها العظام

والذي نقوله هنا - أن الحاجة إلى الحكم في الدين بالرأي والنظر - أما لأن النبي «ص»
 كنتم بعض ما أنزل الله في القرآن وحاشاه من ذلك لأنه كفر صراح لاستنزاه معصية الرسول
 «ص» لربه وعناؤه لأمره «وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم» فالتبي «ص» إذن
 بين لهم ما نزل إليهم ولم يترك شيئاً من الشريعة إلا وأظهره لهم حتى لقد وقف فيهم مرة قائلاً
 «ما من شيء يقربكم إلى الجنة إلا وقد أمرتكم به وما من شيء يقربكم إلى النار إلا وقد نهيتكم
 عنه» كما نطقت به الصحاح المتواترة - والقول بأن النبي «ص» كنتم قليلاً أو كثيراً خروج
 عن الدين جملة - وإن زعمت أن الدين كان ناقصاً فدعته الحاجة لتقصانه إلى الحكم فيه بالرأي
 والنظر فقد ردوت بذلك قول الله رداً مكشوفاً إذ أنه بصرخ فيهم «اليوم أكملت لكم دينكم
 وأتممت عليكم نعمتي» فهذا صريح في كمال الدين على عهد النبي «ص» ولم ينقص منه شيء حتى
 يكملوه بأرائهم وإن كان لجهلهم بأحكام الدين وقوانين الشريعة حكموا فيه بأرائهم فقد نسبت
 بذلك إلى النبي «ص» ما لا يجوز نسبته لعامل فضلاً عن اعقل العقلاء واشرف الأنبياء «ص»
 إذ كيف يجوز لمسلم أن يقول إن رسول الله «ص» نصب على أمته إماماً جاهلاً ولو لبعض
 الأحكام فينضبط بها تحبظ الأعمى فيدخل في الدين ما ليس داخل فيه ويخرج منه ما هو داخل
 فيه ويزيد وينقص حسب أهوى وشاء له رأي ولا جائز أن يقال هنا بالاجتهاد على الرغم من أن
 ذلك لا يجوز على الإمام لأنه لا يحصل له الجزم بما يقوله بالاجتهاد وأنه من عند الله - إن المفهوم
 من المجتهد في اصطلاح العلماء هو من كان متمكناً من رد الفرع إلى الأصل واستنباط الحكم
 الفرعي عن الدليل الشرعي والمقام ليس من هذا القبيل خلط الواقعة عن كل أصل ودليل ثابتين
 شرعاً وإما كان تعويلاً على الرأي والهوى لا غير وإذا جاز ذلك في دين الله بطل شرعه وقانونه
 فعلى هذا يجب القول بعصمة الإمام حفظاً للدين من الضياع

(١) أقول لو لم يجتمع رأيهم على شيء فماذا تراه كان يصنع فهل يتوقف وفي توقفه هضم
 الحقوق وتعطيل القوانين وفساد سوق المسلمين أو تراء يقول بوابه ما شاء وشاء له هواه وبه
 هدم الدين وتحليل حرامه وتحريم حلاله أرايت كيف يجب أن نقول بعصمة الإمام (ع) لأن
 به تحفظ الأحكام وبصل به كل ذي حق في كتاب الله إليه حقه .

ويقول السيوطي في ص ٣٧ من تاريخه عن البغوي عن ابن أبي مليكة أحد رجال الصحيحين عن أبي بكر «رض» انه سئل عن تفسير قوله تعالى «وفاكهة وأبا» فلم يدرك ما هو وأخرج أيضاً في الصفحة نفسها عن أبي عبيدة وغيره عن أبي بكر «رض» وقد سئل عن الكلاله فقال إني سأقول فيها برأيي إن كان صواباً فمن الله وإن كان خطأ فمن الشيطان انتهى (فالخليفة هنا يريد ان يقتنص حكم الله بالرأي ومن رفيف الهواء) فلما استخلف عمر «رض» قال إني لأستحي ان ارد شيئاً قاله ابو بكر ولا شك في ان احكام الشرع لا تصاب بالعقول وإلا بطلت بعثة الأنبياء «ص» وانسد باب الرسالة على مصراحيه وفي القرآن «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون» وقال تعالى «لا ينال عهدي الظالمين» وقال تعالى «ولا تقف ما ليس لك به علم» وقال تعالى «والذين يعلمون ولا يعلمون» إلى غير ذلك من الآيات الصارخة في حرمة القول على الله بالرأي والموى وان المحتاج إلى الهداية لا يصلح أن يكون هادياً لغيره وقد نفى التساوي على وجه التوبيخ والانتكار بين الذين يعلمون مطلقاً والذين لا يعلمون مطلقاً .

ويقول ابن تيمية في ص ١٢٤ من منهاجه من جزئه الثالث ان أبا بكر (رض) قطع يد السارق اليسرى حيث جهل ان السنة هي قطع اليمنى ولا يجوز الاجتهاد مع النص بالاتفاق وهكذا حكاه عنه مالك في موطاه^(١) ويقول ابن تيمية أيضاً في ص ١٢٤ من المنهاج من جزئه الثالث ان أبا بكر (رض) حرق الفجأة السلمي بالنار جهلاً منه بورود النهي في ذلك عن النبي «ص» مع ان الفجأة كان من المفسدين وحكمه معلوم في كتاب الله فكأن الخليفة (رض) لم يقرأ كتاب الله ولم يقف على هذه الآية «إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم جزاء في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم» كما ان الخليفة عمر (رض) لم يقف على هذه الآية «انك ميت وإنهم ميتون» فشك في موت النبي «ص» على ما نطقت به صحاح الأخبار الواردة من طريق أهل السنة ولو جاز الفتوى بالرأي هنا وفي غيره من موارد النص لأصبح حلال محمد «ص» حراماً وحرامه حلالاً ثم ما الوجه يا ترى في رجحان فتواه وهل كان ذلك ناسخاً لأحكام الله وقوانينه وحدوده على انه (رض) قد أهل حدود الله فلم يقتنص من خالد بن الوليد ولا حده حيث قتل مالك بن نويرة وكان مسلماً وقد قامت البيعة عنده على إسلامه

(١) وقد اعترف بثبوت صحته عن أبي بكر (رض) ابن تيمية في ص ١٢٥ من المنهاج من

من جزئه الثالث كغيره من اعلام السنة .

(٢) تجده في ص ٣٥٤ من كتاب السرقة

بشهادة كل واحد من الصحابين عبد الله بن عمرو ابني قتادة ولكن الخليفة لم يعبأ بالبيئة الشرعية واعتذر عن خالد بأنه تأول فأخطأ فهو يريد أن يدرأ الحدود الشرعية ولو بعد قيام البيئة احتفاظاً بشخص خالد القاتل لمالك والزاني بزوجته وهذا بما لا خلاف في فساد بين الامة قاطبة ولكن إمام المسلمين ومقرعهم عند الحياة ورجعهم في رفع جهلهم بأحكام الدين وإقامة الحدود قد جهل هذا كله واضعاف أمثاله من احكام الله وقوانينه بما يضيّق المقام عن تعداده فحكم فيها بغير ما انزل الله في كتابه ونبيه «ص» في سنته وإذا كان هذا ثابتاً في صحاح السنة فلا جهنا بعد ذلك ان ينكرها الحضرمي واضرابه تعصباً منه

✽ اعمال الخليفة الثاني (رضى) ✽

اما الخليفة عمر «رض» فقد سجل عليه التاريخ قوله من غالى في مهر امرأة جعلته في بيت المال فقالت له امرأة كيف تمنعنا ما اعطانا الله حيث قال تعالى « وآتيتم إحداهن قنطاراً » قال كل الناس افقه من عمر حتى المحدثات في الجبال هكذا حكاه « شيخ الاسلام » ابن تيمية عن إمامه عمر «رض» في ص ١٤٧ من منهاجه من جزئه الثالث .

واخرج له «رض» الحفاظ ومنهم ابن تيمية في منهاجه ص ١٥٠ من جزئه الثالث انه ارسل إلى حامل ليستدعيها فأسقطت خوفاً لأنه كان فظاً غليظاً فلم يدر ما يصنع - وأمر بوجع امرأة ولدت لسته فقال له أمير المؤمنين علي عليه السلام ان خاصمتك بكتاب الله خصمتك « وحمله وفصاله ثلاثون شهراً » « والوالدات يرضن اولادهن حولين كاملين » وكانت يحكم بالحدس والظن والرأي على ما حكاه عنه ابن تيمية في ص ١٥١ من منهاجه من جزئه الثالث وقيده من اعلام الحديث عند السنة - وقضى في فرض الجديثة قضية كلها ينقض بعضها بعضا الأمر الذي ما انزل الله تعالى به من سلطان على ما حكاه عنه المسقلاني في فتح الباري في شرح حديث البخاري من كتاب الفرائض بإسناد صحيح عن عبيدة بن عمرو ص ١٦ من جزئه الثاني عشر إلى غير ذلك من احكامه التي لم يعتمد فيها إلا على الحدس والرأي والظن « إن يتبعوث إلا الظن وإن هم إلا يخرصون » ويحدثنا ابن تيمية في منهاجه ص ١٣٩ من جزئه الثالث ان الخليفة عمر «رض» كان ينفي في شرب الخمر ويعلق مع ان السنة قامت على ان حكمه الجلد لا غير ولا مساخ للول بالاجتهاد مع النص إجماعاً وقولا واحداً إلى غير ما هنالك من قضايا المتضاربة المتضادة التي ليست من الشريعة في شيء ولا هي منها على شيء مع ان رسول الله «ص» ما فارقت هذه الدنيا والتحق بالرفيق الأعلى إلا ونصب لهم هادياً يرجعون إليه عند الحياة بأحاديثه الجلة التي سمعوها وروعوها ولكنهم استحبوا العمى على الهدى فأعرضوا عنه وانصرفوا إلى من

لا يعرف من الدين ولا قلامة ظفر « واما ثمود فهديناهم فاستجبوا لعمى الهدى ، فها هي ذي احاديتهم الشريفة تتادهم هادوا إلى حديث الثقلين والسفينة وحديث الغدير والمنزلة وحديث علي لم يخرجكم من باب هدى ولن يدخلكم باب ضلالة وحديث انا مدينة العلم وعلي بابها فمن اراد العلم فليأت الباب وحديث ان علياً اكثرهم علماً واعظمهم علماً واقدمهم علماً وتلك آيات الكتاب البينات تهتف فيهم آية التطهير والمباهلة وآية الشاهد والولاية وغيرها من الآيات الصريحة في ان علياً «ع» امام الأمة وهاهنا بعد نبينا «ص» ومعلمها المبين لها ما اختلفوا فيه فالتوا عن جوابها كسوام لا تراها بحجة من دعاها .

❁ اعمال الخليفة الثالث ❁

اما الخليفة عثمان فقد سجل التاريخ عليه حقوات وغلطات لا تحصى ولا تعد وقد انكرها عليه جل الصحابة لو لا كلامهم الأمر الذي استحلوا من اجله دمه وادى بحياة الخليفة إلى القتل واليك نبذة من اعماله التي فعلها بعد انقضاء امر الشورى واستقرار الامر له فإنه بعد ان تبرع على الدست أوطأ بني أمية رقاب الناس واقطعهم الاقطاعات - فوهب مروان بن الحكم الوزغ ابن الوزغ خمس غنائم افريقية واقطعه فداك - وما أدراك ما فداك ذلك الذي منعت منه الصدقة فاطمة (ع) بنت رسول الله (ص) ووديعته في أمته التي يرضى الله لرضاها ويغضب لغضبها وإنما منعوها من فداك لرواية رواها الدافع لها عنه مع أنها كانت في يدها ونحت تصرفها وقد اعطاها ذلك رسول الله (ص) على ما حكاه السيوطي في الدر المنثور ص ١٣٠ من جزئه الثاني عن كل من أبي يعلى وابن أبي حاتم وابن مردويه وغيرهم عن أبي سعيد عند نزول آية (وآت ذا القربى حقه) أليست فاطمة بمن شهد الله تعالى لها بالطهارة من الرجس والافتراء أليس المودة في القربى طلب رضاها فلماذا يا ترى ماتت وهي غضبي عليها ولنعد إلى ما كنا فيه من أعمال الخليفة عثمان لئلا يتجر الأمر إلى ما لا يحمد عقباه وأعطى عثمان عمه الحكم بن العاص طريدر رسول الله (ص) مئة ألف درهم وأعطى الحرث بن الحكم بن العاص ثلثائة ألف درهم وأعطى زيد بن ثابت مئة ألف درهم وأعطى عبد الله بن أبي سرح أخاه من الرضاغة ما افاض الله تعالى على المسلمين من فتح افريقية وأعطى أبا سفيان بن حرب مئتي ألف درهم وقسم الأموال التي جاء بها أبو موسى من العراق على بني أمية وأعطى عبد الله بن خالد بن أسيد مئة الف

هذه خلاصة ما ذكره ابن أبي الحديد في شرح النهج ص ٦٦-٦٧ من جزئه الأول وبقول ابو الفداء في تاريخه ص ١٨٧ من جزئه الأول وأعطى عثمان مروان بن الحكم خمس افريقية وهو خمس مئة الف دينار (يساوي بالعمل العراقي اليوم خمسين وسبع مئة الف دينار) وفي ذلك

يقول عبد الرحمن الكندي

احلف بالله رب الأنام ما ترك الله شيئاً سدى
ولكن خلقت لنا فتنة لكي نبتي بك أو تبتي
فإن الأئمين قد بيتنا منار الطريق عليه هدى
فما اخذاً درهماً غيلة ولا جملاً درهماً في هوى
وأعطيت مروان خمس البلاء د فبهات سبعك بمن سمي

واقطع مروان بن الحكم فداها وهي صدقة رسول الله (ص) التي طلبتها فاطمة (ع) ميواها
فروى أبو بكر عن رسول الله (ص) نحن معاشر الأنبياء لا نورث ولم تزل فداك في يد مروان
إلى أن تولى عمر بن عبد العزيز فانتزعها من أهله وردها صدقة انتهى ويحدثنا الطبري في تاريخه
ص ٥٠ من جزئه الثالث (كان الذي حالهم عليه عبد الله بن سعد ^(١) ثلاثة قنطار ذهب
فأمر بها عثمان لآل الحكم قلت او لمروان قال لا أدري) وأغرب من ذلك ان عثمان لما ارسل
عبد الله بن سعد لغزو افريقية قال له ان فتح الله عليك افريقية فلك ما أفاء الله على المسلمين
خمس الخمس وابن جرير يقول وقسم عبد الله ما أفاء الله تعالى عليهم على الجند واخذ خمس
الخمس وبعث بأربعة أخماس إلى عثمان مع ابن وثبة النظري وضرب فسطاطاً في موضع
القيروان وأرغد وفداً فشكروا عبد الله فبأخذ فقال لهم انا نفلتو وكذلك كان يصنع وقد أمرت
له بذلك وذاك إليكم فإن رضيتم فقد جاز وإن سخطتم فهو رد قالوا فإنا نسخط قال فهو رد
وكتب إلى عبد الله بذلك فليخبروا حضرة (الاستاذ) الحضرى عن حقيقة هذه القصة (من
خليفة المسلمين) ما هي وما ماهيتها وهل في كتاب الله آية أم في السنة رواية تدل على حقيقة
هذه القصة وما هي تلك الآية وما هي الرواية او ان عثمان لم يجد في المهاجرين والأنصار مؤمناً
كامل الايمان راسخ المعبدة (إلا بني ابي معيط) فجاد عليهم (بهذا السخاء المفرط) ثم اننا سألك
« يا استاذ » لماذا ياترى توقف عثمان عن إعطاء خمس الخمس وقد نفله اياه كما يقول ولماذا أناط
الأمر برضا الوفد وسخطه ولماذا ياترى لم يستشر المسلمين بإعطاء الخمس كله لمروان ولعل الأستاذ

(١) عبد الله بن سعد هو عبد الله بن ابي مرثد نفسه أسلم قبل فتح مكة وكانت يكتب
الوحي ثم ارتد مشركاً وصار إلى قريش ولما كان يوم الفتح هدر رسول الله (ص) دمه وأمر بقتله
ولو وجدوه تحت اسيار الكعبة فهرب إلى عثمان فأخفاه مدة ثم أتته به إلى النبي (ص) وطلب
امانه فسكت رسول الله (ص) طويلاً ثم قال نعم وبعد ان خرج عثمان وعبد الله قال النبي (ص)
لمن حوله ما سكت إلا ليقوم إليه احدكم فيضرب عنقه انتهى نقله باختصار عن الاستيعاب لابن
عبد البر ص ٣٩٣ من جزئه الأول في باب عبد الله .

يجيب (بأنه قد اجتهد) ففعل ما فعل كأن الاجتهاد تحول لصاحبه صلاحية التصرف في اموال المسلمين ودمائهم واعراضهم بما لا يقره الدين والعقل و كأن الاجتهاد من الأمور الجائزة حتى في خلاف الله وخلاف رسوله (ص) وخلاف شريعته الحاقة وهكذا نرى الاستاذ ومن يضرب على وتره يلجأون الى هذه الفكرة الحاطنة إذا ضاق عليهم الخناق ويجعلون الاجتهاد مبرراً لهم عن كل ما يقع منهم من الضلال والفساد واستحلال المحرمات الثابتة بالضرورة من دين الاسلام .

وبعد ثنا ابن الاثير في تاريخه ص ٣٥ من جزئه الثالث : وحمل خمس افريقية الى المدينة فاشتراه مروان بن الحكم بخمس مئة ألف دينار فوضعها عثمان عنه وكان هذا مما اخذ عليه وهذا احسن مما قيل في خمس افريقية فإن بعض الناس يقول اعطى عثمان خمس افريقية عبد الله بن سعد وبعضهم يقول اعطاه مروان بن الحكم وظهر بهذا انه اعطى عبد الله خمس الغزوة الاولى واعطى مروان خمس الغزوة الثانية التي افتتح فيها جميع افريقية ويقول المسعودي في حديثه : وكان عثمان في نهاية الجود والكرم والسماحة والبذل في القريب والبعيد فملك عماله وكثير من اهل عصره طريقه وبني داره في المدينة وشيدها بالحجر والكلس وجعل ابوابها من الساج والمرمر ^(١) واقتنى اموالا وجنانا وعيوناً بالمدينة - وذكر عبد الله بن عينة ان عثمان يوم قتل كان عند خازنه من المال خمسون ومئة الف دينار والالف درهم وقية خبياء بوادي القرى وحنين وغيرها مئة الف دينار وخلف خيلاً كثيرة وإبلًا . وقد ذكر سعيد بن المسيب ان زيد بن ثابت حين مات خلف من الذهب والفضة ما يكسر بالفؤوس ^(٢) غير ما خلف من الضباع بقيمة مئة الف دينار . ومات بعلي بن امية وخلف خمس مئة الف دينار وديونا على الناس وعقارات وغير ذلك ما قيمته مئة الف دينار الى آخر ما قاله مما لا يسع المقام نقله . فكل هذا ونحوه يعطيك صورة واضحة عن الفوضى التي كانت تعمل في بيت مال المسلمين أيام خلافته وانها كانت تجرف ما في ذلك البيت من الاموال الى بيوت بني امية وخزائن آل مروان ويقول ابن أبي الحديد في شرح النهج ص ١٦٥ من جزئه الأول ولما تكاثرت أحداثه كتب جمع من أهل المدينة من الصحابة وغيرهم الى من بالآفاق انكم كنتم تريدون الجهاد فهللوا إلينا فإن دين محمد (ص) قد أسفد خليفكم فاخلعوه فاختلفت عليه القلوب ومجدثنا كل من ابن الأثير في تاريخه ص ٨٠ من جزئه الثالث والطبري في تاريخه ص ١٧٤ من جزئه الخامس عن أم المؤمنين عائشة (رض) انها كانت تقول (اقبلوا نعتلاً فقد كفر) وفي ذلك يقول ابن ام كلاب :

(١) المرعر شجر السرو فارسية الواحدة سروة وقيل السام وهو شجر أسود وقيل إنه

الأبنوس وقيل الشيزي وقيل شجر يصنع منه القسي هكذا في القاموس

(٢) الفؤوس جمع فأس وهي آلة ذات هراوة قصيرة يقطع بها الحطب وغيره

وَأَنْتِ أَمَرْتِ بِقَتْلِ الْأَمَا م وَقُلْتِ لَنَا أَنَّهُ قَدْ كَفَرَ
 ويقول ابن أبي الحديد في شرح النهج ص ٦٧ من جزئه الأول : فجاء زيد بن أرقم وكان
 صاحب بيت المال بالمقاتيع فوضعها بين يدي عثمان وبكى فقال أنبكي لأني وصلت رحمي قال
 لا ولكن أبكي لأني أظنك أنك أخذت هذا المال عوضاً عما كنت تنفقه في سبيل الله في حياة
 رسول الله (ص) ولو أعطيت مروان مئة درهم لكان كثيراً فقال : ألقى المقاتيع يا ابن أرقم
 فإننا سنجعل غيرك .

وهذا معاوية عامله على الشام قد مثل دوراً في الخلافة والاستهتار وحسبك ان الأموال
 كانت تبذل على إحياء الباطل وامانة السنة وكانت تصرف في الخمر والفجور وبناء القصور
 وهتك الحرمات وارتكاب الفظائع فدونك السير والتواريخ فإنك تجد صعانها سوداً من
 قبائحه وبوائقه ومخازبه واما من جاء بعد هؤلاء من سلاطين بني أمية وملوك بني العباس الذين
 تسبوا دست الملك بالسيف والسنان كما كان يفعله فراعنة العصور الأولى فتحكموا في المسلمين
 حين ماتوا فاتخذوا مال الله دولا وعبادة خولا ودينه دغلا فارتكبوا الفجور وسفكوا الدماء
 التي حرم الله وهتكوا الأعراض وأباحوا الحرمات إلى غير ما هنالك من منكرات تسبغ منها
 الأرض وتقتسم منها الجلود فهل من العقل أن يقول قائل ان هؤلاء أمراء الله في أرضه وحججه
 على بريته وقد بدلوا دينه وغيروا سنته وهل بعد هذا كله وأضعاف أمثاله يستطيع (الاستاذ)
 الحضرمي أن يقول ان مدعي عصبة الامام على الأمة مغال جاهل وهل يلام المسلم إذا ثار وفار
 عندما يرى هذا الحبط في أحكام الله وقوانينه وشرعه ومنهجه وبكفينا هذا المقدار فلا نطيل
 الحديث وأظنك قد أحست من خلال هذا القليل من الكثير بزلة الحضرمي وجنابته على
 المسلمين حيث نسب إليهم الغلو والخروج عن الاسلام

✽ اعمال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) ✽

وسأعطيك صورة صغيرة عن إمام الأمة وخليفته الأول بحق بعد رسول الله (ص) أمير
 المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) فقد سجل عليه التاريخ ان (ع) كان بأندم بأدام واحد مجل أو ملح
 وكان يلبس الكرباس فكان أخشن الناس مأكلا وملبساً وكان يقول روعي فداء أبتطاب
 أن يقال لي أمير المؤمنين ولا أواسيهم في جشب العيش - وقال عبد الله بن أبي رافع دخات
 إليه يوم عيد فقدم إليه جراب محتوم فوجدنا فيه خبز شعير بابساً مرضواً فقدم فأكل فقالت
 يا أمير المؤمنين فكيف تخنمه قال خفت هذين الولدين أن يلبيناه بسمن أو زيت وكان ثوبه
 مرقوعاً بجمل تارة وبليف أخرى - وهو القائل بأبي وأمي في كتابه الذي كتبه لعثمان بن حنيف
 وكان يومئذ عامله على البصرة - ولو شئت اهتديت الطريق إلى مصفى هذا العمل ولباب

هذا القمع ونسائج هذا القز ولكن هيهات أن يغلبي هواي ويقودني جشعي إلى تخيير الاطعمة ولعل بالحجاز أو بالهامة من لا طمع له في القرص ولا عهد له بالشبع إلى آخر الكتاب وإن أردت المزيد من أحواله فعليك بمراجعة شرح النهج لابن أبي الحديد لتعلم ثمة انه هكذا يجب أن يكون حياة خليفة المسلمين وإمامهم وهادهم إلى الطريق المستقيم لا كما يقول الشاعر العربي

ضاعت خلافتكم يا قوم فالتبسوا
« خليفة الله » بين الناي والعود

تقول اما الخلفاء الراشدون فكانت كل أعمالهم مجيدة لا تخرج عن دائرة الشرع ثم توهم ان كلها مأخوذة من الكتاب والسنة ومؤيدة باجماع الصحابة المدول الذين هم خير القرون وهم مبرؤون من كل نمة ووصمة وجهها إليهم أعداؤهم كيف ورسول الله (ص) مات وهو عنهم راض الخ اقول إليك أيها القاريء هذه الجملة من كلماته المطلقة ذات المعاني المكررة قد اتخذها ذريعة لافراء البسطاء والبله من المسلمين ولا احب انها تنشب بذهن من ألم بالتاريخ ووقف على صحيح الاحاديث حينما يراها تغز في هذا الضرب من الاستنتاج الباطل فهو يريد بهذا النسيج من الكلام ان يقرر لقيام خلفائه مكانا فوق مكانهم ومنزلة فوق منزلاتهم فيغض الطرف ويتعمى عن اعمالهم الخارجية عن دائرة الشرع المخالفة لكتاب الله والسنة ويضع بدله كلمة ربما قدحت في الذهن معاني صحيحة

فالخلفاء الراشدون باستثناء علي امير المؤمنين (ع) كلهم يشهدون على انفسهم بأنه لم تكن كل اعمالهم مجيدة ولا غير خارجة عن دائرة الشرع ولم تكن كلها مأخوذة من الكتاب والسنة والجاهل المتعصب يقول كانت كل اعمالهم مجيدة ومأخوذة من الكتاب والسنة فيظعن فيهم صريحا ويرد شهادتهم رداً مكشوفاً

❖ مخالفات الخلفاء (رض) وغيرهم لفعل رسول الله وقوله ﷺ ❖

وحسبك في مخالفتهم لكتاب الله والسنة تخلفهم عن جيش اسامة الذي علموا قول النبي (ص) فيه فجهزوا جيش اسامة لعن الله من تخلف عنه^(١) وردهم لقول النبي (ص) فيما اخرجه البخاري في الصحيح المتواتر في باب قول المريض قوهوا عني من كتاب المرضى حيث قال (ص) وفي البيت رجال^(٢) فيهم عمر بن الخطاب (رض) هلم اكتب لكم كتابا لا تضلوا^(٣) بعده فقال عمر إن النبي (ص) قد غلب عليه الوجع وعندكم القرآن حسبنا كتاب الله فاختلف أهل البيت

(١) نقل هذه الكلمة جماعة من اعلام السنة وأرسلوها لإرسال المسلمات فمنهم محمد بن عبد الكريم الشهرستاني في المقدمة الرابعة من المقدمات التي ذكرها في اوائل كتابه الملل والنحل وحكاها عن الجوهري ابن أبي الحديد الحنفى في آخر ص ٢٠ من المجلد الثاني من شرح النهج طبع مصر (٢) تمجده في ص ٥ من الجزء الرابع من صحيحه (٣) لذا حذفت النون لكونه جواباً ثانياً لهم

فاختصوا منهم من يقول قروا يكتب لكم النبي (ص) كتابا لن تضلوا بعده ومنهم من يقول ما قال عمر فلما اكثروا اللغو والاختلاف عند النبي (ص) قال رسول الله قوموا قال عبد الله فكان ابن عباس يقول ان الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله وبين ان يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولغطهم . وقد أورده البخاري في ص ٢٢ من الجزء الأول في كتاب العلم من صحيحه وأخرجه مسلم في آخر الوصية من صحيحه ص ١٤ من الجزء الثاني ورواه أحمد في ص ٣٢٥ من الجزء الثاني من مسنده وكثير غيرهم من محدثي السنة وقد تصرفوا فيه بما لا يجدي نفعا إذ نقلوه بالمعنى وكان اللفظ الثابت عن عمر (رض) ان النبي (ص) لا يهجر ويؤكد لك هذا ان لفظة هجر واقعة في الصحيحين^(١) لكنهما أيها ذكر قائله ولم يكن القائل غير عمر (رض) بالاجماع على ان قولهم غلبه الوجع كلمة أخرى عن الهذيان والهذر اللذين هما معنى هجر اي انه (ص) يتكلم بكلام المرضى الأمر الذي لا معنى له ويؤيد إدادة هذا قول القائل حسبنا كتاب الله وإنا أبدلناها بهذه الكلمة رفعا لما يستهجن من هذه العبارة أو تهذيبا لها وفي القرآن « وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى » والنكرة في سياق النفي تفيد العموم وانه لا ينطق عن الهوى في سائر حالاته مطلقاً في مرضه أو غيره .

وأنت تراهم هنا لم يتعبدوا بقوله (ص) ولم يأخذوا بنصه ولو فعلوا ذلك لأمنوا من الضلال ولم يكتف القوم بعدم الامتثال لأمره حتى ردوا عليه بقولهم حسبنا كتاب الله كأن رسول الله (ص) لا يعرف كتاب الله ولا يفهم معناه ولا يعلم ما فيه وكأنهم يرون انفسهم أعلم بخصوص القرآن وعمومه منه (ص) وأدري بفوائده وخواصه منه (ص) وليت القوم اكتفوا بهذا كله ولم يفاجؤوه بتلك الكلمة الكزة وهو محتضر وحي فداء بينهم وهل ياترى كانت تلك العبارة وداعاً منهم له (ص) عند لحوقه بربه ولو صدقوا في قولهم حسبنا كتاب الله لاقتفوا أثره وتلوا سورة حيث يقول تعالى « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » ويقول تعالى « انه

(١) راجع ص ١١٨ من كتاب الجهاد والسير من صحيح البخاري من جزئه الثاني فإنك تجد النبي (ص) يقول دعوني فالذي انا فيه خير مما تدعوني إليه ثم اوصى عند موته بثلاث اخرجوا المشركين من جزيرة العرب واجيزوا الوفد قال ونسبت الثالثة وفي حاشية البخاري قال سفيان ونسبت الثالثة هو قول سليمان الأحول وقيل هو قول سعيد بن جبير وقيل قول عيينة وقيل سليمان بن مسلم . وهذا يرشد إلى ان نسيانهم الثالثة لم يكن إلا لانتضامها الخلقة لملي خاصة والأئمة من ولده عامة إلا ان السياسة الفاشية في تلك الظروف قهرت رواية الحديث إلى القول بنسيانها ولو علم القوم انه يريد كتابة العهد بالخلافة لأبي بكر (رض) لذكروها قطعا ولما نسوها ابدأ وهذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه ص ٤٢ في آخر كتاب الوصية من جزئه الاول وأخرجه أحمد في ص ٢٢٢ من حديث ابن عباس من جزئه الثاني فلتراجع .

لقول رسول كريم ذي قوة عند ذي العرش مكين ، ولكن لما علم القوم انه «ص» يريد توثيق العهد إلى علي بالخلافة وتأكيد النص عليه بالإمامة خاصة وعلى الأئمة من ولده عامة حفظاً لأمته من الضلال واحكام شرعه من الاضمحلال صدوه عن ذلك الكتاب بتلك الكلمة الجارحة .

ويكفيك في خروجهم عن دائرة الشرع إنكارهم إذن النبي (ص) يوم تبوك بنصر ابنه وأكل لحومها إذا املقوا في تلك الغزوة وجاعوا - فأنكر عمر (رض) ذلك وقال ما بقاؤكم بعد إيلكم على ما أخرجه البخاري في صحيحه ص ١١١ في باب حل الزاد في الغزو من كتاب الجهاد والسير من جزئه الثاني والقضية ثابتة معروفة وأنكروا عليه صلح الحديبية بعبارة مزعجة فأنكر ذلك عمر (رض) على رسول الله (ص) جبهة على ما حكاه البخاري في آخر كتاب الشروط ص ٨٦ من جزئه الثاني وهو من الامور المشهورة وأخرجه مسلم في باب صلح الحديبية ص ١٠٦ من صحيحه من الجزء الثاني وأخرجه أحمد في ص ٣٣٠ من الجزء الرابع من مسنده والجلي في سيرته ص ١٩ من جزئه الثالث في غزوة الحديبية وأنكروا عليه اخذ الفداء من الامري وإطلاق سراهم يوم بدر كما في تاريخي ابن جرير وابن الاثير وسيرتي الدحلاني والجلي وغير هؤلاء ممن ارخوا هذه الواقعة وانكروا عليه يوم مات المتأفق ابن أبي فأنكر عليه عمر (رض) حتى جذبه بردائه وهو واقف للصلاة عليه على ما أخرجه البخاري في اول ص ١٨ من صحيحه من جزئه الرابع في الصفحة الثانية من كتاب اللباس والقضية معروفة وقد حكاهما غير واحد من حفاظ السنة وأنكر عمر (رض) عليه (ص) امره ابا هريرة ان يبشر بالجنة كل من لقيه من أهل التوحيد وضرب ابا هريرة (وهو رسول النبي «ص» في تلك الواقعة) ردعاً له عما امره به النبي (ص) ضربة خربها إلى الارض على ما أخرجه مسلم في صحيحه ص ٤٥ في اوائل الجزء الاول في باب من لقي الله بالايان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرم على النار وترك ابو بكر وعمر (رض) قتل رجل امرهما رسول الله بقتله واخبرهم انه لو قتل ما اختلف بعده اثنان على ما أخرجه الامام احمد في ص ١٥ من مسنده من جزئه الثالث من حديث ابي سعيد الخدري وحكاها اهل السير والخبار من اهل السنة بأسانيده الصحيحة إلى كثير من هذا واضعاف أمثاله بما سجله المؤرخون واثبتته المحدثون من اهل السنة من مخالفتهم للكتاب والسنة وخروجهم بذلك عن دائرة الشرع بما يضيّق صدر الكتاب عن استقصائه ولكن (الاستاذ) الحضرمي جهل ذلك كله او تجاهل عنه فحكم بأن كل اعمالهم مأخوذة من الكتاب والسنة هتافاً وزوراً وتغطية لوجه الحقيقة ولو جاز لنا تأويل ذلك او بعضه لبطل الدين واحكامه ولكن قوله تعالى (وما ينطق عن الهوى) وقوله تعالى « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » عبثاً باطلا لا معنى له وبعد فهل يأتى وجهاً للقول « بأن كل اعمالهم مجيدة ومأخوذة

من الكتاب والسنة ، إلا التعصب فيهم هذا كله في حياته «ص»

✽ مخالفة الخلفاء للنبي (ص) بعد وفاته ✽

وأما ما خرجوا به عن دائرة الشرع وخالفوا فيه الكتاب والسنة بعد وفاته (ص) فيه سر على المتتبع احصاؤها وإليك جملة منها .

فمنها تحريم عمر بن الخطاب (رض) للمنتعين - متعة الحج ومتعة النساء وحكم فيها بخلاف ما كان عليه النبي «ص» وما جاء به كتاب الله «فمن نتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي» إذ لا خلاف بين المسلمين أجمعين في نزولها في متعة الحج وقال تعالى « فما استيسر منهن فآتوهن أجورهن » وقد حكى نزولها في متعة النساء الطبري في تفسير الآية في أوائل الجزء الخامس من تفسيره الكبير ص ٩ والسيوطي في تفسيره الدر المنثور في تفسير الآية ص ١٣٩ من جزئه الثاني وأخرج مسلم في ص ٤٦٧ من صحيحه في باب المتعة بالحج والعمرة من جزئه الثاني عن ابن عباس أن المحرم لمتعة النساء هو الخليفة عمر «رض» وقد استفاض القول عنه «رض» وهو على المنبر متعتان حلالتان كانتا على عهد رسول الله «ص» وأنا أنهى عنها وأعاقب عليها متعة الحج ومتعة النساء على ما حكاه عنه غير واحد من أعلام السنة فمنهم الفخر الرازي في ص ١٩٤ من تفسيره الكبير من جزئه الثالث وأحمد بن حنبل في ص ٣٢٥ من مسنده من جزئه الأول والقوشجي في أواخر مبحث الإمامة من شرح التجريد في المقصد الثالث ص ٣٨٢ - ومنها - مخالفتهم في الطلاق فإنهم حكموا فيه بخلاف ما كان عليه رسول الله «ص» وما نزل به كتاب الله فقد أخرج مسلم في باب طلاق الثلاث من كتاب الطلاق ص ٥٧٤ من الجزء الأول من صحيحه عن ابن عباس بطرق مختلفة - قد كان الطلاق على عهد رسول الله «ص» والي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة قال فقال عمر بن الخطاب ان الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة فإو أمضيته عليهم قال فأمضاه عليهم وحكاه قاسم بيبك أمين في كتابه « تحرير المرأة » ص ١٧٣ عن صحيح البخاري وحكاه « الفاضل الرشيد » عن أبي داود والنسائي والحاكم والبيهقي في ص ٢١٠ من المجلد الرابع من مناره ثم قال ما نصه ومن قضاء النبي «ص» بخلافه ما أخرجه البيهقي عن ابن عباس قال طلق ركاة امرأته ثلاثا في مجلس واحد فعزن عليها حزنا شديدا فساله رسول الله «ص» كيف طلقها قال ثلاثا قال في مجلس واحد قال نعم فإذا تلك واحدة فأرجعها إن شئت وهذا كتاب الله يدل عليه في قوله تعالى « الطلاق » يعني الذي تحل المطلقة من بعده إما هو « مرتان » لا لفظتان أو ثلاث فإن طلقها مرتين وجب عليه بعد ذلك ما أشارت إليه الآية « فامساك » بعد التطليقتين المتفرقتين « معروف أو تسريح

باحسان ، « فإن طلقها ، يريد مرة ثالثة بعد تين المرتين المتفرقتين » فلا تحل له من بعد ، أي بعد التطليق الثالث « حتى تنكح زوجاً غيره » وهو أوضح من أن يخفى ومنها مخالفة عمر « رض » للنبي « ص » في أذان الصبح حيث تصرف فيه وأمر مؤذنه أن ينظم في سلك فصوله فصلا لم يكن على عهد النبي « ص » إلا وهو « الصلاة خير من النوم » على ما أخرجه مالك في باب ما جاء في النداء « الصلاة في اواخر صفحة ٢٤ من موطئه ومنها مخالفته « رض » للنبي « ص » في تحريره لكلمة « حي على خير العمل في الأذان والاقامة » فقال وهو على المنبر كما نص عليه القوشجي في اواخر مباحث الامامة من شرح التجريد ص ٣٨٢ من المقصد الثالث ثلاث كن على عهد رسول الله « ص » حلالاً وأنا انهي عنهن واحرمهن واعاقب عليهن متعة النساء ومتعة الحج وحي على خير العمل وحكاه السيوطي في الفصل الذي عقده لخلافة عمر « رض » من كتاب تاريخ الخلفاء في ص ٥١ وفي اوليات عمر من تاريخ الخلفاء للسيوطي نقلاً عن العسكري « ان عمر اول من من قيام شهر رمضان « بالتراويح » واول من حرم المتعة واول من جمع الناس في صلاة الجناز على اربع تكبيرات وهكذا رواه ابن سعد عند ترجمته لعمر « رض » في الجزء الثالث من طبقاته -

ومنها مخالفتهم لرسول الله « ص » في آية الحس فأسقط ابو بكر « رض » سهم النبي « ص » وسهم ذي القربى ومنع بني هاشم من الحس كما في تفسير هذه الآية من الكشاف وغيره من مفسري السنة واخرج البخاري في اواخر باب غزوة خيبر من صحيحه صفحة ٣٦ من جزئه الثالث اب فاطمة « ع » ارسلت إلى ابي بكر تسأله ميراثها من رسول الله « ص » بما افاء الله عليه بالمدينة وفدك وما بقي من خمس خيبر فأبى ابو بكر ان يدفع إليها شيئاً فوجدت عليه فلم تكلمه حتى توفيت وعاشت بعد النبي « ص » ستة اشهر فلما توفيت دفنها علي ليلاً ولم يؤذن بها ابا بكر وصلى عليها واخرجها ايضاً في باب فرض الحس صفحة ١٢٣ من جزئه الثاني وأخرج البخاري في اواخر صفحة ١٧٦ من جزئه الثالث في باب ذب الرجل عن ابنته من صحيحه عن النبي « ص » انه قال فاطمة بضعة مني يربيني ما رابها ويؤذيني ما آذاها وفيه ايضاً في باب مناقب قرابة الرسول « ص » ومنقبة فاطمة « ع » بنت النبي « ص » صفحة ١٦٨ من الجزء الثاني عن النبي « ص » انه قال فاطمة بضعة مني فمن اغضبها اغضبني - وانت لو تأملت هذه الأحاديث وتبينت معناها لوصلت إلى الغاية المنشودة والحقيقة الراهنة وتحقق لديك مخالفة القوم لرسول الله « ص » في حله وترحاله في حياته ومماته « ص » ولم يراعوا فيه إلا « ولا ذمة ولا احتراماً لحقوقه ومنها مخالفتهم للكتاب والسنة حيث اسقطوا سهم المؤلفة قلوبهم من آية الزكاة وقد ثبت بالضرورة من دين الاسلام ان النبي « ص » كان يعطيهم منها حتى الشعق بالرقيق الأعلى ولم يوكل الأمر

في إسقاط سهمهم إلى أحد من بعده «ص» وعلى هذا اجتمعت كلمة المسلمين وانفقت جميع طوائفهم على اختلاف مجاهلهم وقبايل مذاهبهم وقد ذكر ذلك محدثو السنة كالمسقلاني في إصابته عند ترجمته لعينية صفحة ٥٦ من جزئه الخامس وصاحب مختصر القدوري في الفقه الحنفي في صفحة ١٦٤ من جزئه الأول وهو من أشهر الكتب الحنفية لعظم شأن مؤلفه عندهم - ومنها مخالفتهم للأحاديث النبوية الصحاح والآيات القرآنية الواضحات الناصة على خلافة علي «ع» بعد رسول الله «ص» وضررهم لما عرض الجدار وخاصة أحاديث الولاية يوم الغدير الذي سلموا فيه على أمير المؤمنين «ع» بإمرة المؤمنين وحديث المنزلة والطائر المشوي والراية يوم خيبر وكآيات الولاية والتطهير والهداية وأضعاف أمثالها الصريحة في اختصاص الخلافة به «ع» فعدلوا عن ذلك كله وعقدوها لأنفسهم دون «ع» مع أنها من الوحي الإلهي الذي لا يجوز لكل مؤمن أن يرتكب خلافة «ع» ومنها مخالفة أبي بكر «رض» وعمر «رض» لله ولرسوله «ص» في إرساله عمر «رض» بالنار والخطب إلى بيت علي وفاطمة «ع» والحنين والحنين «ع» ليعرف قوم لو لم يبايعوه حتى قيل له يا أبا حفص إن في البيت فاطمة «ع» قال وإن علي ما حكاه ابن قتبية في صفحة ١٠ من الإمامة والسياسة من جزئه الأول وابن عبد ربّه في صفحة ٦٣ من العقد الفريد من جزئه الثالث والسيوطي في تاريخه والنظام على ما حكاه عنه الشهرستاني في صفحة ٧٣ من المال والنحل الموضوع بهامش الجزء الأول من الفصل لابن حزم الأندلسي وابن أبي الحديد في صفحة ١٩ من شرح النهج من جزئه الثاني ومحمد حنين هيكمل في صفحة ٦٨ من كتابه في أبي بكر «رض» وعبد الفتاح عبد المقصود في صفحة ٢٣٦ من كتاب الإمام علي بن أبي طالب من جزئه الأول وغير هؤلاء من أهل السير والتواريخ عند أهل السنة مع أن بيت النبي (ص) وبيوت أهل بيته من أعظم البيوت الذي أذن الله أن ترفع وبذكر فيها اسمه وأنه يجب تعظيمها واحترامها فاستحل القوم من أهلها ما حرم الله على ما أخرجه السيوطي في صفحة ٥٠ من تفسيره الدر المنثور عند تفسير الآية من جزئه الخامس إلى غير ذلك وأضعافه من أعمالهم الشاذة عن دائرة الشرع بما يضيق المقام عن تعداده

وأنت ترى الحضرمي كتب هذا كله وتجاهل عنه فزعم أن كل أعمالهم مأخوذ من الكتاب والسنة على أن لا يجوزنا لهم الاجتهاد بعد فرض تسليبه لهم جدلاً فلا يجوز لهم أن يجتهدوا في قبالة النصوص النبوية والآيات القرآنية وإذا جاز لهم ذلك وكانوا فيه معذورين أو مثابين جاز لغيرهم من أعداء الدين ومبغضي الإسلام أن يجتهدوا في قبالة الآيات البيّنات وأحاديث سيد الكائنات «ص» ويكونوا بذلك أيضاً معذورين بل مثابين ومأجورين وهذا ما لا يقول به أحد من أهل الإسلام

أما الخليفة عثمان فقد فعل الأفاعيل المنكرة التي ترتعد لها فرائص أهل الدين وتتمزق من أجلها قلوب المؤمنين فدونك السير والتواريخ لأهل السنة فإنك تجد صعائفها مملوءة بالتحالفات لكتاب الله ولسنة رسول الله (ص) حتى أدى ذلك إلى قتله بعد أن أنذره أهل الحل والعقد من المهاجرين والأنصار الذين يزعم هذا الحضرمي أنهم خير القرون والذين استخلفوه كما استخلفوا من كان قبله على أمة الرسول (ص) وطلبوا منه أن يشي بالانصاف في الرعية وإن يعدل في القضية ويقسم بالسوية فأبى عليهم حتى خلعوه فامتنع من أن ينخلع مدعياً أن ذلك ثوباً قصه الله إياه فلا يجوز له تزعمه فاحسبوا أن هؤلاء هم الذين ألبسوه ذلك القميص دون الله ودون رسوله (ص) وقولك أن ذلك مؤيد باجماع الصحابة كذب باطل وهو من أقبحه وذلك لما حكاه أمثاء التاريخ عند أهل السنة من انتفاء مثل هذا الاجماع من الصحابة أجمعين

✽ المتخلفون عن البيعة ✽

فهذا سعد بن عباد بن الحزرج ونقيبهم وجواد الأنصار وزعيمهم تخلف عن بيعة الخليفة حتى قتل غيلة بحوران وله كلام يوم السقيفة وبعده ذكره ابن قتيبة في الامامة والسياسة وغيره من أهل السير والتواريخ وهذا حباب بن المنذر الجوح الأنصاري البصري الأحمدي تخلف عن بيعتهما وذلك لا يختلف فيه اثنان من أهل التاريخ وهذا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) والعباس بن عبد المطلب وبنو عتبة بن أبي لهب وسائر بني هاشم وسلمان الفارسي وأبوذر وعمار والمقداد وخزيمة بن ثابت وأبي بن كعب والزبير وفروة بن عمر بن ودقة الأنصاري والبواء بن عازب وخالد بن سعيد بن العاص وغير هؤلاء كثير من وجوه المهاجرين والأنصار كلهم تخلفوا عن البيعة بحكم الأخبار المتواترة عن علماء السنة فلا سبيل إلى الإنكار. وقد نص البخاري ومسلم في الصحيحين^(١) على تخلف أمير المؤمنين علي (ع) عن البيعة حتى لحقت سيدة النساء فاطمة (ع) بأبيها رسول الله (ص) وانصرفت عنه وجوه الناس « والناس إلى الباطل أميل » وهكذا صرح غيرهما من المؤرخين كالطبري في تاريخه في أحداث السنة الحادية عشرة وكثير غيرهم وهذا أبو سفيان بن حرب تخلف عن البيعة وهو القائل يومئذ في أرى غيرة لا يطفؤها إلا دم كما نص عليه ابن عبد ربه في حديث السقيفة من العقد الفريد وقال أيضاً علي ما في حديث السقيفة من كامل ابن الأثير فما بال هذا الأمر في أقل حي من قريش ثم قال اعلمي أبسط يدك أبابيك فوالله لئن شئت لأملأها عليه خيلاً ووجلاً فأبى أمير المؤمنين (ع) ذلك وقال (ع) له والله أنك ما أردت بهذا إلا الفتنة وإنك والله طالما بقيت للإسلام شراً

(١) تجد ذلك في آخر باب غزوة خيبر صفحة ٣٦ من صحيح البخاري من جزئه الثالث وصفحة ٧٢ في باب قول النبي (ص) لا تورت ما تركناه صدقة من صحيح مسلم من جزئه الثاني

— (الاجماع وفساده) —

ومن هذا ونحوه يستشرف القارىء على القطع بان المسلمين جميعا لم يقره عليه ولم يتبعهم في ذلك سائر الأنصار ويقول القسطلاني الشارح لصحيح البخاري صفحة ١١٩ في باب رجم الحبلى من الزنى إذا احصنت من جزئه الرابع عند قول عمر (رض) ان بيعة ابي بكر فلتنة (لأن البيعة لم تقع باجماع الصحابة) وفي هذا التعليل دلالة صريحة على فساد ما زعمه «الأستاذ» من التأييد باجماع الصحابة اجمعين .

على أن الأنصار قد ادعوا الخلافة لأنفسهم ثم ادعاهم من ادعاهم منهم لأبي بكر (رض) فهذا شهدوا على أنفسهم بالكذب فيما ادعوه لأنفسهم من الخلافة فلا تصح شهادة الأنصار لأبي بكر (رض) بالخلافة ولا اجماعا عليه لأنها اقرت على نفسها بكذب ما ادعته من استحقاق الخلافة فتكون وجود شهادتهم حينئذ كعدمها شرعاً نعم نحن لا ننكر على الحضرمي انعقاد البيعة له من بعض الصحابة وهم المسارعون اليها ابتغاء المال الكثير والجاه العريض والغل الثابت في قلوبهم للوصي (ع) وآل النبي (ص) الا ان ذلك لا يكون اجماعا له قيمته وأثره شرعاً باتفاق الفريقين لجواز الخطأ على بعضهم فلا يحصل به الجزم على الصواب بل هو الأغلب دليل الفساد والضلال وفي القرآن « وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين » وقال تعالى « ومن آمن وما آمن معه إلا قليل »

وقال تعالى « وات كثيرآ من الخلفاء لينبغي بعضهم على بعض إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم » ثم ان من الواضح البين ان أكثر الناس على مرور الأزمان عصاة لرب العالمين والقليل منهم مخلصون مطيعون له والجمهور الأكثر منهم جهال في مختلف الأدوار يختلف الأجيال والعلماء الصالحون محصورون في العدد وأولو الصون والمروءة واهل الفضائل والمناقب في الدنيا والدين قليلون وهذا بما لا يرقاب فيه أحد من اولي الأبواب ومن ذلك تعلم ان لا هبة بالأكثرين ولا تدور الأحكام الصحيحة والصفات الفاضلة مدارهم ومن المشاهد بالعبور انه لم يتربع مترتب على دست الحكم ولم يتمكن متسلط قط في أي مصر من الأمصار إلا وكان حال الناس معه حالهم مع الخلفاء (رض) في الطاعة له والانقياد اليه وهذه عادة الناس في كل حين إلى آخر الزمان الا ترى إلى اجتماع أكثر الناس على معاوية ابن أبي سفيان حين ظهر أمره وازدادت شوكته عند مهادنة الامام الحسن السبط (ع) وسكوت الجميع عنه وهم يرونه يلعن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) على المناظر والمناظر ويقنت عليه في دبر كل صلاة ويضرب رقاب المسلمين على الولاية له (ع) ويعطي الاموال الكثيرة على البراءة منه (ع) وهكذا كانت حالة الناس مع يزيد بن معاوية وقد قتل الحسين بن علي سبط النبي وريحاته

من الدنيا^(١) سيد شباب أهل الجنة ظمأ وعدوانا وسبى أهله ونساءه وذواربه وهتكهم بين الملأ وسيرهم على أقتاب المطايا في الفلوات واحتياح حرم النبي «ص» في واقعة الحرة وسفك دماء أهل الايمان وأظهر الردة عن دين الاسلام ولم يجاهره أحد من الأمة بنكره واطبقوا على اظهار التسليم له والانقياد اليه والانتقام به ولم يزل الامر يجري في الناس بعد يزيد مع الجبارين من بني امية والطفة المردة من آل مروان الذي لعنه النبي «ص» ولعن من تناسل منه^(٢) حتى انتهت السلسلة إلى بني العباس ففعلوا المنكرات وهتكوا الحرمات وهكذا كانت صورة الناس من عهد آدم «ع» إلى من تأخر عنه حتى الآن وإلى ما بعد الآن - فالناس إذن ينظرون إلى من حصل له الاتفاق في الرئاسة والسلطنة والزعامة والهيئة فينقادون اليه ويمثلون أمره ويمتثلون خلافه حقاً كان أم باطلاً صواباً كان أم ضلالاً من الله كان أم من الشيطان وسواء أكان هادلاً في الرعية او ظالماً لها على أنافد وجدنا الجمهور في كثير من الامور ينقادون عن أولياء الله وخلفائه ويخالفون أنبياءه «ع» ويسفكون دماهم بغضاً وعداوة لله تعالى ولهم ويجمعون على طاعة أعداء الله ويسلمون لهم على الطوع والإيثار وكتاب الله شاهد عدل على ما نقول مع أنه قد يتفق للظالم المتغلب والناقص الغبي والأحمق الجاهل من الأكثرين الرضا به والاتباع له فتنقاد له الامور على مبتغاه وما يتمناه فيها ويختلفون على العادل المستحق والحكيم العالم فتضطرب عليه الامور وتكثر له المشاغبات وتحصل في ولايته الفتن والمنازعات والخصومات والمعارضات كما وقع ذلك لاسمري ونبي الله «تعالى» هارون «ع» على ما حكاه الله تعالى في القرآن وقد عرف الذين اتوا العلم ما جرى على أنبياء الله تعالى وخلفائه «ع» من الاذى والتكذيب والطرده والتشريد والاضطهاد والقتل والرد لدعواهم والاستغفاف بحقهم والانصراف عن تليينهم والاتفاق من الجمهور على خلافهم والاستعلال لدماهم على ما اقتضى الكتاب من أخبارهم فكان من الانبياء لفراعنة والجبابرة والباردة وملوك الروم والفرس على الضلال والعسى ما لا يمكن لمن سمع كتاب الله وتلاياته أن يقاتل فيه فتج من كل أولئك أنه لا يعتبر في الحق اجتماع جمهور الناس على واحد ولا يعتمد في الباطل على اختلافهم في آخر وإلا لزم تكذيب الكتاب واللازم معلوم البطلان فيدور الامر في الموضوعين - موضوع الاجتماع وموضوع

(١) أخرجه البخاري في صفحة ٢٠١ من صحيحه في باب مناقب الحسن والحسين «ع» من جزئه الثاني وغيره من حفاظ السنة فلتراجع فانه من القواطع .

(٢) أخرجه الحاكم في مستدركه صفحة ٤٧٩ من جزئه الرابع وأخرجه الحاكم ايضا في صفحة ٤٨١ من جزئه الرابع عن عائشة ام المؤمنين «رض» قالت فيه ولكن رسول الله «ص» لعن أبامروان ومروان في صلبه قالت فروان قصص من لعنة الله إلى غير ذلك من صحيح السنة

الاختلاف على البراهين والحجج دون الاجتماع والافتراق حيث تسجل لديك وجود الاجتماع على الباطل والضلال والاختلاف في الصواب والهدى وهذا بما لا ميل إلى دفعه وإنكاره إلا بالتعصب والعناد

✽ حديث القرون وما فيه ✽

تقول الذين هم خير القرون وهم مبرؤون من كل تهمة ووصمة وجهها أعداؤهم أقول أولاً إن هذا الحديث كذب باطل لا أصل له ومكذوب فيه على رسول الله (ص) وإنما وضعوه ليصححوا به ما فعله الأولون في السقيفة من عقد البيعة لغير أهلها وصرفها عن محلها وقد أئذرو رسول الله (ص) بكثرة الكذابة عليه وثانياً من أعليك بصدور هذا الحديث عن رسول الله وكيف حكمت جازماً بصحته مع أنه من آحاد الخبر لا يقتضي علماً ولا عملاً فإن قلت رواه أهل الصحاح عن ثقات أهل السنة وحفاظها فيقال لك إن الذين رروا هذا الحديث وأمثاله بما تمسكت به في رد خصمك هم الذين رروا الأحاديث الواردة في فضل الوصي (ع) وآل النبي (ص) لا فيهم فلماذا إذن حكمت بكذب هذه وقلت أنها مفسومة لا أصل لها وصدقت بتلك وتلقيتها بالقبول فالخضرمي إما أن يقول بكذب عامة ما يرويه أهل الصحاح من أهل السنة عن حفاظهم وثقاتهم في علم الحديث أو يقول بصحتها فإن قال بالأول بطل قوله بأنهم خير القرون وبطل أن يكونوا مبرئين من كل تهمة ووصمة كما يقول وإن قال بالثاني بطل قوله بأن ما ورد في فضل علي والأئمة من ولده (ع) كذب وباطل ومفسوس كما يزعم ونحن لو لم يكن لنا إلا هذا لكفانا مؤنة الرد عليه اللهم إلا أن يركن في ذلك إلى التعصب والعناد وفي هذا إلى البغض والمعاداة المائلة بين نبرات قلعه (إن تكفروا أنتم ومن في الأرض جميعاً فإن الله لعني حديد) وثالثاً ما تقول لو قلنا لك إذا جاز لك أن تحتج بما صح عندك وحدك على خصمك الذي يرى أن كل ما ترويه في شأنهم باطل لا أصل له وإذا كان ذلك يوجب عليه النزول على حكمه والأخذ بمذلوله شأن البراهين والحجج جاز لليهود والنصارى وغيرهم أن يحتجوا على المسلمين بما صح عندهم من الحرافات والحزملات وكان يجب عليهم أن يقبلوا تلك الترهات والسخافات بما انفردوا بحكايتها وكل ذلك معلوم البطلان بدلائل العقول واحتجاجك بالحديث باطل على باطل إن كنت من العقلاء وتلك الأمثال نضربها للناس وما يعقلها إلا العالمون » ورابعاً لو سلمنا جدلاً بصحة هذا الحديث وأنعمنا النظر عن منعه فإن أردت من خبريتها أكثرية التقوى في أهلها فهو من الباطل الحاسر يبطله كتاب الله » وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين » لا سيما أنت ذلك لا يفيد خبرية جميع الناس الموجودين في عصر النبي (ص) حتى الكاذبين والمنافقين وذلك فإن قولنا قريش أفصح العرب وأكرمهم مثلاً لا يقتضي في العرف والألفة أن كل فرد من أفرادهم يكون

أفصح وأكرم من جميع الناس لوضوح وجود الكثير من اتصف بالعمى واللوذم فيهم وإن أردت به وجود طائفة في عصر النبي «ص» لا نظير لهم في السعادة فيما بعد عصره «ص» فمع أن هذا يوجب بطلان الحديث لا يجديك نفعاً لوجود طائفة أخرى في عصره لا نظير لهم في الشقاوة فيما بعد قرنه «ص» وهم المنافقون والكذابين لدلالة الكتاب عليه كما مر وسبق في البحث عنه مستوفى وإن أردت خيرية من تظاهر بالشريعة واعتنق الإسلام في عصره «ص» من الذين بأنون بعده في العصور المتأخرة فكتاب الله والسنة يبطلانه إبطالا أما الكتاب فيقول تعالى «يخلفون بالله أنهم لمنكم وما هم منكم ولكنهم قوم يفرقون» وقال تعالى «ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم» فأخبر تعالى عن طائفة في عصر رسوله «ص» بأنها قد أظهرت الإسلام وأبطنت الكفر وقال تعالى «وطائفة قد أهمتهم أنفسهم يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية يقولون هل لنا من الأمر شيء قل إن الأمر كله لله يخفون في أنفسهم ما لا يبدون لك» وقال تعالى «إن الذين جاؤا بالافك عصبه منكم لا تحسبوه شراً لكم بل هو خير لكل امرئ منهم ما اكتسب من الإثم» فأخبر تعالى عن طائفة في عصره «ص» بأنهم كذابين منافقون يظهرون الإسلام ويبطنون الكفر وقال تعالى «واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة والله شديد العقاب» فأنذرهم من الفتنة في الدين وأخبرهم بأنها تشملهم على العموم إلا من خرج بعصمة الله من الذنوب بالطاعة وقال تعالى «ألسم احسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمناً وهم لا يفتنون ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين أم حسب الذين يعملون السيئات أن يسبقونا ساء ما يحكمون» ولو أردنا استقصاء الآيات النازلة في هذا الشأن لانتشر القول وطال به الكتاب وأما السنة فقد مرت عليك أحاديث الخوض الحاكمة بوجود الاشقياء فيهم وإليك حديث البطانين المروي في الصحيحين^(١) عن النبي «ص» أنه قال ما بعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة إلا كانت له بطانتان بطانة تأمره بالمعروف وتحضه عليه وبطانة تأمره بالشر وتحضه عليه فالمعصوم من عصمه الله وخذ مني مضافاً إلى ذلك ما أخرجه البخاري في باب لتبعن سنن من كان قبلكم صفحة ١٧٤ من صحيحه من الجزء الثاني من النبي «ص» أنه قال لتبعن سنن من كان قبلكم شبراً وشبراً وذراعاً وذراعاً حتى لو دخلوا جحر ضب تبعتموهم قلنا يا رسول الله اليهود والنصارى قال فمن

(١) تجده في صفحة ١٦٦ في باب بطانة الامام وأهل مشورته من الجزء الرابع من صحيح البخاري ومن صحيح مسلم في الباب نفسه وأخرج البخاري في صحيحه صفحة ١٥٢ من جزئه الرابع في باب إذا قال عند قوم شيئاً عن حذيفة بن اليمان قال إن المنافقين اليوم شر منهم على عهد النبي «ص» كانوا يومئذ يسرون واليوم يجهرون

ومن المعلوم يا حضرة الاستاذ ان بني اسرائيل ضيعوا هارون وعكفوا على عبادة العجل وكذا امة النبي «ص» ضيعوا من هو منه بمنزلة هارون من موسى وتمسكوا بأذيال غيره وكيف يستبعد منهم ان يتركوا وصي نبيهم بعد لحوقه بوبه للرئاسة العظمى والزعامة الكبرى والجاه الكبير والمال الكثير والفعل الثابت في قلوب الجمل الغفير وقد تركت امة موسى «ص» على حياة منه «ع» اخاه هارون بلا طلب مال ولا جاه

انعجب من اصحاب احمد إذ رضوا بنقديم ذي جهل وتأخير ذي فضل
فأصحاب موسى في زمان حياته رضوا بدلا عن باري الخلق بالعجل

وأنت ترى كل هذا ونحوه دلائل واضحة على وجود الظالمين والفاستقين في عصره وبعد عصره (ص) إلى يومنا هذا وعليه فحديث القرون إن لم نقرنه بقرن يجب تخصيصه بما ذكرنا من الخصوص فيختص مورد به بخصوص المؤمنين المتقين والصالحين الأبرار منهم الذين انحرفوا ببيعتهم عن المستخلفين «رض» وهم قليلون طبعاً ، وسيجزئ الله الشاكرين ، وخامساً أن الحديث لو سلمنا جدلاً صحته فهو معارض بما هو أقوى منه سنداً ومتناً وذلك ما أخرجه ابن حجر الميمني في صواعقه في أواخر صفحة ١٢٦ عند بيان وقوع الخلاف في التفضيل بين الصحابة ومن جاء بعدهم من صالحى هذه الأمة باسانيد كلها معتبرة ومتواترة ففيها الصحيح وفيها الحسن فمنها قول النبي (ص) طوبى لمن رآني وآمن في مرة وطوبى لمن يؤمنى وآمن في سبع مرات وعن عمر بن الخطاب (رض) قال كنت جالساً عند النبي «ص» قال أئذرون اى خلق افضل إيماناً قلنا الملائكة قال رحق لهم بل غيرهم قلنا الأنبياء «ع» قال رحق لهم بل غيرهم قال افضل الخلق إيماناً قوم في اصلاص الرجال يؤمنون بي ولم يروني فهم افضل الخلق إيماناً

أقول وفي هذا الحديث ما يدل على كذب حديث القرون بقربنة سكوت عمر بعد قوله الانبياء «ع» فلو كان صادراً عن النبي «ص» لم يخف ذلك على عمر «رض» ولكن يحسن منه أن يجيب أصحابك يا رسول الله «ص» لأنك قلت انهم خير القرون لو صح ما يزعمون ولما سكوت ولم يقل ذلك علمنا انه من وضع الدجالين الذين يضعون الأحاديث توافاً إلى أولياء الأمور وتقرباً إليهم بما يبيع لهم أن يرتكبوا في دين الله ما يرتكبون ومنها قوله «ص» مثل امي مثل المطر لا يدري آخره خير أم أوله وقوله «ص» ليدركن المسيح أقوام انهم لمثلكم أو خير ثلاثا

— (ولامة العقل على بطون حديث القرون) —

وصادماً ان هذا الحديث مخالف لدليل العقل وباطل بمقتضى العدل وخارج عن الحكمة وذلك لأنه إن كانت الامة في خيرة جميع الناس في عصره «ص» هي تقدم خلقهم في الزمان المتقدم على ما بعده فقد ثبت بالاجماع ان امة النبي «ص» افضل من جميع الأمم الماضية قبلها

وان رسول (ص) أفضل من جميع الأنبياء (ع) الذين تقدموه وعليه يجب طرد هذه الالة لاستحالة دخول التخصيص في عموم الالة عقلاً لأنه لا يعقل ان يقال ان بعض النار محرق وبعضها غير محرق وعلى هذا يلزم ان يكون كل امة أفضل ممن تأتي بعدها واللازم باطل بالاجماع وذلك لثبوت أفضلية آخر الأمم ممن كان قبلها من الأمم فالحديث إذن باطل من هذه الجهة - وإن كانت الالة في خيريتها هي مشاهدتهم لرسول الله (ص) ومجاهدتهم معه وإيمانهم به وهكذا حال من كان بعدهم من التابعين الذين نقلوا إلينا الأحاديث والعلوم عنهم فقد ثبت بالبداهة ان تقدمهم في الخلقة هو من صنع الله وفعله فلا حمد لهم فيه ولا ثناء لأنه ليس من فعل الانسان وصنعه ولا بما يسند إليه لكي يستحق عليه المدح والثناء كما لا ذم ولا عقاب فيه عليه - ومن الطبيعي إلى درجة البداهة ان الله تعالى لا يثيب العبد ولا يحمده على خلقه وصنعه تعالى ولا يذمه وبعبارة على فعله تعالى وعلى هذا الاساس فكل من شاهد النبي (ص) ورأى دلائل النبوة ومعجزات الرسالة لا يعذر في التقصير عن الحق والدخول في الباطل بعد أن ظهر له البرهان وأوضحه البيان بقول يشهد به القرآن فإن الحجة بذلك عليه أتم لاسيما وهم يفرعون إلى رسول الله (ص) فيما أشكل عليهم من تفسير آية او تحقيق رواية فيرفع عنهم الشك ويرجعهم إلى الحق واليقين فمن رام منهم بعد هذا كله إلى مخالفته وارتكبه خلاف ما أمر به كان حقيقاً على الله ان لا يقبل له عذراً ولا يغفر له ذنباً هذا ما يقتضيه العقل فيمن كان في عصره (ص) اما من تأى عن قرنه (ص) وكان في عصرنا الحاضر الذي كثرت فيه الأقاويل وتضاربت فيه المذاهب وتشذبت فيه الآراء وتباينت فيه الاهواء ونقصت فيه البصائر وعدم فيه التحقيق حيث لا يوجد من يفرع إليه على زعم «الاستاذ» ممن يقوم مقام النبي (ص) في تحقيق الاشياء ورفع الحيرة وقمع الضلال ودفع الشكوك فباليقين نقطع بقبول عذرهم وغفران ذنبهم لأنهم لم يشاهدوا ما شاهد اولئك ولم يروا ما رأوا من المعاجز والحوارِق والآيات البيّنات فنجم من هذا ان من استبصر من اهل هذا العصر في دينه واشغل نفسه بما به نجاهه عن بصيرة فهو لا شك افضل من كثيرين مستبصرين في ذلك العصر لأن الآيات البيّنات قد قطعت عنهم الأعذار والبراهين قد ازاحت عنهم الغلال بقرعها لأسماعهم في كل ليل إذا بقتى وانهار إذا تجلى وقد شاهدوها بأبصارهم ورأوها بأعينهم من دون تكلف منهم في طلبها ولا مشقة في الوصول إليها بخلاف ذلك كله في هذه العصور التي لم توفها إلا وجوه الجهل والأباطيل الامر الذي يذهل من أمره الذكي الفطن ويضل فيه ذهن الحكيم المتأله ويطيش فيه قلبه ويؤزل معه فهمه فتري الساعي منهم يبدل اقصى ما لديه من جهد في سبيل الوصول إلى البغية المنشودة من التبصر والبصيرة في دينه فأما ان يهلك دون الوصول إليها او ينالها بعد تعب ونصب شديدين مجتهدين أو ليس بعد هذا كله

من الظلم الواضح أن نفضل أولئك الذين زعمت أنهم خير القرون فيما ارتكبوه وفعلوه على هؤلاء الذين استبصروا في دينهم بالأخبار المتضادة والأقاويل المتضاربة ولم تصل إليهم البيّنات الشافية والبراهين الكافية .

كما كان ذلك كله حاصلًا لأولئك في دينهم في بيّات النبي (ص) المرسل ما يزول معه كل شكوكهم ويحل محلها اليقين أو ليس حقيقةً على الله تعالى وهو العدل الحكيم أن يوجب لمستبصري هذا العصر في دينهم على ما المعنا من أحوالهم أضعاف ما يوجب لأولئك المستبصرين في الدين على عهد سيد النبيين (ص) ولا يمنع ذلك إلا من فاته أن يدنو من روح الدين أو لم يكن منه على شيء ، وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وأيت المنافقين يصدون عنك صدوداً

✽ القرن الأول ليس كلهم صادقين ✽

نقول إن أرادت السقيفة بالقرن الأول أصحاب رسول الله (ص) فهذا كذب وافتراء وكيف يقدمون على وضع الأحاديث على رسول الله (ص) وهم قد رروا عنه (ص) أنه قال من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار وكيف يجراؤن على الكذب وقد لعن الله الكذابة على اختلافهم في القرآت ثم ليس هناك ما يدعو إلى الدس والوضع أما ولادة الأمور منهم فهم مؤيدون مطاعون وأما بقية الصحابة من غير ولادة الأمور فأبي غرض لهم بالوضع والدس وإن أرادت بالقرن الأول التابعين فهذا أيضاً بعيد لا يتصور عنهم

أقول مالك (يا استاذ) لا تقول إلا خرساً ولا تنفي إلا نصاً وكانك تروم بهذه المقالة الزائفة التي لا يقودها شيء من البرهان أن تثبت العصاة لجميع الصحابة من كل الذنوب وكأنك ترى أن روايتهم الحديث (من كذب علي متعمداً) ينجمهم من الافتراء على سيد الأنبياء (ص) فهل باترى في الحديث دلالة على عصمتهم عن الكذب أو كان ذلك تعصباً من الحفري فيهم لا (يا استاذ) أن ذلك لا ينجمهم عن الكذب عليه (ص) ولا يوجب لهم العصمة عن كل نعمة ووصية وجهها إليها أعداؤهم على حد تعبيرك وكيف باترى بمنع عليهم ذلك وقد أخبر القرآن بوجود الكذابين والمنافقين فيهم « ويحلفون بالله أنهم لم تكذب وما هم منهم ولكنهم قوم يفرقون » وقال الله تعالى (وسيعلفون بالله لو استطعنا لخرجنا معكم لكون أنفسهم والله يعلم أنهم لكاذبون) وهل هناك دلالة أصرح من هذا على وجود الكذابين فيهم وفي القرآن (عفا الله عنك لم اذنبت لهم حتى يبين لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين) وهذه آية أخرى على وجود الكذابين فيهم وقال تعالى (إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد أنك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) وقال تعالى « يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد اسلامهم » فقد حكم الله تعالى في هذه الآيات ونحوها على طائفة منهم

بالنفاق وشهد على طائفة أخرى منهم لا من غيرهم بأنهم كاذبون بكل ما يقولون ولا شك في ان الكاذب فاسق يجب التبين في حديثه « ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ، وما الذي با ترى يمنع المنافق الفاسق من الوضع والكذب على رسول الله (ص) ، وهو من لا إيمان له ولا دين ولا ضمير يمنع عن الافتراء لا سيما إذا كان عدواً مبغضاً مسوداً حقوداً فهل ترجو يا « استاذ » من المسلمين ان يتركوا قول ربهم وشهادته على نفاق بعضهم ووجود الكذابة فيهم ويأخذوا بقولك الباطل ومبالغاتك الكاذبة التي تضعها في نفوس المستضعفين من الناس بصورة صحيحة لها اثرها وقبيلتها ولو كنت ممن يمشي في رده على صراط سوي لتعيرت فيما تنطق به من تركية الصحابة اجمعين قول الله تعالى وقول رسوله (ص) وهما لم يقولوا بعدالتهن اجمعين فتزاهة الرد والأخذ فيه بغضبة الانصاف بقضيان عليك ان تطرح هذه الأقاويل الشاذة التي لا تتفق وروح العقيدة الاسلامية الحالية في شيء .

أما الداعي إلى الوضع والافتعال على رسول الله (ص) فهو الغل الثابت في قلوب المنافقين والطالبيين الثار من علي امير المؤمنين (ع) بأبائهم واخوانهم الاولين من المشركين والكافرين الذين قتلهم في اعلاء كلمة الله واحياء دين الله ولهذا ترى اسراء الجور وبغاة صفين قد بذلوا المال الكثير إلى علماء السوء من رواد الدرهم والدينار ممن باع آخرته بالارذل الادنى لبصرفوا عنه (ع) فضائله الجليلة ويضعوها لغيره من ولاية الامور فكانوا يتولفون إلى الظالمين الغاشقين وينزلون عند رغباتهم السيئة ويبذلون الجهود الجبارة في صرف الاحاديث او كتمانها او وضعها في غير الوصي وآل النبي (ص) مع انهم (ع) اهلها ومحملها ولكن مهما كتم اولئك من احاديث فضلمهم ومهما صرفوها عنهم إلى غيرهم فقد ظهرت لهم فضائل كثيرة اذغمت آثاف أعدائهم وشائشهم ومريدي اطفاء نورهم (والله متم نوره ولو كره الكافرون)

وهكذا صار الأواخر على خطة الاوائل في كتمان احاديث فضلمهم (ع) فكتموا كل حديث فيه فضيلة يجردونه سلاحاً للشيعه وهم يعلمون حتى صار الكتمان والجمود لها مذهباً معروفاً عند اصحاب الحديث على ما حكاه - العسقلاني في صفحة ١٦٠ من فتح الباري في شرح حديث البخاري في أواخر كتاب العلم في باب من خص بالعلم قوماً دون قوم من جزئه الأول على ان احاديث الحوض والبطانتين وحديث لتبعن ستن من كان قبلكم شبراً شبراً شاهد عدل على ما نقول - ثم انا نقول لك يا (استاذ) ان الذين زعمت انهم لا يقدمون على وضع الحديث هم الذين رروا عن رسول الله (ص) سنة لعنتهم لعنهم الله وكل نبي بحجاب الزائد في كتاب الله والمكذب بقدر الله والمستلط بالجهلوت فيعز بذلك من اذل ويذل من اعز الله والمستلح لجرم الله والمستلح من عترتي ما حرم الله والتارك لستني علي ما حكاه السبوطي في صفحة ٢٧

من جامعه الصغير صحيحاً من جزئه الاول عن جماعة من أئمة الحديث فكيف ياترى تقرأوا على نبد نصوصه (ص) ورفض أحاديثه المتواترة الناصة على خلافة علي «ع» والأئمة من ولده «ع» وهم رويها عنه صلى الله عليه وآله وسلم وسموها منه (ص) ونقلوها إلينا بالتواتر بل ولو كان سماعهم لذلك الحديث يعضهم عن الاقدام على الكذب لمنهم من عصيانهم لرسول الله (ص) وانكارهم عليه أو امره ونواهي (ص) بل ولو كان ذلك يتمتع لم يقدم منهم مقدم على استحلال ما حرم الله من عترة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهل بيته كما تقدم البحث عنه مستوفى

— (حديث صدقة أبي بكر وبطلانه) —

تقول ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال مروا أبا بكر فليصل بالناس ثم انه وجد خفة من نفسه فخرج من بيته إلى المسجد وقد أحرم أبو بكر في الصلاة فلما رآه أبو بكر تأخر إلى الورا فتقدم فصلى وأبو بكر خلفه ثم تقول هذه خلاصة أمر الصلاة واختلاف الروايات فيها ليس اختلافاً يتنافى مع الصحة والثبوت ومجموع الروايات تثبت إمامة أبي بكر وانه صلى إماماً بالناس بأمر النبي (ص) لا متطفلاً ولا متبرعاً

فهذه هي الإمامة الصغرى فكان تخصيص النبي (ص) أبا بكر مع وجود غيره دالاً على ارجحية أبي بكر للإمامة الكبرى وهي الخلافة وهذا التخصيص بمثابة الترشيح من النبي (ص) لأن أبي بكر بالإمامة والولاية إذن ثبت ان أبا بكر كان أحق بها وأهلها

أقول ان هذه الدعوى من الحضرمي مكعبة على وجهها حيث لم يشفعها بما يبل ظاهراً وليس يليق طبعاً بتن وضع كتابه للرد أن يعبد إلى سرد المقالات المطلقة التي لا توصل إلا إلى أقيسة سقيمة ونتائج عقيمة فهو يقرر على لسان النبي (ص) أمره أبا بكر «رض» بالصلاة في المسلمين ويجعل هذا كصغرى للقياس ثم يعقب ذلك بالكبرى «وهذا التخصيص بمثابة الترشيح من النبي (ص) لأن أبي بكر فكانت النتيجة «من هذا الشكل المنطقي إذن ثبت ان أبا بكر كان أحق بها وأهلها» فيا للحكام والمتكلمين هكذا فلتكن النتائج المنطقية من الاقيسة وإلا فلا «لا يا حضرة الأستاذ» لا ينسني ان تثبت خلافة أبي بكر «رض» بالصلاة في الناس بهذا الحديث وأنت ترى ان كل ما يرويه الصحيحان وغيرهما من علماء الحديث عن ثقات السنة بإجماعهم كذب باطل لا أصل له وإذا أنجت نفسك الاستشهاد بما بين دفتي الصحيحين وغيرهما من الصحاح صح إذن كل ما يرويه هؤلاء من الاحاديث في فضل علي «ع» والأئمة من ولده «ع» مما هو معلوم الصحة والثبوت «فوقع الحق وبطل ما كانوا يعملون قلبوا هنالك وانقلبوا صاغرين» والحمد لله رب العالمين — ثم ان ما أوردت من الحديث لا يثبت صلاة أبي بكر «رض» بالمسلمين مدخول من وجوه — اما أولاً

فلأنه لا يصح لك أن تحتج على خصمك المخالف لك في الرأي والذي يرى أن كل ما ترويه في فضل أبي بكر «رض» وغيره من زعمت أنهم أمراء المسلمين كذب وباطل موضوع وضعه البكرية والعمرية والعمانية والاموية في حقهم تصحيحاً وتصويماً لأرائهم في السقيفة وكيف فات عليك هذا الأصل الأصيل في باب المناظرة ولم تهتد إلى أن الاحتجاج لا يصح إلا بما اتفق الفريقان على ثبوته أو ثبوت صحة معناه وليس الحديث من هذا القليل لأن خصوم الخضرمي أجمعوا جميعاً على وضعه وبطلانه فخذها دليلاً واضحاً على جهلك بأدب المناظرة وأما الثاني فإننا لو سلطنا جدلاً أنه صحيح إلا أنه لا دلالة في شيء من ذلك على الخلافة لوجود البون الشاسع بين الموضوعين - موضوع الخلافة العامة - وموضوع - إمام الجماعة في الصلاة فكأنك يا (استاذ) لا تعلم بجواز الصلاة عندك خلف كل بر وفاجر ولا تعلم بأن من شرائط الخلافة العدالة والشجاعة والعلم الكثير وغير ذلك من شرائطها اللازمة بإجماع الفريقين وإمام الجماعة يا هذا لا يستعبر فيه العلم القزير ولا الشجاعة وحسن التدبير وغير ذلك مما هو شرط أكيد في أمر الخلافة على أن أمره بالصلاة على هذا الفرض لو أوجب له الخلافة فما معنى خروج النبي «ص» يا ترى وهلاقه بالناس وابتدأه من حيث ابتدأ أبو بكر من القرآن - ولا قائل بأن أبا بكر «رض» كان إماماً للنبي «ص» وكان رسول الله «ص» مؤتماً به وليس في الأمة من يقول أن أبا بكر «رض» كان شريكاً للنبي «ص» في إمامة الصلاة بأن كافة إمامين للمسلمين في تلك الصلاة وإذا بطل هذا وذاك ثبت أنه لما خرج كان هو «ص» إمام المسلمين في تلك الصلاة وأبو بكر «رض» بعد أن كان إمامهم فيها صار مؤتماً كأحد الجماعة بالنبي «ص» مع أنه لو كان أبو بكر «رض» هو الإمام للنبي «ص» في آخر صلاة صلاها لزم أن يكون النبي «ص» معزولاً عن إمامة أمته لو دل ذلك على خلافة أبي بكر «رض» بل ويلزم أن يكون عبد الرحمن بن عوف إماماً للنبي «ص» أيضاً بل إمام الجميع وذاك لما تواتر عن أهل السنة بأن رسول الله «ص» صلى خلف عبد الرحمن بن عوف مع أنه بعد ذلك هو «ص» صلى بالناس وآخر عبد الرحمن كما قدمه فيه فما أوجب ذلك له الإمامة العامة على أحد وهكذا أمره «ص» أبا بكر «رض» بالصلاة لو صح لا يوجب له الخلافة بالمرة وثالثاً لو صح أمره بالصلاة خلفه ودل على ترشيحه للخلافة لدل ذلك على خلافة كثيرين من أمر النبي «ص» بالصلاة خلفهم لاسيما أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «ع» فصاروا أئمة الجماعة للمسلمين في حضور النبي «ص» وفي غيبته في حروبه وأسفاره فلماذا يا ترى لم يكن ذلك دليلاً على خلافتهم بعد موت النبي «ص» وكان ذلك دليلاً على خلافة أبي بكر «رض» وحده ولماذا يا ترى لم تعتبر خلفاء للنبي «ص» واعتبرت ذلك لأنني بكر «رض» خاصة ولماذا لم يدل ذلك على الترشيح والأرجحية لهم ودل ذلك على خصوص أبي بكر «رض» ولماذا لم يكن ذلك دليلاً على أنهم أحق بها وأهلها على حد تعبيرك ذلك

في أبي بكر «رض» فهل تجدد لذلك وجهاً سوى التعصب فيه ورأباً إذا كانت الصلاة خلف أبي بكر دليلاً على خلافته فلماذا لم يقيم الصحابة ذلك دليلاً على خلافة أنفسهم لا اشتراكهم مع أبي بكر «رض» في الأمر، بالصلاة خلفهم . وإذا كان يجوز الاستدلال لاثبات خلافة النبوة بإمامة الجماعة كان الاحتجاج بالقيادة العامة لجيوش المسلمين أولى وأحق وكانت أهلية الخلافة لأسامة بن زيد مقدمة على أبي بكر لا سيما أن النبي «ص» جعل أسامة أميراً على المسلمين وفيهم أبو بكر وعمر «رض» وغيرهما من الصحابة حاشاً أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «ع» بإجماع المؤرخين وقياس الخلافة العامة والحكومة المطلقة على القائد العام لجيوش المسلمين أولى وأنسب من قياسها بإمام الجماعة لو صح القياس وذلك أن القائد العام يحول له الامارة العامة ومفوض له السلطة الواسعة والحكومة الكافية وإدارة الجيش موازنة للقضاء والقاضي المنصوب أهم من إمام الجماعة إن لم نقل بعدم الأهمية في إمام الجماعة - وهذا رسول الله «ص» قد أرسل علياً إلى اليمن ونصبه حاكماً قاضياً عليها وقال أقضاهم علي وقال عمر بن الخطاب «رض» علي أقضانا كما نص على ذلك الحاكم في مستدركه وابن عبد البر في استيعابه والمحجب الطبري في الرياض النضرة في باب فضائل علي «ع» وأين هذا من إمام الجماعة يا مسلمون لو صح ما يزعمون وهكذا روي فداء «ص» نصب علياً «ع» مكانه في المدينة في غزوة تبوك وقد أعطاه إمامة الصلاة وغيرها وفوض إليه أمورها وأعطاه جميع منازل هارون من موسى «ع» إلا النبوة ومنها الخلافة العامة والحكومة المطلقة وهذا ادعى إلى الزعامة الكبرى والرئاسة العظمى وأجمع مما قاله الحضرمي في أبي بكر «رض» من إمامة الصلاة لولا عي القلوب «انها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور» وخامساً لو صح أمره بالصلاة في المسلمين فكيف يا ترى ولي رسول الله «ص» عليه سالماً مولى أبي حذيفة في صدر الهجرة " وولي عليه أبا عبيدة وعمرو بن العاص في واقعة بلي وعذره " وقد صلى خلفهم وأقر بأمرهم

١٦ تجده في صفحة ٢٢٦ من مستدرك الحاكم من جزئه الثالث وصفحة ٨٩ من صحيح البخاري في باب إمامة العبد والمولى من جزئه الاول وصفحة ٥٧ من إصابه العسقلاني من جزئه الثالث وصفحة ١٦٥ من منهاج ابن تيمية من جزئه الثالث فلترجع فإنه من القواعد

٢٢ تجده في صفحة ١٩٠ من السيرة الحلبية من جزئه الثالث وصفحة ١٣١ من السيرة النبوية بهامش الجزء الثاني من السيرة الحلبية وصفحة ٨٢ من تاريخ الخلفاء من جزئه الثاني وصفحة ٤٢ من مستدرك الحاكم من جزئه الثالث وفيه أن النبي «ص» بعث عمرو بن العاص إلى بلي وعذره ولما بلغه أن لهم جمعا كثيراً بعث إلى النبي «ص» يستعده فأمر أبا عبيدة على جيش فيه أبو بكر وعمر فكان أبو عبيدة يؤمهم فقال عمرو بن العاص إنما قدمتم علينا مدداً فقال أبو عبيدة أمرت بعدم مخالفتك فكان عمرو بن العاص يصلي بهم جميعاً ويأتمرون بأمره وفي المستدرك أنه «ص» بعث عمرو بن

فإن في هذا دلالة واضحة على ان ابا بكر «رض» دون هؤلاء. نفر في كل شيء. وهذا السيوطي يحدثنا في صفحة ١٣٨ من جلمعه الصغير صحيحا من جزئه الثاني عن النبي «ص» انه قال من استعمل شخصا على عشرة وفيهم أَرْضِيَّ لله تعالى ورسوله «ص» فقد خان الله ورسوله «ص» وجماعة المؤمنين فكيف يجوز لمسلم ان يقول في رسول الله «ص» انه قد استعمل هؤلاء. على ابي بكر وهو أَرْضَاهُمْ وأفضلهم لحالهم وإذا كان أبو بكر «رض» أفضلهم وأَرْضَاهُمْ عند الله كما يزعم الحضرمي لزم الخروج عن الدين جملة لاستلزام ذلك أن يكون للنبي «ص» «والعاذ بالله» قد خان الله ورسوله وجماعة المؤمنين في استعماله «ص» أولئك نفر عليه كل ذلك غير ممكن ولا معقول فالحديث إذن غير ممكن ولا معقول صدوره عن الرسول «ص» وخسر هناك المبطلون «

- (عرب الموضع) -

تقول تروي السقيفة الحديث الآتي «فيقال إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم» وتروي ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة وهذا كلها مفسطة وأقيسة غير مستقيمة أما الأحاديث التي سقتها فلم يقل بصحتها المحققون من العلماء والثقات فإن الحديث الأول ليس له نصيب من الصحة أبداً لأنه مخالف لما جاء في القرآن من ثناء وإطراء وإذا كان أصحاب رسول الله «ص» هم الذين ارتدوا على أعقابهم فمن يأتى بقي من المسلمين مسلما وأما الحديث الثاني وهو ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة فإن للحديث ثمة كما يرويه أهل الحديث قالوا يا رسول الله من هي الفرقة الناجية قال ما أنا عليها وأصحابي

أقول ما برح الحضرمي عدواً لأحاديث رسول الله «ص» الصحاح عند المحققين من العلماء الثقات وما فتى. يرميها بالوضع والافتعال تارة وبالسفسطة والكذب أخرى وفحن تعلم وكل الناس يعلمون انه سينقطع به القول دون أن يحسبها بوهن أو يحدس في شيء. من صحتها لذا نقف هنا معه قليلا ونسأله عن الشيخ البخاري ومسلم وأضرابها من أئمة الحديث ونقول له ما نقول في هؤلاء. أترى إنهم من المحققين الثقات أم لا فإن قال نعم وهو قوله فيقال له لماذا إذن حكمت

العاص في غزوة ذات السلاسل وفيهم أبو بكر وعمر وهذا يرشدنا إلى تقدم ابن العاص على الجميع بالفضل ولذا أنهم في الصلاة وغيرها ويظهر منه انه اعلم منهم بكتاب الله اقول النبي «ص» فيما أخرجه احمد في مسنده صفحة ٦٤ من جزئه الثالث ومسلم في صحيحه صفحة ٢٣٦ من جزئه الاول في باب من احق بالإمامة «لا قرأ أحق بالإمامة» وانه لم ينفع القوم سبقهم يومئذ إلى التظاهر بالاسلام فإن عمراً تظاهر به سنة ١١ من الهجرة في صفر على ما في إصابة السعلاة في صفحة ٢ من جزئه الخامس فلو علم النبي «ص» في ابي بكر جدارة ولياقة لمنصب الامامة والخلافة لما قدم عليه هؤلاء. وأمره وأمر عمر بالطاعة لهم والالتقياد إليهم في كل شيء. فأين ما يدعيه الحضرمي يامسلمون

على حديث الحوض بالسفطة وعدم الصحة وهؤلاء هم الرايون لهذا الحديث وغيره، مما تمسكت به في الرد على خصمك وهم الذين رويوا لنا حديث البطانتين وحديث لتبعن سنن من كان قبلكم شهراً شهراً وهؤلاء يا «استاذ» هم الذين اخرجوا لك الحديث الموضوع مروا ابا بكر (رض) فليصل بالناس فتدعرت به وحسبته الدرع الحصين والصراط المستقيم فاخذت نجول بباطلك على صولة الحق وان قلت ليس اولئك من المحققين والعلماء الثقات بطل احتجاجك بكل ما يروونه في صحاحهم كحديث امره «ص» ابا بكر «رض» بالصلاة او حديث اقرون وغير ذلك مما زعمت انها احاديث واردة في فضل ابي بكر وعمر «رض» وعثمان وغيرهم من اصحابهم لا خصوص هذا الحديث وترجيح هذه على تلك ترجيح بلا مرجح اللهم الا ان ترجحه العصبية المشتلة في راعك والغريب منك يا «استاذ» ان تطل بطلان حديث الحوض بالمخالفة لما جاء في القرآن لأنك جاهل بأن مثل هذه المخالفة التي هي بنحو العموم والخصوص لا توهم جانب الحديث ولا تسقطه عن الاعتبار وانما يسقطه ويبطله اذا كانت المخالفة بمعنى التضاد والتناقض الذي يعرفه العلماء دونك ولو بنينا على اسقاط كل حديث يخالف لكتاب الله من هذا القبيل لوجب اسقاط جل الاحاديث بل واسقاط جملة من الآيات القرآنية المخصصة لغيرها من عمومات القرآن وكل ذلك معلوم البطلان فقولك واضح البطلان الا ترى قوله تعالى في آخر آية الانقلاب «وسيجزي الله الشاكرين» وقوله ^{الذين} في آخر حديث الحوض (فلا يخلص منهم الا اهل) وأما الذين مأواهم النار فهم المنقلبون على الأعقاب والماردون على الفاق كما نطق به القرآن

-(حديث سنن شريك)-

أما الحديث الثاني فقد أخرجه السيوطي في جامعه الصغير صفحة ١٢ من جزئه الأول معترفاً بصحته ونقله الخطيب في تاريخ بغداد ص ٣٠٧ من جزئه الثالث عشر وأخرجه الحاكم في مستدركه والذهبي في تلخيصه صفحة ١٢٨ من جزئه الأول بطريقتين قالوا وهذه أسانيد تقوم بها الحجة وقد أورده صاحب كتاب الفرق من جماعة من الصحابة وعد منهم تسعة بأسمائهم وقال هناك غيرهم وأرسله ابن حزم وإرسال المسلمات في الفصل ومثله الشهرستاني في الملل والنحل وعد الفرق فرقة بعد أخرى صاحب كتاب الفرق فالحديث صحيح وحجة على شرط البخاري ومسلم من حيث السند فلا سبيل إلى إنكاره وأما التهمة التي ذيلها الحزبي للحديث فقد أوردها الحاكم في مستدركه والذهبي في تلخيصه صفحة ١٢٨ من الجزء الثالث بطريقتين وقالوا ولا تقوم بها الحجة ولكن «الأستاذ الكبير» الحزبي لما كان على جانب عظيم من العصبية والجهل بأسانيد الحديث عمد إلى الاحتجاج على خصمه بما لا تقوم به الحجة عند المحققين من العلماء الثقات من أهل مذهبه وأما

قواك لأنها تنافي مدعاها فساقط من ادعاها ولا يحتاج بها إلا متعصب مردول يصور الحقائق بقله
كيف ما يشاء. وشاء له هواه

- (الفرقة الناجية) -

ثم انا قد بحثنا عن الفرقة الناجية والمالكية من قول رسول الله «ص» فوجدناه قد عينها في
حديث آخر صحيح متفق عليه وهي قوله «ص» مثل اهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من ركبها^(١)
نجا ومن تخلف عنها غرق فعرفنا أن الفرقة الناجية هي الفرقة الامامية التابعة لأهل البيت «ع»
في اصول الدين وفروعه والمنحرفين عن اعدائهم وخصومهم .

ولو تنازلنا جدلاً وفرضنا صحة التهمة لرأينا انما لا تجدي الحُزْمِي نفعاً لأنه يريد باصحابه
خصوص المتقين الأبرار لا طوائف اهل النفاق الذين كانوا يستهزؤون بالاسلام ولا يريد من كان
امرء مطوياً على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا من فضحه الوحي وعرف الله تعالى به نبيه (ص)
ولا من كان يظاهر النبي «ص» بالايان ويباطن النفاق والعدوان ممن يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة
وينفق في سبيل الله ويحضر الجهاد كما نطق بذلك كله القرآن «ان المنافقين يخادعون الله وهو
خادعهم وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى يراؤون الناس ولا يذكرون الله إلا قليلاً» وقال
تعالى «وما منعهم ان تقبل نفقاتهم الا انهم كفروا بالله ورسوله ولا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى
ولا ينفقون الا وهم كارهون» وقال «واذرايتهم تعجبك اجسامهم وان يقولوا تسمع لقولهم كأنهم
خشب مسندة يحسبون كل صحيفة عليهم هم العدو فاحذرهم قاتلهم الله انى يؤفكون» وقال
تعالى «يلفون لكم اذا انقلبتم اليهم لترضوا عنهم فاعرضوا عنهم انهم رجس ومأواهم جهنم
جزاء بما كانوا يكسبون» إلى غير ما هنالك من الآيات الدالة على وجود هذه الاصناف في أصحاب
النبي «ص» وبعد هذا كله كيف يا ترى يتسنى لعاقل ان يتشبث بذكر الصحبة ومشاهدة النبي
صلى الله عليه وآله وسلم في القطع على انهم ناجون من النار السوم ان هذا لا يمكن ولا يكون
- (التهمة نقل نفسها) -

ثم انا نقول لك يا (استاذ) ان ما صنعت من التهمة في الحديث لتثبت به مبتلاك يبطل نفسه

(١) تجده في صفحة ١٥١ من مستدرك الحاكم من جزئه الثالث مترقفا بصحته على شرط
البخاري ومسلم واخرجه السيوطي في جامعه الصغير صفحة ١٣٢ من جزئه الثاني وحسنه وغيرهما
من علماء الحديث عند السنة والحديث الحسن حجة عند العلماء فضلا عن الصحيح ولا معارض له
بالمرّة فهو المعين للفرقة الناجية لا غير

بنفسه وذلك فان الجمع المنكر المضاف يفيد الموم عند علماء الأصول من الفريقين وعليه يلزم ان يكون الفريق الذي قتل عثمان بن عفان منهم والفريق الذي تقاعد عن نصرته من الناجين كلهم اجمعين وهكذا حال القتلى في يوم الجمل وصفين ويكون الجميع على الحق وكل ذلك ينبذه دين الله دين الاسلام ولا يرتضيه ذو عقل (فاذا بعد الحق الا الضلال فاني تصرفون)

-(آية الانقلاب على الاعقاب) -

تقول فضهون الآية تفهيم المسلمين الذين تعلقوا برسول الله (ص) اشد التعلق ولولا ايمانهم الراسخ لأموه وعبدوه بان محمداً عبد الله ورسوله بلغ الرسالة ثم هو يموت هذا مصانها المفهوم منها وانرجع إلى تركيب الآية من القواعد والصفة فأقول ان الآية هنا مقرونة بحرف الاستفهام ولا اخبار من شيء واقع وان ترتب الجواب على الشرط ليس واقعا ولا منجزاً ولا محقق الوقوع فهو كقولك ان زرتني زرتك فلا يلزم وقوع الزيارة من الثاني او وقوعه حالا بلا مهلة اذ ليس هذا من قبيل العطف بالفاء المفيدة للترتيب وهو ايضا ليس بمنزلة قولك لبعذك ان دخلت المسجد فأنت حر فانه يقع العتق حالا اذن فلا يلزم من وفاة الرسول ان يقع الانقلاب فهو ليس كالطلاق والعتاق من الاحكام الملحق وجودها على وجود الشرط لا سيما ان حرف الشرط هو ان وهي تفيد الشك لا التحقيق بخلاف اذا الشرطية فانها تفيد التحقيق فافهم وان كنت لست من أهل التحقيق ثم هل يعقل انقلابهم بمجرد عدم مبايعتهم عليا «رض» وهل خالفوا بذلك نصاً قرآنياً او انكروا فرضاً مجعاً عليه او جحدوا ركناً من اركان الدين الخ

اقول هكذا يقول «امام اللغة العربية وفيلسوف المنطق الاستاذ الحضرمي المحقق الذي ليس له ثاني فما اطول باعه في اللغة وما اكثر اطلاعه بالمنطق وانا بنفسني اهتبه فأقول له لو كان ثمة في العالم فيلسوف محقق لما عدوتك الا ان الشيء الذي تتنازبه على سواك من المحققين واءلام اللغة وفلاسة المنطق - هو عدم سوقك البراهين المنطقية والادلة المقبولة في تحقيقاتك ونظرياتك (فالاستاذ) الحضرمي يلقي كلماته على هاتما ويرسلها على علاتها ثم يرى نفسه قد توصل بها إلى نتائج لم يصل اليه الراسخون في هذين العلمين وذلك الفن - وادراج الانسان نفسه في سلك المحققين ونفيه عما عداه من العلماء يقدر عليه كل احد ولا ينم عنه الا الورع ولكن الشأن كل الشأن في اثباته ودون اثباته خطر القتاد فالحضرمي يريد بهذا التفسير السخيف الذي لا يليق بن فهم لغة العرب وفهم موارد استعمالها وما تستعمله في كلامها ان يخص الخطاب في الآية بغير الصحابة ويريد ان يصرفها عنهم إلى غيرهم من المدومين في زمن الخطاب مع ان الخطاب فيها عام للصحابة اجمعين خاصة دون غيرهم ممن لم يكن له وجود حين توجيه الخطاب ولا شك في ان مثل هذا النوع

من التصرف في آيات القرآن مما يخرج صاحبه عن الايمان ولا يعده الا في زمرة من (يحرفون الكلم عن مواضعه)

والغريب من هذا الحزبي انك تراه هنا يخصص الخطاب في هذه الآية بغير الصحابة مع انهم أحق بها وأهلها ويقول بالعموم في آية (والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار) وآية (كنتم خير أمة أخرجت للناس) وآية (والسابقون السابقون) وغيرها من الآيات الخاصة بخصوص المؤمنين المتقين منهم ومن غيرهم في سائر العصور وهل لذلك وجه سوى ميل النفس واتباع الهوى فالخطابون بهذه الآية يا (استاذ) هم اصحاب النبي ﷺ قطعاً ممن كان في عصرهم لا سواهم وإلا لكانت الآية لا معنى لها وليس لها في الوجود صورة لاستمالة توجيه الخطاب إلى غير الموجودين في زمن الخطاب ومشافهته به فإذا تسجل بطلان هذا تعين أن الخطاب لهم قصداً وبالذات فصرف الآية عنهم إلى غيرهم سلب معناها المطابقي وتحميلها معنى لا صلة بينها وبينه ثم انه ليس في الآية ما يدل على حث المسلمين وتحريضهم على التوحيد لئلا يعبدوا رسول الله ﷺ كما يزعم هذا الحزب ويتضح ذلك لكل من وقف على الآية وما قبلها فإنه يجد في سياقها توبيخاً وإنكاراً وتهديداً وتحذيراً اقرأ ما قبل الآية « أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين » « ولقد كنتم تمنون الموت من قبل أن تلقوه فقد رأيتموه وانتم تنظرون » « وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئاً وسيجزى الله الشاكرين » بربك قل لي في أي فقرة من هذه الآيات دلالة على حث المسلمين وتحريضهم على التوحيد لئلا يتخذوا محمداً ﷺ إلهاً ومن أين فهم (الاستاذ) أن الآية تريد تقييد المسلمين الذين تعلقوا برسول الله ﷺ وتغفل حبه في قلوبهم بأنه عبد الله ورسوله ﷺ بلغم الرسالة والآية لا تشم منه رائحة ولا تلوح عليه لائحة .

(- في تفسير الاستفهام في كلامه (تعالى) -)

وأما قولاك أن الآية هنا مقرونة بحرف الاستفهام ولا اخبار عن شيء واقع فردود أولاً أن الاستفهام في كلامه تعالى ليس على ظاهره لاستلزامه الجهل الحال على الله تعالى فيستحيل حل كلامه تعالى عليه فهو للتوبيخ والإنكار وهو يقتضي وقوع الانقلاب فإن قلت بالاستفهام الحقيقي في كلامه تعالى لزمك الكفر وهو نسبة الجهل إلى الله تعالى ومعه يصح قولك ولا اخبار عن شيء واقع وإلا كان الاخبار كذبا باطلاً تعالى الله عما يصفون وثانياً إن أردت (بقولك ليس هذا من قبيل اللطف بالغاء » .

إن اقتراَن الجزاء بالقاء يفيد الترتيب بين الشرط والجزاء فذلك واضح البطلان لأن اقتراَنه بالقاء ليس لأجل إفادته الترتيب وعدمه بل يجوز اقتراَنه بها ويجوز عدمه والأكثر خلوه عنها إذا كان الجواب فعلاً ماضياً منصرفاً مجرداً عن قد وغيرها أو مضارعاً مجرداً أو منفياً بلا أولم وإنما يجب اقتراَنه بالقاء إذا كان جملة إسمية أو فعلية طلبية أو فعلاً غير منصرف أو مقروناً بالسين أو سوف أو قد أو منفياً بما أو لن أو إن وليس وجوبه هنا لأجل دلالاته على الترتيب والتعقيب بل لأنه لم يرد في استقراء كلام العرب ضده إلا نادراً على ما صرح به أئمة اللغة العربية كالتفتازاني وابن مالك وغيرهما من النحاة وإن أردت غير هذا كان عليك بيانه بدليله فعدمه دليل على بطلان قولك فيه وثالثاً إن الشرطية في الآية متصلة لزومية موجبة لانحلال الجملتين فيها بعد مجريدهما عن أدوات الاتصال إلى مركبين لا مفردين وهما كلمة (مات وانقلبتم على أعقابكم) وهما ليسا بمفردين وإنما كانت لزومية فلأنه قد حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم لوجود العلاقة الموجبة لذلك بينها وليست العلاقة إلا الشيء الذي يستصحب الأول الثاني نظير قولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقولنا إن كان النهار موجوداً فالشمس طالعة ولا يصح أن تكون الشرطية في الآية اتفاقية وذلك لأن الاتفاقية ما لا يحكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم بل لجرد صدق الجزئين بلا علاقة بينهما كقولنا إن كان الحمار ناهقاً فالخضرمي ناطق فإنه يجوز أن يكون الحمار ناهقاً والخضرمي ساكت وهذا لا يجوز حمل الشرطية في الآية عليه لاستلزامه الكذب في اخباره تعالى عن ذلك علواً كبيراً .

ورابعا كان إزاما عليك أيها (الأستاذ) أن تسوق لنا دليلاً علياً على الفرق بين قول القائل لعبد إن دخلت المسجد فأنت حر وأنه ينتمى حالا وبين قوله تعالى (أفان مات أو قتل انقلبتم) فإن قلت ذلك لأنه من الأحكام المطلق وجودها على وجود الشرط قلنا كذا ذلك الانقلاب والارتداد عن الدين أيضاً من الأحكام المطلق وجودها في الآية على موت النبي (ص) لأنه تعالى علق الحكم عليهم بالانقلاب على موته (ص) ولذا أجمع المسلمون على الحكم بكفر المرتد عن الدين كما حكموا بمجربة العبد إذا أعتقه مولاه فالحكم في القضيتين محمولا وموضوعا وصرفهما وكبراهما واحد فلأنك تقول هذا العبد أعتقه مولاه وكل من أعتقه مولاه يكون حراً فالنتيجة هذا العبد يكون حراً كما تقول زيد ارتد عن الاسلام وكل من ارتد عن الاسلام كافر فالنتيجة زيد كافر فتأمل فيه بدقة

وخامساً إن حرف الشرط وإن كان لا يفيد الجزم بوقوع ما بعده إلا أنه يفيد تحقق الجزاء جزماً بعد وقوع ما بعده قطعاً نظير قولنا (إن كان النهار موجوداً فالعالم مضي) فإنه يلزم وجود الضياء بلا مهلة ولا فاصلة إذا تحقق وجود النهار للترتب والازوم بين المقدم والتالي عقلاً فكما أنه لا يصح أن تنفي وجود الضياء في العالم فوراً بعد وجود النهار كذلك لا يصح أن تنفي تحقق الانقلاب

فوراً بعد موت النبي ﷺ فالآية تقول بتحقيق الانقلاب بعد موت النبي ﷺ بلا فاصلة كما هو مفاد القضية الشرطية من ثبوت الجزاء. عند ثبوت الشرط لا سيما بعد لحاظ ان الخطاب لهم ومعهم والجاهل النبي الذي لا يميز بين الجمل الخيرية والانشائية وبين القضايا الحلية والشرطية يقول ليس في الآية اخبار ولا ترتب بين الجزاء والشرط ولا يلزم من وجود النهار ضياء العالم (فالاستاذ) يرى سواد الليل بياضاً وبياض النهار سواداً (بل دان على قلوبهم ما كانوا يكسبون) ولو سلمنا جدلاً بعدم دلالة الآية على وقوع الانقلاب فوراً فلا يجديك نفعاً لأنه لا بد من تحقق الانقلاب منهم لا من غيرهم سواء حصل ذلك بالفور او بالتراخي فان ذلك لا يعدوهم قطعاً والا كان الاخبار كذباً باطلاً وذلك معلوم البطالان وبعبارة اوضح ان قوله تعالى (اَفَاِنْ مَاتَ او قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ) يفيد ان اكثر الصحابة محكوم عليه والانقلاب محكوم به والشرط قيد له والمفهوم من القضية ان الانقلاب يثبت لاكثرهم على تقدير موت النبي (ص)

وسادساً إن الكلام لا يخرج بقيد الشرط عما كان عليه من الخيرية والانشائية فالجزاء ان كان خبراً فالجمله خبرية نحو قولنا ان جتني اكرمك بمعنى اكرمك عند محبتك وان كان انشاء فالجمله انشائية نحو ان جاء زيد فاكرمه أي اكرمه وقت محبته ولو سلمنا جدلاً أن الآية ليست اخباراً ولا انشاء. فاذا تراها تكون آتراًها تزلت لنوأ باطلاً وعبثاً صرفاً تعالى الله عن القو والعبث فالخضرمي يهون عليه ان ينسب القو والعبث إلى آيات كتاب الله واحاديث رسول الله (ص) احتفاظاً بكرامة المتقنين على الأعقاب ومن برهن الكتاب على انهم من أهل النفاق (أتخشونهم) فأن الله احق ان تخشوه إن كنتم مؤمنين)

وسابعاً لم يكن انقلاب القوم على اعقابهم بعد موت النبي ﷺ لأجل انخراطهم بالبيعة عن علي (ع) وعدها لغيره فحسب بل لأنهم جحدوا سنن النبي (ص) وتركوا قول الله وقول رسوله ﷺ ونبدوا الحق وراء ظهورهم واشتروا به ثمناً قليلاً فبئس ما يشترون (ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً)

- (اخبار الامة ومعنى آية ما كان لهم الخيرة) -

تقول وهل ترضى يا صاحب السقفة ان تكون ملوب الاختيار ملوب الرأي تصدر منك الاعمال بلا رأي ولا اختيار ثم تقاط فتستدل على سلب الاختيار من الناس بقوله تعالى (وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة) فان سياق الآية وسياقها يدلان على ان الله هو الخالق يخلق الاشياء التي يريد بها ويختارها من خير وشر وحلو وشر وبيض واسود ونافع وضار وشقي وسعيد ونبي وكافر فلا يصح ولا يحق لأحد ان يختار ويقول هذا كذا ولو كان هذا كذا ولم كان

هذا مؤمنا وهذا كافراً فعنى الآية ما كان لهم الحيرة في الخلق على الشكل الذي يريدونه الخ
أقول هذه العبارات الباطلة ذات الكلمات المتناسقة قد تناقض فيها صاحبها اقبح تناقض اما
اولا فلأن صاحب كتاب السقيقة لم يسلب الاختيار عن الناس في اعمالهم وآرائهم وإنما سلبه عنهم
فما يرجع أمره إلى الله تعالى وحده لا إلى الناس وأنه ليس لهم فيها من الأمر شيء نعم وإنما سلب
منهم الاختيار في اعمالهم وآرائهم امامك ابو الحسن الأشعري الذي زعم ان الخالق لا يفعلهم وآرائهم
فيهم هو الله تعالى وإنما الانسان في اعماله وأقواله كآلة صماء عياء خرساء الأمر الذي أقل ما يستتبعه
من المفاسد هو غلق باب النبوة على مصراعيه وقد أوضحنا الأمر فيه في كتابنا اصول المعارف
يحدّر بالمباحثين الوقوف عليه

وثانياً إن قواك ان الله هو الخالق يخلق الأشياء التي يريدونها من خير وشر وشقي وسعيد ونبي
وكافر ولا يحق لأحد أن يختار مناقض لخلقك الاختيار لهم في اعمالهم وذلك لأنه تعالى إذا كان
هو الذي خلق الكافر كافراً والشقي شقياً ولا يحق لأحد أن يختار كما تقول فمن الظلم المبين مؤاخذتهم
على كفرهم وشقوتهم لأن ذلك من فعله تعالى وصنعه ، تعالى عما يقول الظالمون - لأن المرء
لا يؤخذ إلا بذنبه ولا يعاقب إلا على عمله وفي القرآن (ولا تروا وزرة وزر أخرى) وإذا كان
هو الذي يريد الكافر ويريد الشقي ويختارهما كما زعم الجهول . كان قوله تعالى (الذي احسن
كل شيء خلقه) باطلا لا معنى له لأنه لا حسن في الكافر ولا في الشقي وكان قوله تعالى (ولا
يرضى عباده الكفر) عبثاً لقوا لأنه هو الذي أراد الكافر وأراد الشقي كما يزعم هذا المتناقض
المبطل الذي لا يفهم ما يقول ويقول ما لا يفهم فالله تعالى يقول (تبارك الله احسن الخالقين)
ويقول تعالى (ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت) وقال تعالى (وما خلقنا السموات والأرض إلا
بالحق) وقال تعالى (والله لا يحب الفساد) وقال تعالى (ربنا ما خلقت هذا باطلا) إلى غير ذلك
من الآيات الصريحة في أن الله تعالى لا يريد إلا الحسن ولا يخلق إلا ما كان حقاً ولا يصنع إلا
ما هو عدل وصواب فهو لا يريد الكافر كافراً ولم يخلق كافرأ ولا يريد الشقي شقياً ولم يخلق
شقياً لأن ذلك كله غير حسن ولا محكم وفيه تفاوت وباطل - والأحق الجاهل يقول إن الله
تعالى (خلق الكافر والشقي على ما هما عليه من الكفر والشقاوة وليس لها الاختيار في الكفر
والشقاوة ولا يحق لها ان يختارا شيئاً منها وإنما الخالق لها فيها هو الله تعالى ومع ذلك يعذبها
عذاباً اليماً وهذا هو الضلال البعيد والله لا يهدي القوم الكافرين

فالسعيد يا هذا سعيد من قبل نفسه والشقي شقي من قبل نفسه فالشقي إنما صار شقياً بإرادته
الشقاوة واختياره لها والسعيد إنما صار سعيداً بإرادته السعادة واختياره لها وهكذا كل ما هو من
فعل الانسان نفسه ونحت تصرفه وقدرته يرجع إرادته واختياره إليه لا إلى خالقه تعالى (فمن

شاء، فليؤمن ومن شاء، فليكفر إنا اعتدنا للظالمين تداراً»

وأما قولك ويريد الله الشر ويختاره فإن أردت من الشر الذي يريده تعالى ويختاره ما لا يلائم طباع البشر من الحر والهدد والجذب والرخاء، وأمثال ذلك مما هو مشتمل على الحكمة والمصلحة فلا كلام لنا فيه معك وإن أردت ما لم يكن مشتملاً على الحكمة والمصلحة كما يدل عليه ظاهر قواك من حلو ومر بعد قولك من خير وشر فذلك باطل وهو من أقبحه لا يقره العقل والدين - فإن الزنا والمواط والمسرقة وقتل النفس المحرمة وأمثالها كلها شر يستحيل على الله تعالى أن يريده ويخلقه ويختاره وقد شدد النكير على مرتكبيها وهددهم بالعذاب الشديد على اقترافها (كل ذلك كان سيئه عند ربك مكروهاً) (إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى)

وثالثاً إن تفسيرك للآية بذلك التفسير يخالف لما اجمع عليه علماء التفسير من أهل السنة في معالم التنزيل بهامش الجزء الخامس من تفسير الخازن ص ١٤٩ عند قوله تعالى (وربك يخلق ما يشاء ويختار) قال إنها نزلت في جواب المشركون حين قالوا لولا أنزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم يعنون الوليد بن المغيرة بمكة أو عروة بن مسعود الثقفي بالطائف فأخبر الله تعالى أنه لا يبعث الرسل باختيارهم ما كان لهم الخيرة أي ليس لهم أن يختاروا على الله وهكذا أخرجه كل من الخازن في صفحة ١٤٩ من تفسيره من جزئه الخامس والحياني في تفسيره البحر المحيط صفحة ١٢٩ من جزئه الرابع وفي صفحة ٣٩٧ من تفسير أبي الفداء من جزئه الثالث قال ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فالأمور كلها بيده ومرجعها إليه إلى غير هؤلاء من مفسري السنة . ألم تعلم يا (استاذ) أن ما خالف المجمع عليه شاذ باطل لا يعتد به وإن (يد الله مع الجماعة ومن شذ فإلى النار) حديث صحيح شريف أخرجه السيوطي في جامع الصغير صفحة ١٧٨ من جزئه الثاني وغيره من أعلام الحديث أو لم تعلم بأن (من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار) على ما حكاه أحمد بن حنبل في الصحيح من مسنده صفحة ٢٣٣ من جزئه الأول من طريق ابن عباس أو أنك لست بمن يباي ويكثر بالأحاديث التي تراها واقفة في سبيل آرائك وهوى نفسك فتقول ما تشاء. وشاء لك هواءك (أفرايت من اتخذ إلهه هواه وأضله الله على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله أفلا تذكرون)

ورابعاً أن تخصيصك عموم الآية بخصوص ما يخلقه دون ما يأمر به ويريد ويكره وينهى عنه تخصيص بلا تخصص الباطل لا سيما أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم عند علماء البيان والاهول فيكون مفاد الآية أنه ليس لهم الخيرة في كل شيء مما يرجع أمره إليه وفي القرآن «ألا له الخلق والأمر» وقال تعالى «وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن

يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً»

❀ الخلاف بين بعض الناس ❀

فالخلاف إن كانت مما قضى الله ورسوله بتركها فلا يجوز الأمة الخيرة بإثباتها وإن كانت مما قضى بها كانت كغيرها من أحكام الشريعة التي قضى عليها ولم يتركها فليس للأمة الخيرة فيها بنفي أو إثبات كما ليس لها الخيرة في غيرها من أحكام الله سلباً أو إيجاباً ولكن «الاستاذ» الحضرمي يرى أنه شريك الله في تشريع أحكامه من حلاله وحرامه ويفرض على الناس أن يأخذوا بما يبتدعه ويختاره تبعاً لرأيه وهواه ويقول الكتاب (يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله) فالخطاب للصحابة خاص ولغيرهم عام بالإجماع واختيار الأمة للأمة والخليفة لا شك في أنه تقديم بين يدي الله ورسوله ﷺ وأنت تراه نهى أشد النهي وأبلغه من فعل ذلك ونحن نأل الحضرمي عن الذين اجتمعوا على أبي بكر (رض) واختاروه وعقدوا البيعة له أكانوا من المؤمنين أم لا فإن قال كانوا من المؤمنين وهو قوله قلنا فلماذا يا ترى تعدوا حدود الله فارتكبوا ما حرم الله بما لا يجوز لهم فعله وليس لهم فيه حظ ولا نصيب كما هو صريح الآية وكل ما لا يجوز فعله قطعاً لا يجوز الركون إليه والأخذ به فإن قال لم يكونوا مؤمنين فقد أراحنا وأراح نفسه من هذه التحلات الباردة والمراغم الفاسدة والتأويلات الخيفة في معاني القرآن وليس لهم على المؤمنين سبيل ولا يجوز لكل مؤمن عرف الله وعرف رسوله ﷺ أن يقتدي بفعلهم ويتمسك بأقوامهم (ذلك بأنهم شاقوا الله ورسوله ومن يشاقق الله ورسوله فإن الله شديد العقاب) وفي القرآن (يقولون هل لنا من الأمر من شيء قل إن الأمر كله لله) وهذه الآية كما تراها صريحة الدلالة على أنه ليس للصحابة خاصة ولغيرهم من الأمة عامة أمر ولا حكم في شيء مطلقاً بل كله لله وحده فلا يجوز اسناد أمر الخلافة إليهم لأنه من أعظم الأمور وأهمها وعليه تبتني مصالح العباد والبلاد في الدين والدنيا بل أمره مستند إلى الله وحده ويكون تعيينه من قبله لا من قبل الناس .

وخامساً إن الناس هم كثروا وهما كثرها فإنهم تابعون طبعاً لتصرف الشارع بهم فلا تصرف لهم في أنفس غيرهم من أفراد الأمة حتى ولا في أقل مهم من مهماتهم فكيف يكون لهم أن يختاروا أو يولوا على أنفس الناس منهم أو من غيرهم فإن الذي لا يمكن ولا يعقل أن يكون له التصرف في أقل الأمور لأي أناس كانوا كيف يستطيع أن يجعل غيره متصرفاً في نفوس العالم بأسرها من شرقها وغربها في دمائها وأموالها وأعراضها وما يتعلق بشؤونها كافة هذا ما لا يمكن ولا يكون فخلافتهم باختيارهم لا يمكن ولا يكون اللهم إلا أن يتخذوا في ذلك سبيل الجبارة

والفراغة الذين تسنموا منصة الرئاسة والزعامة بطريق الاضطهاد والقوة والقمع والغلبة بالسيف والسنان كما فعلوا ذلك بعد انعقاد البيعة لأبي بكر (رض) في السقيفة مع المتخلفين عنها ولا ريب في أن مثل هذا النوع من الزعامة ليس بحق وباطل

وسادساً أنه لو جاز للأمة أن تختار لنفسها إماماً يتصرف في شؤونها حتى فيما يختص بشؤون نفسها وأموالها وأعراضها لجاز لها أن تختار لنفسها نبياً ولا فرق سوى أن الامام لا يوحى إليه كما يوحى إلى النبي ﷺ لأن الخلافة ههنا النبوة وقائمة مقامها وسادة مسدها في غير الوحي الإلهي وهي من المناصب الدينية كالنبوة لا تحصل إلا بإرادة خاصة من الله لمن يختاره ويجده أهلاً للإرادة كما في النبي ﷺ وليست هي من المناصب السياسية المبنية على الظلم والجور والعدوان والظفیان حتى تصاب بالاستحسان والاعتبار وتتناولها آراء الرجال والعقل والنقل متفقان على أنها من المناصب الإلهية والوظائف الدينية وما كان كذلك فليس أمره أغير الله تعالى لا سيما بعد ملاحظة الآية « ما كان لهم الخيرة » وغيرها من الآيات إذ العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وخصوص المورد لا يخص الوارد مع عموم الحكم عند العلماء لو كنت منهم .

وسابعاً أن قوله تعالى خليله إبراهيم (ع) « إني جاعلك للناس إماماً » قال لا ينال عهدي الظالمين » يبطل اختيار الناس للإمام ابطلاً لأنه صريح الدلالة على أن الإمامة عهد رباني ومنصب إلهي لا يتطرقه اختيار الناس مطلقاً وإذا ثبت أنه من عهد الله ثبت عدم جواز اختيار الناس فيه وذلك لأن الناس إنما لهم الاختيار في الأمور التي ترجع إليهم لا في عهد الله وما يرجع أمره إليه بدليل الإضافة في قوله تعالى « لا ينال عهدي » ودليل قوله تعالى « إني جاعلك للناس إماماً » لأن هذا القول منه تعالى خليله (ع) إنما كان بعد نبوته (ع) رتبة النبوة لا قبلها لوضوح أنه لا يكون إلا بالوحي وذلك لا يصح إلا لمن كان نبياً لا مطلقاً كما لا يخفى .

❖ أهل الحل والعقد ❖

تقول إذا كان أهل الحل والعقد بؤرة الفساد والتزاع في خلافة أبي بكر كما تقول يا صاحب السقيفة وهم أيضاً في خلافة علي الخ .

أقول إنما صار أهل الحل والعقد بمن وصفهم الحضرمي بهذا الوصف بؤرة الفساد والتزاع فلاجل انجيازهم من الحق وانصياعهم إلى الباطل وموافقتهم لقول قائلمهم « إن النبي ﷺ ليهجر » واعراضهم عن نصوهم وأقواله في أخيه وصيه وخليفته من بعده كأحداث الولاية يوم الغدير والمثقلة والمحبة والراية يوم خيبر وحديث من عصى علياً فقد عصاني وأضاف أمثالها كل أولئك قد سمعوه ووعوه ولكنهم صدقوا عند غمطوا حقه وتقمصوا مقامه ودفعوه عن منصبه الذي ربه الله

تعالى فيه على لسان نبيه وصفه ﷺ وتألبوا على كتمان وصيته فيه وإدلائه بالأمر إليه من بعده ﷺ ومن ذلك اليوم تتابعت الولايات بين آونه وأخرى على المتمسكين بمجده والمتشبثين بأذيال طهارته ولاجل هذا رموهم بالغلاة مرة وبالرافضة رافضة الباطل تارة أخرى وأي فساد يأتى أعظم من هذا الفساد ومحدثنا السيوطي في جامعه الصغير صفحة ١٣٦ من جزئه الثاني صحيحاً عن النبي ﷺ أنه قال (من أحدث في أمرنا هذا فهو رد) فبأنه عليك كيف يستطيع أن يقول قائل له عقل أو شيء من الدين أن بيعة أبي بكر (رض) يوم السقيفة من الدين ومن أمر النبي ﷺ وكتاب الله يقول «اليوم أكملت لكم دينكم» فالدين إذن قد كمل على عهد سيد النبيين ﷺ ولم تكن هذه البيعة منه ولا أمره قطعاً فهي بدعة ضلالة وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة وكل ذي ضلالة في النار وبعد هذا كله كيف تنكر يا (أستاذ) أن يكونوا بؤرة الفساد وقد حكم الله عليهم بالانقلاب ورسوله ﷺ بالارتداد ويقول الحاكم في مستدركه صفحة ١٤٠ والذهبي في تلخيصه من جزئه الثالث وصحاحه على شرط البخاري ومسلم عن علي (ع) انه قال لما عهد إلى النبي ﷺ أن الأمة ستعذر بك من بعدي أقول أي غدر يا ترى أفظم من نقضهم بيعة يوم الغدير الذي سلموا عليه فيه بامرة المؤمنين وقد عهد النبي ﷺ بها إليه كما دلت عليه صحاح الفريقين المتواترة بطل وأي خيانه أعظم من تركهم له وعدولهم إلى غيره وأي فساد أقبح من انحرافهم عنه إلى سواء وهو بحسب تلك النصوص الأحق بها منهم والحق الذي لا غاري فيه أن منهم رسول الله ﷺ عن كتابة ذلك الكتاب الذي قال فيه أنه كتاب هدى لن تضلوا بعده أبداً لأدل دليل على فسادهم وانقلابهم وهو السبب المباشر لكل فساد وضلال وقطاً أم لم يقطاً .

وأما إنكارك للزراع الذي قام على ساق في سقيفة بني ساعدة في بيعة أبي بكر فأشبه بإنكار كفر قريش النبوة النبي ﷺ إذ كيف يتسنى لمن وقف على التاريخ وسبر غوره أن ينكر ما أجمع عليه المؤرخون قاطبة من احتدام النزاع فيما بينهم حتى كادت الفتنة أن تقع فما تقلدها أبو بكر (رض) إلا انتزاعاً واختلاصاً من أيدي من حضر فيها وتخلّف عنها جم عفير من وجوه المهاجرين والانصار وأعيانها من أهل الحل والعقد ثم الزمهم بالبيعة وقهرهم عليها إلا سعد بن عبادة فإنه لم يبايع أحداً منهم فدوّك تاريخ ابن الأثير أن شئت وإن شئت فتاريخ الطبري صفحة ٤٤٣ من جزئه الثاني من تاريخ الخلفاء والديرة الحلبية والنبوة بها مشها وصفحة ٦٤ من كتاب محمد حسين هيكل في أبي بكر (رض) وصفحة ١٨٦ من تاريخ الخيس من جزئه الثاني والصواعق المحرقة لابن حجر وعبد البر في الاستيعاب وغيرهم من أهل السير والتواريخ من أهل السنة فلتراجع فإنه من القواطع .

وأما قواك وهم أنفسهم أيضاً في خلافة علي (ع) فبارد وغير وارد .

أولاً لجواز قبول توبتهم عند رجوعهم إلى الحق بعد الاعراض عنه وانصياعهم إليه بعد الانحراف عنه لاسيما أن الكثير منهم كانوا عاجزين عن النظر فخفي عليهم الحق فقلدوا في ذلك الجمل الغدير كما هو معلوم الحال في كثير من الناس في هذا العصر وقبله وطائفة أخرى كانوا مكرهين ومضطهدين على التسليم لهم من قبل ولاية الأمور الذين أخذوهم بالقوة والشدة واستعملوا معهم كل أنواع العاطلة شأن كل حكومة جديدة مع منافسيها ومعارضها فاستظهروا عليهم بالحول والطول وأعلنوا ذلك في أقصى البلاد وأدقاه فليس لهم والحالة هذه إلا الخضوع والانقياد خوفاً على النفس من المهلك لأنه يجب عقلاً وشرعاً دفع الضرر المظنون ولا يجوز قطعاً سوق النفس إلى مظان الطبع فهل يا ترى تستطيع أنت يا (أستاذ) أن تنازع اليوم ولاية الأمر في قطرك الذي أنت فيه مها ظهر أمرك وكبر شخصك وكانت مكانتك وهل تقدر أن تمنعهم عما يفعلون وما يظهرون من الفساد في البلاد وبين العباد وهل يتسنى لك أن تجابههم بالرد وتقابلهم بما يزيل سلطتهم ويذيب سلطانهم وهل يا ترى يتذكرك وشأنك ولا يسونك بسوء لو حاولت شيئاً من ذلك وهل يدعونك تمشي على الأرض ولا تنال منهم ما تكره هيئات هيئات فإن الليلة أخت الباردة والرجال يشبه بعضهم بعضاً .

وثانياً أن علياً كان هو المنصوص عليه من قبل النبي ﷺ وكانت خلافته ثابتة في وقابهم بحكم ما تواتر عنه ﷺ من الأحاديث كحديث القدير والثقلين والمترلة سواء انحرفوا عنه أو اجتمعوا عليه وسواء أطاعوه أم عصوه فليس الدليل على خلافته (ع) اجتماعهم عليه ومبايعتهم له وإطاعتهم إياه لكي يقدح وجود بؤرة الفساد والنزاع في المجتمعين عليه ألا ترى أنه لم يؤثر في نبوة النبي ﷺ انحياز أكثر قريش منه وعدم تصديقهم له ﷺ وعكوفهم على عبادة الألات والعزى ومناة الثالثة الأخرى كما لم يؤثر في إثباتها اعتراف الكثير منهم بها وتصديقهم له ﷺ عليها وذلك لثبوتها بالبراهين القاطعة والآيات الساطعة والمجاز القاهرة سواء صدقه الناس أم لا وسواء أطاعوه أم لا على أنا قد المنا فيا مضى أن ليس الامة ولا لأحادها ممن زعم الحضرمي انهم أهل الحل والعقد أن يعتقدوا الخلافة لأي فرد كان وأنه ذلك لهم ولا من حقهم وليس لهم الخيرة فيه لأنه من الأحكام الدينية التي يرجع أمرها إلى الشارع الأعظم دون الناس

✽ قول عمر (رضي) بيعة أبي بكر فلتة ✽

تقول أن نسبة القول إلى عمر بأنه قال (إن بيعة أبي بكر فلتة وقي الله المسلمين شرها فمن عاد إلى مثلها فاقتاوه) كذب وانتحال لا أصل له وعلى فرض صحة هذا الخبر فيريد بقوله (فلتة)

ان بيعة أبي بكر كانت في وقت حرج فهذا معنى قوله (فلتة) لا غير لأن خلافة أبي بكر كانت رحمة ونعمة النعم أقول الله ما أعظم روغان هذا الحضرمي وما أكثر خرصه وقويته فإن نسبة هذا القول إلى عمر (رض) أشهر من نسبة (قفانك) إلى امرئ القيس ولكن لما كان هذا القول من عمر (رض) وهو العبقرى العاقل المتزن الذي يعرف مواضع الكلام ولا يلقيه على عواهنه وهو الإمام الذي يمتدح به العمل بموجبها وتسجل له أو عليه كما يزعم الحضرمي) هادماً لبنیان تلك البيعة من أساسه (يخربون بيوتهم بأيديهم) وموضحاً الأمة قاطبة أنها لم تبني على أساس ديني ولا قانون إلهي وإنما بنيت على الآراء والأنواء والميول والرغبات التي ما أنزل الله بها من سلطان طعن هذه الطمعة في صحة نسبتها إليه (وأوهى قرنه الوعل) واستراح إلى ذلك الهذيان الذي لا يليق بكل عربي عرف كلام العرب ووقف على لنتها أما نسبة هذه الكلمة إلى عمر (رض) فصحيحة كالشس في ربيعة النهار لا يشك بها اثنان من أهل النظر وقد سجلها عليه المؤرخون من أهل السنة وحفاظها المحققين الثقات فهذا شيخهم في الحديث وإمامهم الثقة محمد بن اسماعيل البخاري يحدثننا في صحيحه ص ١١٩ من جزئه الرابع في باب رجم الحبل من الزنا إذا أحصنت عن عمر (رض) انه قال على المنبر بمحضر الصحابة ان بيعة أبي بكر كانت فلتة وقي الله شرها فن عاد إلى مثلها فاقتلوه ولم ينكر عليه رجل منهم وذلك (شيخ الاسلام) ابن تيمية في منهاجه ص ٢١٦ من جزئه الرابع يقول قال عمر (رض) إن بيعة أبي بكر فلتة وقي الله المسامين شرها إلى غير هؤلاء من مؤرخي السنة وأعلامها فإن كان هذا ما تواتر عنه كذبا وانتحالاً لا أصل له فما تقول لو قيل لك أن ما يرويهِ المؤرخون والحفاظ من أهل السنة في حق أمثالهم كذب وانتحال لا أصل له وإن ما نبزت به خلفاءك من الألقاب الضخمة والصفات العالية كذب باطل لا أصل له وانهم لم يستظفوا أحد في وقت من الاوقات بل لا وجود لهم في كون الوجود ودار التحقيق أصلاً فإذا تقول فهل ترجع في إثبات ولادتهم إلى التاريخ أم لا فإن قلت نعم وهو قولك فيقال لك فلماذا أنكرت وأبطلت ما أثبتته التاريخ نفسه من قول عمر أنها فلتة وادعيت انه كذب وانتحال لا أصل له فإن قال لا أبطل وأحال وكفانا مؤونة الرد عليه ثم (يا أستاذ) إن كلمة (فلتة) عربية وليست (بكردية ولا تركية) وكان لزاماً عليك أن تفهم معناها من لغة العرب دون الهوى فإن كلمة فلتة لا تفيد معنى «في وقت حرج» ولا يفهم هذا من لنتهم قتل عربياً واعتل عربياً ولا تقل ما لا تفهم العرب إن كنت منهم فإن عمر (رض) قال ما تقول العرب - إن الفلتة بمعنى الفجأة والخلة والزلّة وكل شيء فعل بلا روية «فلتة» فهو يريد بقوله هذا أنها لم تكن عن مشورة وإنما كان وقوعها زلة لأن الاقدام على مثل ذلك من غير مشورة الآخرين وحصول المرافقة منه يستلزم الغيبة كما كادت أن تقع وقد وقعت أخيراً لذا كثرت فيها اللط والزعاج

قام فيها على ساق فصر (رض) «وهو البقري كما تقول» أعرف منك بمعنى قوله وأعلم منك بمفهوم كلامه فيلزم منه زلة أحد الرجلين لارتكاب أحدهما ما يوجب القتل فأبو بكر (رض) يجب قتله على رأي عمر (رض) لا سيما بلحاظ قول النبي ﷺ إذا بويع الخليفتين فاقتلوا الآخر وقد سمع ذلك عمر (رض) من النبي ﷺ وفهمه ووعاه كما أنه قد بايع علياً يوم الخدير وسلم عليه بإمرة المؤمنين وقال له يبع ببع لك يا ابن أبي طالب أصبحت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة فصر (رض) يريد بهذا القول أنها بدعة ضلالة لأنها مخالفة للكتاب والسنة لذا (قال فن عاد إلى مثلها فاقتلوه) لأن القتل لا يجب والافتاء به لا يجوز إلا في حرمان خاصة وبدع مخصوصة كما تصرح بذلك كتب الفريقين وإذا تسجل ذلك دل أبلغ الدلالة على أن هذه البيعة بدعة محدثة على حد سائر البدع التي يجب قتل من أحدثها في الدين وقطعها في الإسلام فكيف يا ترى يجوز على عاقل مثل عمر (وهو البقري المتزن) كما يزعم الحضرمي أن يرتب القتل شرعاً على من أحدث في الإسلام ضلالة ومع ذلك يعتقد أنها من الحق الذي أمر الله به ودعى نبيه ﷺ أن يدعو الناس إليه وكيف يعقل مع هذا أنه يريد بذلك القول أن بيعته كانت في وقت حرج كما هاهنا (الاستاذ) الحضرمي وهو يأباه كل الإباء اللهم إلا أن يكون من الذين اتخذوا دينهم لهواً ولعباً ولنا نذكر حدوث البيعة من عمر (رض) وقد عرفناه السابق إليها والحرك الكبير فيها ولكن شيئاً من ذلك لا يدل على صحتها لأنها لم تكن مبهودة على عهد النبي ﷺ ولا سبق لها في كتاب ولا في سنة ولأنه إنما بايعه وأطاعه على شرط أن يكون خليفة من بعده لذا نرى أبا بكر (رض) ادلى بها إليه من بعده - وأنت لو تفكرت قليلاً ونظرت بعين صحيحة إلى مسامرة عمر (رض) واصفاً على يد أبي بكر (رض) ودفاعه وجلاده يوم السقيفة وقوله «أن أبا بكر سيدنا والمقدم فينا» وأضفت إلى ذلك قول أبي بكر «رض» التي أختار لكم أحد هذين الرجلين أو رضيت لكم أحد هذين الرجلين مشيراً إلى أبي عبيدة بن الجراح وعمر بن الخطاب (رض) وقول عمر (رض) عندما حضرته الوفاة لو كان أبو عبيدة حياً لوليت الخلافة دون غيرهما ممن حضر السقيفة من طلاب الدنيا وأحلاس الترهات وعدم مشاورتهم لغیرهم فيها لا سيما ابني هاشم لعلت باليقين أن القضية مدبرة بليل وانهم عقودها لأنفسهم على الترتيب ولهذا السبب نفسه أشار طلحة حينما كتب أبو بكر (رض) وصيته لعمر (رض) بالخلافة إذ قال مخالفاً لعمر (رض) «وليت أمس ولاك اليوم» وقال أمير المؤمنين علي «ع» في بعض ما احتج به على القوم من الإمامة والسياسة لابن قتيبة ص ١٠ من جزئه الأول مخاطباً لعمر (رض) «أحلب حلباً لك شطره شد له اليوم يرده عليك غداً» فصر (رض) لا يكون خليفة إلا لأبي بكر «رض» لذا تراه يقول على ما حكاه في الرياض النضرة ص ٢١٤ من جزئه الأول - أن أبا بكر كان يقال له خليفة رسول الله «ص»

وكيف يقال لي خليفة خليفة رسول الله ﷺ هذا يطول فقال له المفيدة أنت « أمير المؤمنين » وأبو بكر « رض » طبعاً هو منصور عمر « رض » دون الرسول « ص » لأنه أول من بايعه وصفق على يده في السقيفة وهذا كله لا يختلف فيه اثنان من مؤرخي السنة وحفاظها .

✽ هذا فقه أبي بكر (رض) أبست رحمة ✽

وأما قولك ان خلافة أبي بكر نعمة ورحمة فدخل بأنه لو كانت رحمة كما ترعّم لاحتج برحمتها على أصحاب السقيفة ولم يركن إلى حديث الخلافة في قريش بل ولو صدقت « يا أستاذ » في قولك لذكرها رسول الله (ص) لأتمته عند نزول الآية « اليوم أكملت لكم دينكم واتممت رحمتي » فهل ياترى من الرحمة ان يترك النبي « ص » خلافة أبي بكر « رض » التي هي رحمة ونعمة على حد تعبرك ولا يشها لأتمته بل لا يذكر نعمتها حتى لأبي بكر (رض) نفسه حتى تكون سراحاً له على خصمه وفي القرآن يقول الله تعالى « وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين » وهل يقول من له دين ان الله تعالى لم يعم النعمة على عهد نبيه ﷺ وإنما تمت بخلافة أبي بكر (رض) ولو كانت من النعمة لما كانت فلتة وزلة وبدعة ضلالة إذ لا شيء من النعمة زلة وبدعة ضلالة بشهادة عمر (رض) وعدم إنكار الصحابة عليه في عدم دعوى رجل منهم انها كانت رحمة ونعمة ويقول العياض المكي المالكي على ما في غاية الكلام ص ٨٦ كل ما أحدث بعد النبي « ص » فهو بدعة والبدعة ما لا سبق اليه في كتاب أو سنة وما خالف أصول السنن فهو ضلالة وقال ابن الأثير في النهاية في مادة « حدث » المحدثه هي ما لم يكن معروفاً في كتاب ولا سنة وهنا نسألك يا أستاذ عن خلافة أبي بكر « رض » أهى من النعمة والرحمة أم بدعة محدثة ونقمة ضلالة فإن قلت انها نعمة ورحمة كما هو قولك فيقال لك أكان رسول الله (ص) يعلم ذلك أم لا فإن قلت يعلم ذلك قلنا لك فلم تركها ولم يزود الأمة ببيانها وقد أرسله الله رحمة للعالمين لا جات أن تقول انها كانت رحمة ونعمة على عهد النبي « ص » وانقطاع الوحي ببايعه عمر « رض » لأبي بكر « رض » ورضا اربعة نفر أبي عبيدة بن الجراح ومسلم مولى أبي حذيفة واسيد بن خضير وبشير بن سعد على ما حكاه ائمة التاريخ والسيرة كابن خناري في صحيحه والجلي الشافعي في السيرة الحلبية والطبري وابن الأثير في تاريخيها وغير هؤلاء من حفاظ السنة ولو كانت من الرحمة والنعمة كما ترعّم لدل الناس عليه كما دلها دلالة واضحة على خلافة علي (ع) والأئمة من ولده « ع » من بعده في أحاديث صحيحة ثابتة من طريق الفريقين كما مضى ويأتي مع أن النبي « ص » لم يترك شيئاً عن شرعه إلا وبينه للناس عامة واطهر لهم جميع ما يحتاجونه إلى يوم القيامة ولم تكن منها خلافة أبي بكر « رض » التي خلقتها السقيفة وإن قلت أن النبي « ص » ما كان يعلم انها رحمة ونعمة ولذا

تركها وعدل عنها إلى غيرها من وجوب التمسك بثقله كتاب الله وعترته أهل بيته «ع» وعلمت
أنت يا استاذ وحدك ذلك فقد جعلت نفسك أعلم من الله ورسوله «ص» بالرحمة والنعمة لأنها
خاصة خلافة علي «ع» والأئمة من ولده «ع» بالرحمة والنعمة دون غيره على ما نطق به القرآن
«اليوم أكملت دينكم واتممت عليكم نعمتي» وذلك لما أخذ النبي «ص» بضبعي علي
«ع» يوم الخدير لم يتفرق الناس حتى تزلت هذه الآية فقال «ص» الله أكبر على أكمل الدين وإتمام
النعمة ورضا الرب برسائي وبالولاية لملي من بعدي على ما حكاه السيوطي في الدر المنثور ص
٢٥٩ من جزئه الثاني واعترف بشيخه الفضل بن روز بهان في الآية الثانية من آيات فضل
علي «ع» وخلافته في كتابه الذي رد به على كتاب نهج الحق والحجة في هذا لأنه متفق عليه
وغيره مطلقا واجب طارحه لأنه يختلف فيه لاجبة فيه وإن قلت ليست رحمة ولا نعمة فقد
أبطلت وثبت أنها نعمة وفساد يجب درؤها والترفع منها لأنها تؤدي إلى العطب والمهلك

﴿ آية مشاورهم في الأمر لا يدل على صحة اختيارهم ﴾

تقول ومما يدل على ان للأمة اختياراً ورأياً مشاوره الرسول «ص» أصحابه في مهام الأمور
وان كان الرسول «ص» مؤيداً بالوحي حيث يأمره الله بالاستشارة بقوله « مشاورهم في الأمر »
أقول وما خفي عليك يا استاذ أعظم فإنه لا يجوز لما قل له حين ان يقول ان الله تعالى أمر نبيه
(ص) بالاستعانة بهم في رأيهم لافتقاره اليهم فيه فإن هذا لا يصح مع منصب النبوة لانا نعلم
بالضرورة من دين المسلمين أنه (ص) كان معصوماً من الكبار والصغار وكانوا غير معصومين
وكان «ص» اكمل من جميع الخلائق واحسنهم رأياً وأوفرهم عقلاً واكملهم تدبيراً لا سيما ان
الوحي كان ينزل عليه متوالياً من الله بالتوفيق والتشديد والانباء له عن المصالح فكيف يصح
نقائل ان يقول باحتياجه «ص» الى رأيهم واختيارهم مع انه ليس فيهم الا من هو دونه في كل
شيء. ولأن الرئيس اذا يستشير غيره من رعيته يستفيد ويستعين برأيه اذا علم انه اوفر منه عقلاً
وأحسن رأياً وأجود تدبيراً أما اذا علم او ظن انه دونه في ذلك كله لم يكن لاستعانه برأيه في
تدبير معنى يفهم اذ الكامل لا يحتاج الى الناقص فيما فيه الكمال كما لا يحتاج العالم الى
الجاهل فيما يفتر فيه الى العلم وهذا واضح لا غبار عليه وان خفي على الاستاذ فظن ان الامر
بالاستشارة كان لاجل الاستعانة برأيهم وقد خاب ظنه وطاش سهمه وضلت مطيته يا هذا انما
يستشير غيره الجاهل الذي لا يعرف معنى (الكلالة والاب) والذي يقول « كل الناس افقه منه
حتى الخدعات في الحجال » لا سيد الأنبياء (ص) واعقل العقلاء وكان الحضرمي لم يجد سبيلا
الى تفضيل ابي بكر (رض) وغيرهما من الصحابة الا بالتض من كرامة النبي «ص» ونسبته

الاباطيل اليه تنزه وتقدس عما نسبته الكذاب اليه ويدلك على ذلك ما في ذيل الآية من قوله تعالى « فإذا عزمتم فتوكل على الله » فقد اتطاع وقوع الفعل منه بعزمه دون رأيهم ومشورتهم ولو كان الأمر بالمشورة وقع لأجل الاستعانة برأيهم والاستعانة بمشورتهم لكان الخطاب بما يناسب ذلك من قوله فإذا ارتأوا لك رأياً فاعمل به وامض عليه ولما لم يقع ذلك علمنا ان الامر بالمشورة كان لأجل ان يصل بما يظهر منهم إلى ما تكنه صدورهم فان الناصح تظهر نصيحته في مشورته كما ان الفاس يظهر غشه في مقاله لا سيما بلحاظ أن في الأمة من يتربص به الدوائر ويبتغي له النوازل ويكتم خلافه ويبطن بنضه وفيهم بطانة الشر فلم يعرفهم بأشخاصهم ولا دله عليهم بأسمائهم وفي القرآن « ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم » وقال تعالى « ويخلفون بالله انهم لمنكم وما هم منكم » وقال تعالى (ولو نشاء لأريناكمهم فلعرفتهم بسيماهم ولتعرفنهم في لحن القول » فدلله تعالى عليهم بمقالهم وجعل الطريق لئيبه (ص) إلى معرفتهم ما يظهر من غشهم وفتاتهم من لحن قولهم وهكذا جعل تعالى مشورتهم طريقاً إلى معرفة باطنهم ألا ترى اليهم لما أشاروا عليه بيد في الأسرى فكشفت مشورتهم عن نيات شائنة فذمهم الله تعالى عليه بقوله تعالى (ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة والله عزيز حكيم لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم) فوجه تعالى التوبيخ اليهم وعنفهم على رأيهم وبين لئيبه « ص » حالهم وسوء نياتهم وادغالهم فيه على أنه من الجائز الممكن ان يريد بالأمر بالاستشارة ان يوحد قلوبهم ويجمع شتاتهم ويلبشهم ولكي يدخل الايمان في اعماق قلوبهم لا لاحتياجه اليهم في ذلك فن هذا وذاك تفهم إن كنت ممن يفهم أن المشورة لم تكن الاحتياج إلى رأيهم وأن الامة رأياً واختياراً في تشريع الواجبات ووضع المسنونات وتحليل الحلال وتحريم الحرام وغير ذلك مما يرجع أمره إلى الشارع المقدس لا إلى غيره كما لا يخفى على أولي الالباب

﴿ قول المفسر محي ان كلام من الجي بكر وعمر اعلم من علي (ع) ﴾

تقول فان كان لعلي (ع) فأبو بكر وعمر (رض) اعلم أقول لا (يا استاذ) انك في هذا غلط أتم ولو تسنى لك أن تقول أنها أعلم من رسول الله ﷺ قلت إلا اني ادراك نسيت أو تناسيت أن تقول (أنها أشجع) من علي (ع) ويقيني أنه قد أعوزك النص في ذلك فاعرضت عنه أما نحن فلا يحسن بنا ان نهمل هذا الموضوع بالمرّة أجل يا (استاذ) قد عرفناه « أعلم » من علي (ع) من يوم سأله عن الكلالة في كتاب الله فلم يعرف ما هي وسأله عن الاب فلم يدرك ما هو وعرفنا

عمر (رض) «أعلم» من علي «ع» من يوم قال (كل الناس أفتقه من عمر حتى الخدرات في الجبال) ومن يوم قال «رض» «لولا علي لهلك عمر وقال لا ابقاني الله لمصلحة ليس فيها ابو الحسن» على ما حكاه عنه الحافظ المثلث ابن عبد البر في استيعابه من جزئه الثاني في ترجمة علي «ع» وغيره من أعلام السنة اما الاشجعية فقد عرفناها في ابي بكر وعمر «رض» من يوم هربا عن الزحف يوم بدر وأحد وحنين وان كنت جاهلا أو ناسيا «يا استاذ» فلست بناس يوم خيبر حينما دفع النبي «ص» رايته إلى ابي بكر «رض» فلما رأى مرجبا جبن عن قتاله ففر منهزماً ليحزن اصحابه ويحزنه أصحابه ثم دفعها إلى عمر «رض» ففعل كما فعل صاحبه من الجبن والمزعة وعند ذلك غضب النبي «ص» وقال لاطمين الراية غداً إلى رجل يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله كزار غير فرار لا يرجع حتى يفتح فاعطاها علياً «ع» وكان الفتح على يده «ع» يقول النبي «ص» كزار غير فرار يرشدك إلى فرار الأوابين وما وقع منهما من التفريط كما يدلك على انتفاء الوصفين عنهما وثبوتها لعلي «ع» خاصة وان ابتغيت المزيد من «شجاعة» ابي بكر «رض» «أو اشجعيته» فهلم معي لأدلك «على اشجعيته» من علي «ع» وذلك من يوم نوفل بن خويلد وكان من صناديد قريش وشجعانهم وكان بطلاً منواراً حيث قرن ابا بكر «رض» بككة وقرن معه طلحة بقرن فسيه من ذلك اليوم بالقرنين على ما حكاه ابن كثير من علماء السنة في البداية والنهاية ص ٢٩ من جزئه الثالث ولو سهرت «يا استاذ» التاريخ بعين بصيرة لاحت ان امامك هذا لم يعرف له في الاسلام قتيل ولا موقف عين فيه بين يدي النبي «ص» ولا بارز قرناً ابداً ولا نازل بطلاً مطلقاً ولا سفك بيده دمأ لأحد من المشركين ، ولم يكن له فيهم جريح البتة بل ما برح عن قتالهم منهزماً وعن حربهم ناكلاً وعن منازلتهم مدبراً فهذه بدر وتلك احد وهتيك حنين وغيرها فاسألها «يا استاذ» ان كنت نائماً فانها تجيبك بوضوح عما ذكرنا على اذك لو تفحصت التاريخ تبين لك من خلال صفحاته انه ممن لم يقف موقفاً واحداً حتى في الجاهلية يدل على ادنى شجاعة فيه وانما كشف لنا عن جبنه ووهنه إلى درجة لم يستطع ان يدفع عن نفسه نوفل بن خويلد وهو رجل واحد من المشركين عندما قرنه بقرن فلماذا يا ترى لم يبرز اليه يوم بدر استيفاء لثاره وكشفاً لشناره حينما دعا إلى الهز في تلك النزوة فاجهم واجهم المسلمون فبرز اليه علي امير المؤمنين «ع» فقتله وقتل اضرابه من ابطال قريش فدونك تاريخ أهل السنة ان كنت جاهلاً ان صاحبك هذا «رض» كان معروفاً بككة قبل الهجرة بأنه من اجبن الناس واوهنهم واضف الناس واخوفهم حتى بلغ به الجبن إلى ما قد عرفت وكان الاخرى بك «يا استاذ» ألا تتعرض لكتاب السقيفة بالرد لئلا ينكشف للتأخرين هوار سقطاتك وقبيح تبجحائك وسخافة احتجاجك حتى برهنت اللأ على اطفاء شعلة ذهنك وسبات عقلك «ومن يضل الله فلن تجد له سيلاً»

✽ النص على خلافته على (ع) ومناقشته فيه ✽

قول وهما تناقض السقفة ونطالها بوجود النص الذي تعين به علي للخلافة واصبح به خليفة شرعياً فنقول ما هو النص الذي استحق به علي الخلافة هل نص تحريري ام شفهي فان كان تحريرياً فنم شهدوه وبأي ختم وبأي توقيع وقم وبأي تاريخ ارخ ولم لم يحتج به في ابان الامر فهنا انتفى النص التحريري وبقي النص الشفهي فأقول أما النص الشفهي فلا عجة به في مثل هذه الحوادث الخ

أقول وسأختصر الجواب عن هذا اختصاراً فقد تبين الصبح لذي عينين وجوابه بالنقض أولاً بأن قول ما هو النص الذي ثبت به ان كل واحدة من صلاة الظهر والعصر أربع ركعات والصبح ركعتان والمغرب ثلاث ركع والمشاء اربع ركع وما هو النص الذي ثبت به ان الزكاة تجب في اموال خاصة وأشياء مخصوصة وما هو النص الذي ثبت به ان القرآن الموجود اليوم بأيدي المسلمين هو المنزل على سيد النبيين «ص» وما هو النص الذي ثبت به ان رسول الله (ص) هو نبي مرسل - وهو خاتم الأنبياء - وسيدهم وما هو النص الذي ثبت به معجزته وبواهر آياته ودلائل نبوته (ص) وهل هو تحريري أم شفهي فان كان تحريرياً فنم شهدوه وبأي ختم وبأي توقيع وقع وبأي تاريخ ارخ وهما انتفى النص التحريري وبقي الشفهي وهو لا عجة به في مثل هذه الأمور إلا إذا توافرت الأدلة والشهود مع اتفاق الشهادة في أدائها والكثرة التي توجب القناعة ولم يصل إلينا نقل ولا خبر في هذا كله فقد بطلت اذن هذه الأمور كلها من أصلها فما يكون جوابك هنا يكون هناك فان قلت ان ذلك وصل إلينا بالتواتر في هذه الأمور قلنا انك كذلك النص في خلافة علي (ع) والأئمة من ولده وصل إلينا بالتواتر فلا سبيل إلى انكاره

وثانياً قد أجمع المسلمون جميعاً على أن المراد من النص في اثبات هذه الأمور وأمثالها هو قول النبي (ص) أو فعله أو تقريره ولا سبيل لنا إلى معرفة ذلك كله فيما بعد عصره (ص) إلا بنقل الثقات العدول المعول عليهم في نقل احاديث الصحاح المتضمنة لقوله أو فعله أو تقريره «ص» فلو بنينا على اسقاط هذا لبطل الدين وأحكامه

✽ الطريق الى معرفة النص وغيره ✽

وبعبارة اوضح ان السبيل إلى معرفة السنة التي هي فعل النبي (ص) او قوله او تقريره احد امور تنحصر فيها

الاول العلم بها بسبب العلم الضروري الحاصل للانسان بمجرد التوجه اليه والاتفات نحوه بحيث لا يمكن دفعه عن نفسه وبذلك كالعالم بان الاثنين نصف الاربعة وغير ذلك مما يعرف بالبداهة

لارتكازه في اوائل العقول

الثاني العلم بها من جهة الادراك بعد حصول الشرائط وارتفاع الموانع كالامور المدركة بالحواس المعروفة

الثالث العلم بها بسبب الاخبار المفيدة لليقين كالعلم باحوال من تقدمنا من الامم وغير ذلك من الامور الغائبة عنا المعلومة لنا بسبب تلك الاخبار

الرابع العلم الحاصل بسبب النظر والاستدلال وترتيب المقدمات الموصلة إلى النتائج في طريق معرفة الأشياء المجهولة

أما الطريقان الأولان فلا يحصل العلم بهما في شيء منه إلا لمن شاهد النبي (ص) وآمن به وصدق ووصل الايمان إلى اعماق قلبه ورآه وسمع منه مشافهة

وأما الطريق الثالث فهو الذي بسببه نتوصل إلى العلم بصدور ما صدر عنه «ص» إذا كان الخبر متواتراً بأن نقله جماعة يستحيل في المادة تواطؤهم على الكذب والافتعال او كان الخبر مقطوع الصحة من حيث نقل الثقات من اهل العلم له او كان مجماً عليه بين المهلين قاطبة وأما الطريق الرابع فهو من الطرق التي نتوصل به إلى العلم بصحة الأخبار المتضمنة لتلك الأشياء كاتصاف الحائي بالعدالة والوثاقة أو اتصافه بضدهما من الفسق والخيانة وإذا ابطالنا هذا الطريق لم يبق لنا طريق غيره نتوصل به إلى معرفة السنة وغيرها من الحوادث الواقعة في العصور الاولى وما بعدها إلى يومنا هذا والقول ببطلانه من اوضح الباطل اجماعاً وقولاً واحداً وإذا عرفت هذا فنقول لقد توافرت الأدلة والشهود مع اتفاق الشهادة في المعنى تارة وباللفظ والمعنى تارة أخرى في ادائها وقد وصلت إلينا من طريق ثقات السنة وعلمائها على استحقاق على للخلافة وتنصيب النبي (ص) بها عليه آمن بها قوم وجحد بها قوم وكتبها آخرون

﴿آية الولاية﴾

وحسبك من النص عليه «ع» بالخلافة قوله تعالى (إنا وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون) " فان المراد يولي الأمر المتصرف فيهم والمدير

١٥ تجده في ص ٢٩٣ من الدر المنثور من جزئه الثاني في تفسير هذه الآية في سورة المائدة من أنها نزلت في علي «ع» وهكذا في ص ٣٨ من منتخب كثر العمال بهامش الجزء الخامس من مسند احمد وص ٢٠٦ من الرياض النضرة المحب الطهري من جزئه الثاني وص ١٢٣ من الفصول المهمة لابن الصباغ المكي المالكي وص ٢٤ من الصواعق المحرقة لابن حجر وص ٤١٣ من تفسير الرازي الكبير من جزئه الثالث وص ١٦٥ من تفسير ابن جرير من جزئه السادس وص ١٦٥ من تفسير

لأمورهم قطعاً بقرينة انما الدالة على حصر الولاية بالمؤمنين الموصوفين بإيتاء الزكاة حال الركوع لا سيما قد انضم إلى ذلك ما لا يمكن معه الإرتياب في إرادة الأولى واللاحق بالنصرف في شؤون الناس بصورة عامة ألا وهو ولاية الله فيها فانها عامة فكذلك ولاية النبي (ص) والولي (ع) لانحداد السياق وظهور تساوي المتعاطفات في الحكم وهو المراد بالامامة العامة والحكومة المطلقة والتفكيك بين فقرات الآية خلاف الحصر والسياق وخلاف نص الآية لاسيما بلعاطفا ورد في نزوله فيه (ع) ولأن غير ذلك من المعاني والصفات فمع ان الآية تأبأها كل الابهاء لم تكن مخصوصة في علي (ع) لشمول ذلك لكل مؤمن وهو خلاف الحصر فيها على انه ان أمكن ان تريد لا خصوص الولاية العامة بل هي وغيرها من معنى الولي إلت صح العموم من باب عموم المجاز في استعمال المشترك اللفظي فإنما تريد جميع المعاني الممكنة ان تكون لله ولرسوله (ص) لملي (ع) ايضا ومنها الولاية العامة والأحقية التامة بالنصرف في شؤون الأمة بل حتى فيما يختص بشؤون انفسهم كما هو لله وللرسول (ص) ولكن لا يصح ان تريد غير الولاية العامة من الولي فيها للذين آمنوا والا لزم ان يكون من شرط الولي المؤمن مطلقاً إيتاء الزكاة حال الركوع وهو واضح البطلان ولا شك في ان من له النصرف كتصرف الله والرسول (ص) هو الامام لا غير وجهة اخرى ان الخطاب موجه إلى المسلمين بأن الله تعالى جعل لهم اولياء اضيفوا اليهم في منطوق الآية وان الله وليهم ورسوله ومن قال فيها أنه من الذين اقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وم راكعون اي حال ركوعهم وذلك بدليل أن الله تعالى لو أراد بالخطاب جميع المكلفين لزم اضافة الشيء إلى نفسه وهو باطل يستحيل حمل كلام الله تعالى عليه وإذا بطل هذا ثبت إضافته إلى غيره على ان ذلك موجب لبطالات الوصف في الآية بأنهم من الذين يأتون الزكاة حال الركوع ثم ان الاتيان بصيغة الجمع في الثالث انما هو لبيان عدم جواز التعدد في الخالق تعالى ولا في نبينا خاتم الأنبياء (ص) بخلاف ذلك في الامام عليه السلام فانه ليس بد من تعدده فالحديث بنصه يثبت نزولها في علي (ع) عندما تصدق بخاتمه الشريف بمحضر الصحابة على ذلك السائل وهو راکع في صلاته وينطبق على بقية أولي الأمر بالوصف والتأويل كما ان في الآية دلالة صريحة على بطلان خلافة المتقدمين عليه بقرينة الحصر فان قلت ان الآية كما تدل على بطلان خلافة المتقدمين عليه فهي ايضا تدل على بطلان خلافة بقية الأئمة الاثني عشر من أئمتكم وذلك

البيضاوي من جزئه الثاني وص ٢١٤ من تفسير الزمخشري من جزئه الاول وص ٥٥ من تفسير البغوي بهامش الجزء الثاني من تفسير الخازن وص ٧١ من تفسير ابي الفداء من جزئه الثاني وص ٥١٣ من تفسير ابن حبان من جزئه الثالث وص ٤٤٢ من تفسير محمد عبده الذي عزاه اليه صاحب المنار من جزئه السادس وغير هؤلاء من مفسري السنة وحفاظها الثقات فلراجع فانها من القواطع

فضبة الحصر فيها فيقال لك انه إنما لا يصح حصر الولاية في علي «ع» لاستلزامه بطلان خلافة بقية الأئمة من ولده «ع» إذا كانت إمامة كل واحد من الأئمة في عرض امامة الآخر نظير استحقاق الشركاء بالنسبة إلى ما ائتمروا فيه أما إذا كانت إمامة كل واحد منهم على سبيل الترتيب وأنت الامام في كل عصر واحد وان كل واحد منهم قائم مقام الآخر فيصح حصر الولاية في المرتب عليه اعني علياً «ع» لرجوع ولاية المترتبين الى ولايته «ع» فحصر الولاية في أمير المؤمنين إنما صح لرجوع ولاية سائر الأئمة «ع» من ولده إلى ولايته «ع» الا ترى أنه يصح حصر الولاية في رسول الله «ص» باعتبار رجوع ولاية الجميع الى ولايته ويصح حصر الولاية في الله تعالى لانه الأصل في الولاية وولاية النبي «ص» والأئمة مترتبة على ولايته تعالى وهذا بخلاف حصر الولاية في المترتب فانه لا يصح أبداً وذلك لعدم رجوع ولاية المترتب عليه إلى ولايته فالحصر في الآية إنما لا يتم على مذهب أهل السنة الذين جعلوا أمير المؤمنين متأخراً عن خلفائهم اما على مذهب الامامية القائلين بانه أول الخلفاء وسيد الأوصياء فالحصر تام لا نقص فيه ولا شك يعتبره

﴿ آية وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض ﴾

ومن النصوص الجليلة على خلافته «ع» بعد رسول الله «ص» قوله تعالى «النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين» وهو يعلم الخلافة العامة والامامة المطلقة التي كانت للنبي «ص» وقد أثبتنا الله تعالى لعلي «ع» وحده بنص هذه الآية لأن علياً عليه السلام من رحم النبي «ص» (القريب ومن المؤمنين والمهاجرين وهذان الوصفان لم يشبا غيره «ع» من ارحام النبي «ص» قطعاً في عصره وأما العموم فلأن الجمع المعروف بال يفيد العموم باتفاق علماء الأصول من السنة والشيعة وارحام جمع رحم قد تعرف بال فهو نص في العموم كما ان (اولو) اسم جمع أضيف الى العام فهو أيضاً يفيد العموم وبعض نكرة مضافة إلى ضمير الجمع الذي يعود إلى العموم الموما اليه في منطوق الآية وهو أيضاً يفيد العموم فكل ذي رحم أولى برحمه في كل شيء من الاجنبي الدخيل فعموم الآية نص صريح في ثبوت الخلافة لعلي «ع» على التفصيل وهو من النصوص التحريرية التي ختمها الله بخاتمته ووقفها بتوقيعه وارضها بتاريخ نزولها على رسوله «ص» وهذا واحد من النصوص التحريرية التي طلبتها (يا استاذ) من صاحب السيفة فغذاها بينة من كتاب الله تشهد عليك يوم حشرك ونشرك بان علياً عليه السلام احق بمقام النبي «ص» من أبي بكر «رض» وتشهد على أبي بكر «رض» عند الله وعند رسوله «ص» بانه أخذ ما ليس له واعتصب حقاً كان

لعلي (ع) دونه لا سيما بلحاظ ما في صدر الآية من قوله تعالى (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم) وذيلها (من المؤمنين والمهاجرين) فقد أثبت تعالى الأولوية في انفس المؤمنين لعلي أمير المؤمنين (ع) وهو المراد بالخلافة والامامة فتقص أي بكر (رض) لما مضى لمعوم الآية ومخالف لصدقه وكل ما كان كذلك فهو باطل ساقط باجماع الفريقين فخلافته باطلة وليست بحق باجماع الفريقين وهل ينبغي يا استاذ نصاً بعد هذا النص من القرآن الحكيم وهل يسعك ان كنت مؤمناً بالله ورسوله (ص) ومصدقاً بكتابه أن تقول أن هذا كذب باطل لا أصل له ان امرأ يعنام خلاف الله وخلاف رسوله (ص) لهو في خلال مبين ومن يضل الله فما له من هاد

✽ حديث المنزلة ✽

ومن النصوص ما أخرجه البخاري في صحيحه في باب فضائل علي (ع) وغيره من ثقات حملة الآثار النبوية عند السنة في صحاحهم كما مر من قول النبي (ص) لعلي عليه السلام (انت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي) فقد نص (ص) عليه بهذا القول بالخلافة حيث أعطاه جميع منازل هارون من موسى عليه السلام باستثناء النبوة ومنها الخلافة العامة على الأمة ومثل هذا كثير وحل البينا نقله عن النبي (ص) من طريق أعظم علماء السنة وحفاظها المعروفين بنقل الحديث وتخصيص دقائقه بكل دقة ومقامنا لا يسع استقصاؤها فلو جاز للحضرمي أن ينكر هذا واضعاف أمثاله بما ثبت عن النبي (ص) بنقل الثقات العدول عند أهل السنة من النص على استخلافه لعلي (ع) بعده (ص) وكان بذلك الانكار والجحود معذوراً ولا يخرج منه عن الاسلام لجواز لكفرة قريش وغيرهم من أهل الكتاب والمشركين أن ينكروا ما ثبت للنبي (ص) من الآيات والمعجزات ويكونوا بذلك معذورين أيضاً ولا يخرجهم عن الايمان فان صح هذا صح ذاك وهذا باطل فذلك مثله في البطلان

✽ حديث الاثمة من قريش ✽

تقول الحديث الذي استشهد به ابو بكر (رض) وهو الاثمة من قريش ينكره صاحب السقيفة وتقول أنه لم يكن معروفاً وما أدري من أين علم صاحب السقيفة أن هذا الحديث لم يكن معروفاً عند المهاجرين والأنصار يومئذ اولم ترد قريش أن تعرفه ثم كذبت صاحب السقيفة في دعواه وقلت لأن هذا الحديث وأشباهه من الأدلة الدامغة للقبائل لما حارت الخلافة إلى قريش أقول (أولاً) إن صاحب السقيفة لم يتجاوز بانكاره هذا الحديث ونحوه بما انفردت أنت بنقله شيئاً من أصول النقد لانه لم يرد من طريقه وكل ما كان كذلك فهو باطل منكر لا يصح أن نتجس به أفهم وان كنت لست من أهل الفهم وكونك لا تدري فلانك لا تدري ما يجب

عليك اتباعه في مقام الرد على خصمك فتثبت بكل حديث ورد من طريق مذهبك بما يوافق هواك ولا يهيك بعد ذلك أن يكون صحيحاً أم باطلا وهذا شأن كثيرون من أمثالك من الذين يدخلون فيما لا يعرفون ويركبون رؤوسهم وهم لا يدرون

(وثانياً) لا دلالة في هذا الحديث على شيء من خلافته لأنه عام في قریش - وقریش طبعاً لم تنحصر فيه ولم ينحصر هو فيها والعام لا دلالة فيه على إرادة الخاص مع أنه من آحاد الخبر لا يقتضي علماً ولا عملاً ولا يصح لك أن تمنع به على خصمك في مثل هذا المقام (وثالثاً) لو صح هذا الحديث فهو من الأدلة الواضحة على اختصاص الخلافة بعلي والأئمة من ولده (ع) لا سواه وذلك فانه إذا كانت الخلافة في قریش كما يدل عليه الحديث لوجب أن يكون في المصطفين منهم لا مطلقاً وليس المصطفون منهم إلا بني هاشم بدليل ما أخرجه السيوطي في الصحيح من جامع الصغير ص ٥٩ من جزئه الأول عن النبي (ص) انه قال إن الله اصطفى كنانة من ولد اسماعيل واصطفى قریشاً من كنانة واصطفى من قریش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم وقال (ص) إن الله اصطفى من ولد ابراهيم اسماعيل واصطفى من ولد اسماعيل بني كنانة واصطفى من بني كنانة قریشاً واصطفى من قریش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم فبنو هاشم بحكم هذين النصين هم المصطفون من الخلائق اجمعين ولا بمرارة في ان المؤمنين منهم خاصة هم صفوة الله بين خلقه بدليل التخصص من الكتاب والسنة لهذا العموم فهم لا شك أولى وأحق من أبي بكر (رض) وغيره من سائر الناس بحكم العقل والنص

-(قول ابي بكر «رضى» رضيت لكم امر هذين الرجلين) -

تقول إن هذا القول من أبي بكر من باب مكارم الأخلاق وإيثار الآخرين على النفس (ويؤثرون على أنفسهم) إذن فلا غرابة إذا تنازل أبو بكر إلى احد صاحبيه بالخلافة مع علمه بالنص له تفضلاً وتكرماً

أقول هذه النتيجة هي التي كنا ننظرها منك وهي الغاية القصوى من نتائجك التي تنكرها (يا استاذ) وتحوص على منابذتها ولكن استغفلت فطرتك البواعث فافغنت الحقيقة فرصتها فجري ذلك على لسانك في محفل التحرير فقلت فلا غرابة إذا تنازل أبو بكر عن الخلافة مع علمه بالنص له وعلى هذا الأساس يتوجه اليك السؤال الآتي - أكان أبو بكر واجباً له الإمامة ولازماً له الطاعة بالنص الذي علمه من رسول الله (ص) أم لا . فان قلت نعم وهو قولك فيقال لك فأبو بكر (رض) إذن قد ارتكب خلاف ما وجب عليه وخلاف ما امره النبي (ص) به من تنصيبه عليه وفي القرآن (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) فأبو بكر

(رض) لم يأخذ بقول النبي (ص) ولم بعباً بأمره حيث تنازل عما أمره (ص) به من القيام بأمر الخلافة لأحد صاحبيه ويقول الكتاب (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ خلافاً مبيناً) وانت ترى هنا أن رسول الله (ص) قد قضى له بالخلافة فليس له الخيرة في النزول منه واعطائه لغيره فأبو بكر (رض) على هذا قد عصى الله ورسوله (ص) في تنازله لأحد الرجلين أتري يجوز لأحد أن يتنازل عن صلاة الصبح لغيره أو يؤثر غيره بصوم شهر رمضان أو حج بيت الله الحرام وهل يكون هذا من مورد الآية التي استشهدت بها في غير محلها ونصبتها دليلاً على غير موردها وهل يا ترى يجوز لرسول الله (ص) أن يتنازل عن الرسالة ويعطيها لغيره تفضلاً وتكرماً فما هذا الحبط والخطأ ولماذا كل هذا العنى «يا استاذ» وإن قلت لم يكن واجب الإمامة ولا لازم الطاعة فيقال لك إذن بطل قولك مع علمه بالنص له وبطل أن يكون إماماً أو خليفة على أحد من الأمة وكان تصديه لما يتصدى له الخلفاء الشرعيون من نصب القضاة والحكام وتقسيم الغنائم وقبض الزكوات وقتاله مانعي اعطائه الزكاة وغير ذلك مما هو من وظائف أئمة الدين وخلفاء المسلمين كل ذلك كان غصباً باطلاً وتصرفاً فيما لا يجوز له ولأمثاله التصرف فيه فقد ارتاحت نفسك من هذه الحزعلات والترهات «ويمح الله الباطل ويحق الحق بكلماته إنه علم بذات الصدور»

(- إشارة عائشة (رض) على عمر بالاستغراف -)

تقول ان الخبر المنقول عن ام المؤمنين عائشة (رض) من اشارتها على عمر (رض) بأن لا يدع أمة محمد (ص) بلا راع استخلف عليهم ولا تدعهم بعدك هملاً فاني اخشى عليهم الفتنة يمتثل أن يكون وارداً أو غير وارد لا يمتثل ذلك والذي يمتثل قول السقيفة ولا أدري لماذا لم تشر إلى آخر الكلام وما يدريك يا صاحب السقيفة لعل رسول الله (ص) أدرك هذا فأشار إلى أبي بكر بأمامة الصلاة وهذا القدر كاف لإمامته الكبرى الخ

أقول أما الخبر المروي عن عائشة (رض) فقد سجله عليها أمناء التاريخ من أهل السنة فمنهم ابن قتيبة في الامامة والسياسة ص ١٩ من جزئه الأول وغيره من المؤرخين فلا سبيل إلى التردد فيه وأما قواك وما يدريك لعل رسول الله (ص) أدرك ذلك الخ فقد أربناك فساد هذه الامامة وأن الامر بالصلاة لم يكن من سيد الأنبياء (ص) وإنما كان من أمر عائشة (رض) وكيف يعقل أن يكون ذلك إشارة من الرسول (ص) إلى امامته ويجزى أمره على أبي بكر (رض) نفسه ولا يخفى على (الاستاذ) الحضرمي بعد هذه السنين الطويلة ان هذا شيء عجاب والامام احمد بن حنبل يحدّثنا في مسنده على ما حكاه عنه ابن حجر في صفحة ٧ من صواعقه والسيوطي في صفحة ٢٧ من تاريخه والحلي من سيرته صفحة ٣٦٠ من جزئه الثالث وغيرهم من

حفاظ السنة من أن رجلاً سأل أبا بكر « رض » فقال له ما حملك على أن تلي أمر الناس وقد
نهيتني أن أتأمر على اثنين فقال لم أجد من ذلك بدأ خشيت على أمة محمد الفرقة انتهى
وأنت ترى أن أبا بكر (رض) لم يقدم على ما قدم عليه إلا بزعمه خوف الفرقة على أمة
النبي (ص) فهل يا ترى أن أبا بكر (رض) ما كان يفهم من تقديم النبي (ص) له للصلاة بالمسلمين
بأنه يشير إلى امامته الكبرى فاعتذر لسائله أنه خشي على أمة محمد (ص) الفرقة إن لم يتسم هو
عرش الخلافة وقد فهم ذلك أنت وحدك أو أنه فهم ذلك إلا أنه علم أن ذلك لا يثبت شيئاً من
الزعامة لأن الصلاة تجوز خلف كل يو وفاجر لا خصوص أمام المسلمين وإذا كان أبو بكر
(رض) فهم ذلك فلماذا يا ترى اعتذر لسائله بذلك العذر البارد بل كان اللازم أن يعتذر بما
يناسب حال السائل (بأن يقول له ليس لي بد من طاعة النبي «ص» وقبول قوله إذ هو الذي
قدمني للخلافة وأمر المسلمين بالصلاة خلفي وجعلني امام الأمة بعده » ليكون عذراً مقبولاً
لا مردوداً على وجه الحضرمي ولماذا يا ترى لم يحتج بهذا الأمر المتلج يوم السقيفة على خصمائه ولم
يتمسك به في اثبات خلافته لو صح أمر الصلاة خلفه عن النبي (ص) كما تفترى ألم تعلم (يا استاذ)
أن النبي (ص) أئذ الكذابة عليه بالنار وما أشد تعجبك إذا ما قلنا بتجليل اعتذاره بالخشية
على أمته (ص) من الفتنة والفرقة الأمر الذي لم يدع أبو بكر (رض) ضلعاً لسيد الأنبياء (ص)
إلا وطحنه وذره في الهواء هباءً منثوراً ولا أظنك تستغرب إذا قلنا لك أنها الزعامة والملك التي
من أجلها خلقوا هذا الاعتذار القبيح وتلك الإشارة الفاسدة التي زعمها هذا الحضرمي في أمر
الصلاة الباطل إذ كيف يا ترى يعقل أن يكون النبي (ص) ومن عرفناه وعرفنا قول الله تعالى
فيه (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين) أن يترك أمته في حيرة الضلال ومعرض الفتن والانقلاب
لا سيما أنهم قريبو العهد بالكفر وهو إذ ذاك أشد الناس مراعاة للأمن واعظهم محافظة على
النظام وأقوامهم على الدين وأرأفهم بالناس ولا يعين من يرجعون إليه في رفع الحيرة ودفع
الضلال وقمع الفتن وإقامة الحدود وحسم الفساد ولا يخشى عليها من الفرقة والردة كما اشتق
عليها أبو بكر (رض) فدعاه اشتقاقه إلى أن يتعالى على دست الخلافة فيها كلا ثم كلا مهلاً ثم
مهلاً فإنه (ص) اغنام بيانه ولم يدعهم بلا راع ولم يتوكلهم مهلاً وعرضه للفتن والاختلاف مع
ما هم عليه من اختلاف الأهواء واستخلف عليهم من يقوم مقامه بعد لحوقه (ص) بربه إلا وهو
أمير المؤمنين الواجب طاعته على الناس إجماعين الذي استخلفه الرسول (ص) عليها وأوصى
بالأمر إليه ودلهم عليه وما يروح يذكره لولاية الأمر بعده في حله وترحاله بمرأى من أصحابه
وكان القوم يرون فيها يزعمون أنهم أشد خوفاً من النبي (ص) على أمته من الفرقة وأشد غيرة
منه (ص) على الدين وأرحم منه (ص) على أمته وكانهم لا يعلمون أنه قد أوجب عليهم متابعة

الثقلين كتاب الله وعترته (ع) فزقوهما تمزيقاً أو انهم جهلوا أو تجاهلوا قوله (ص) مثل اهل بيتي فيكم كسبينة نوح من ركبها فجا ومن تخلف منها غرق وهوى وكانهم نسوا أو تناسوا قوله (ص) افي تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي اهل بيتي ما انت تمسكتم بها لن تضلوا وانها لن يفترقا حتى يردا علي الحوض فلا تقدموم فتهلكوا ولا تأخروا عنهم فتضلوا ولا تعلموم فانهم أعلم منكم^(١) أو لم يفهموا قوله (ص) لعلي يا علي بك بهندي المهندون من بعدي^(٢) أو انهم جهلوا أو تجاهلوا قوله (ص) لعلي من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله واعن من اعانه وادر الحق معه حيث دار^(٣) وكانهم نسوا أو تناسوا بيعتهم له ودعوتهم اليه بامرة المؤمنين وقولهم يخ يخ لك^(٤) لقد اصبحت مولانا ومولى كل مؤمن ومؤمنة إلى ما يضيق المقام عن تعدادهم ولعل القوم خافوا الردة على الامة من قوله (ص) من كنت مولاه فعلي مولاه ومن قوله (ص) (إنا وإبكم الله ورسوله والذين آمنوا) علي (ع) أو من قوله (ص) وهو ولي كل مؤمن من بعدي أو بعد هذا كله يخشى على الامة من الفرقة والفتنة .

- (قول أبي بكر (رض) هذا اوردني الموارد) -

والعجب من أبي بكر (رض) فانك تراه هنا يعتذر عن قبول بيعتهم بالخوف على الامة من الفتنة وعند موته تراه يقول صريحاً لمن حوله حينما دخل عليه عمر بن الخطاب (رض) هذا اوردني الموارد مشيراً إلى عمر (رض) على ما حكاه ابن الاثير في نهايته صفحة ١٥٩ من جزئه

١٠ حديث الثقلين من الأحاديث المتواترة وقد اخرجه الترمذي في ص ٢٢٠ من صحيحه عن نيف وثلاثين صحابياً واخرجه الحاكم في مستدركه ص ١١٠ وص ١٤٨ من جزئه الثالث وصححه علي شريط البخاري ومسلم ونقله ابن حجر في صواعقه ص ٨٩ في آخر الفصل الثاني من الباب التاسع بعد الاربعين حديثاً من الأحاديث المذكورة في ذلك الفصل وقال ان الحديث صدر عن النبي (ص) في مواطن عديدة حيث صدع به يوم غدیر خم ويوم عرفة في آخر حجة حجها ويوم قام خطيباً بعد منصرفه من الطائف وفي مرضه الذي توفي فيه والحجرة غاصة بأصحابه وأنت ترى أن هذا الحديث يدل دلالة واضحة على ضلال من لم يتمسك بها معا واخرجه احمد في مسنده من طريقين احدهما في آخر ص ١٧ والثاني في آخر ص ٢٦ من جزئه الثالث

٢٠ اخرجه السيوطي في الدر المنثور ص ٤٥ من جزئه الرابع في تفسير سورة الرعد والرازي في تفسيره الكبير ص ٢٧٢ من جزئه الثاني وص ٣٣٠ من تفسير روح البیان من جزئه الثالث وص ٣٦٧ من تفسير النيشابوري من جزئه الثاني وغيرهم من مفسري السنة

٣٠ اخرجه بهذه الألفاظ ابن حجر في صواعقه عند ذكر الشبه ١١ ص ٢٥

٤٠ اخرجه بهذا اللفظ الخطيب البغدادي في ص ٢٩٠ من تاريخ بغداد من جزئه الثامن

الرابع في مادة نمنص من حديث ابي بكر «رض» ان عمر دخل عليه في مرضه وهو ينمنص لسانه ويقول هذا اوردني الموارد ابي يحرره بقال ذلك بالصاد المهملة والضاد معا والحق ان جعود تلك النصوص والاعراض عنها وكتابتها كان سبباً لكل ردة وفتنة وقعت او تقع وقلي لي بربك أي فتنة تحصل لو اجتمع اولئك النفر الذين اجتمعوا على غيره على علي «ع» وقسكوا فيه بسنة النبي «ص» الصحيحة الصريحة القاضية بالخلافة له خاصة دون غيره وصاروا انصاراً واعواناً له اترام يستطيعون على اطفاء نار الفتنة باستقلالهم ولا ترى ذلك لو انضموا إلى علي «ع» فعلام اذن رجعوا إلى غيره وكنتموا وصيته «ص» فيه (ع) وضرخوا بأحاديث الرسول «ص» كلها عرض الجدار وتركوا وصيه وخليفته فيهم «والذين ظلموا من هؤلاء سيصيبهم سيئات ما كسبوا وما هم بمعجزين»

- (ترك الاستخلاف) -

تقول إذا ثبت هذا «يعني نفي الاستخلاف» فانه يدل دلالة قطعية على نفي الاستخلاف بتاتا وبصورة عامة عن كل احد بلا استثناء ولا تخصيص لا ليعني ولا لغيرهما إذا القضية هنا سالبة عامة شاملة فالتخصيص يكون بلا محص والتزجيج بلا مرجع فقد تبين من هذا الاعتراف لصاحب السقيفة ان لا نص لابي بكر ولا لعلي الخ
أقول نعم لقد تقي ابو بكر «رض» في مرضه ان يسأل النبي «ص» عن الخليفة بعده وهل للأنصار فيها نصيب وقد سجل عليه ذلك جمع كثير من مؤرخي السنة وحفاظها منهم ابن جرير الطبري في تاريخه صفحة ٥٨ من السنة الثالثة ومنهم ابن عبد ربه في صفحة ٦٨ من العقد الفريد من جزئه الثالث^(١) من الطبعة الاولى وهذا ما يدل بوضوح على ان ابا بكر «رض» كان شاكاً في صحة ما هو عليه من الامرة ولا شك في ان صحة استخلافه تتوقف على الجزم بذلك الاستحقاق فيكون تقصص ما تصدرأ وبلا استحقاق كما ان فيه دلالة قطعية على ان النبي «ص» لم يستخلفه على أحد ومحدثنا النووي في صفحة ١٢٠ من شرحه لصحيح مسلم من جزئه الثاني عند قول عمر «رض» لما قيل له ألا نستخلف قال فان استخلف فقد استخلف من هو خير مني ابو بكر وان اترك فقد ترك من هو خير من ابي بكر رسول الله «ص» إلى ان قال النووي الشارح وهذا دليل ان النبي «ص» لم ينص على احد بالخلافة وهو اجماع اهل السنة وحكاة البخاري ايضا عن عمر صفحة ١٦٣ من صحيحه في باب الاستخلاف من جزئه الرابع فنفي

(١) تجده ايضا في صفحة ٦ من تهذيب الكمال من جزئه الأول من الطبعة الأولى واخرجه المقدسي في المنارة وغير هؤلاء من علماء السنة فراجع

الاستخلاف شيء ثابت لا حيل إلى انكاره أو التردد فيه وإذا ثبت هذا بطلت خلافتهم رأساً وذلك لو تنزلنا لك جدلاً وفرضنا ان الصحابة اجمعت عليه كما تقول ومع ذلك فان كان اجماع الصحابة على استخلافه هو الصواب كانت ترك استخلافه هو الخطأ قطعاً والقول بمنع اجماع الصحابة فاطية عليه اولى بالاتباع من القول بانها اجمعت عليه ذلك ان حمل فعل الصحابة على ما يوافق فعل الرسول «ص» اولى من حمله على خلافه خاصة وانت تعتقد انهم خير القرون ومبرورون من كل نعمة ومخالفة للرسول «ص» وانت ترى بام عينك ان النبي «ص» قد ترك استخلافه باجماع اهل السنة فكذلك اصحابه الكرام تركوه ولم يستخلفوه ابداً ولان ترك النبي «ص» استخلافه من الوحي الالهي الذي لا يجوز لمسلم ان يأتي بضده وفي القرآن «وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا» والذي اتى به الرسول «ص» هو ترك استخلافه فيجب الأخذ به والابتعاد عن ضده لأنه من الباطل الذي لا شك فيه ولهذا السبب نفسه ترى علياً «ع» وجماعة كثيرة من وجوه الصحابة تحلفوا عنه وامتنعوا عن بيعته ولم يستخلفوه تبعاً للنبي «ص» في شرعه ومنهاجه ولو سلمنا جدلاً انهم اجمعوا على استخلافه ومع ذلك فان اجماعهم ليس بشيء اذ لا يجب طاعتهم كما تجب طاعة الرسول «ص» لا سيما اذا اتوا على الضد بما اتى به النبي «ص» كما في موضوعنا هذا فالنبي «ص» ترك استخلافه وهم جاؤا بضده من استخلافهم له فهل ترغب (يا استاذ) أن يترك المسلمون ما اتى به الرسول (ص) من ترك استخلافه ويعملوا على عكسه لأن الصحابة او الأمة اجمعت على مخالفته وعمات بضده لو صح هذا من جميع الأمة وبدون استثناء أترى ان اجماعهم على عكسه يكون ناسخاً لما اتى به من النصوص وخاصة نصوص الثقلين والسفينة والغدير والمنزلة والخلافة والهداية المتواترة التي نص فيها على خلافة علي «ع» من بعده (ص) واذا كان يجب طاعتهم في الاستخلاف وغيره وان ما اجمعوا عليه يكون ناسخاً لما جاء به رسول الله (ص) من ترك استخلافه فما الفائدة حينئذ يا ترى في بعث النبي «ص» وارساله بالصحابة واجماعها فني عن ارساله لأن من صلاحيتها أن توجب وتلزم وتبيح وتنصب وتنسخ كما تزعم والقول بهذا خروج عن دين الله جملة وما يستلزم القول به الخروج عن الدين هو خارج عن الدين طبعاً وليس بداخل فيه ابداً فاذن ما اجمعت عليه الصحابة من استخلافه على هذا الفرض ليس من الدين في شيء ثم انا نقول لك (يا استاذ) ان ما فعله النبي «ص» من ترك استخلافه أكان حقاً ام باطلاً فان قلت كان حقاً فيقال لك فالذي جاءت به الصحابة من استخلافه باطل إذ لا واسطة بين الحق والباطل «فماذا بعد الحق إلا الضلال» وان قلت ان ما فعله النبي «ص» من ترك استخلافه باطل فقد الصفات الباطل بالنبي (ص) ونسبت اليه الضلال وهل يكون المروق عن الاسلام غير هذا

والغريب ان النبي (ص) لم يستخلفه قطعاً ومع ذلك فانهم قد خالفوه وعصوا فيه أمره فان أبا بكر (رض) قد استخلف عمر (رض) ومهر (رض) لم يقتد بأبي بكر (رض) ولا بالنبي (ص) بل جعل الأمر شورى في أناس معدودين وهل هناك تلاعب في الدين اقبح من هذا التلاعب الشنيع اللهم إلا ان تجلب لذلك القول بأنهم مجتهدون فادى رأيهم إلى خلاف ما فعل الرسول (ص) واما قولك اذ القضية هنا سائلة عامة فالترخيص يكون بلا مخصص إلى نهاية هذيانك فانه بما يضعك منه التاكل الحزين وهو يدل على جهلك بأصول المناظرة وبعدك عن هذه الحيلة فان صاحب السقيفة انما نفى الاستخلاف عن ائمتك وسلبها عنهم بصورة عامة على قاعدة الالتزام بما الزموا به انفسهم من نفي الاستخلاف واجماعهم عليه فهو من الحجة عليك لا لك افهمت وان كنت لا تفهم بأن الموقف الذي وقفت فيه وشجرت عن سابقك لتخوض مستنقعاً ليس هو من نصيبك ونصيب امثالك من ابناء الجاهلية ممن يرون الخط في الأهواء حرية والركض وراء كل موبقة كياسة اما نصوص استخلافه (ص) لعلي (ع) خاصة والأئمة من ولده (ع) عامة فبجربتها محفوظة لايوهن ركنها جمعد المبعضين بها كانوا ولا يؤزع جانبها انكار المنكرين بها كبروا فلقد قال الكافرون ان كتاب الله سحر وانه مفترى وقالوا في رسول الله (ص) انه ساحر مجنون وانكروا كل ما له (ص) من آيات نبوة (ص) ودلائل رسالته (ص) فهل اثر ذلك فيهم الارتفاع وهل زادهم الا عزاً ومنعة وهل ترك المسلمون كتاب ربهم واعرضوا عن نبينهم لأن الكافرين يقولون انه سحر او مفترى او أنه (ص) ساحر مجنون فليشرق الحضرمي ان شاء أو فليغرب فانه لا يجد من يساوي الوصي (ع) وآل النبي (ص) من هذه الأمة احداً ولا يقاس بهم منهم نفر « ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم »

(الاجماع لم يعفروا وبست المأخوذة كرئاسة سبب عسيرة) -

نقول فاذا اتفق كبار القوم على رئاسة شيخ لعشيرة فلا عليه اذا تخلف عشرة أو عشرون من سائرهم لان العبرة لكبار القوم وكثرتهم

أقول بظهر منك « يا استاذ » انك افلست من الحجة ولم تظفر بالسند فعمدت إلى التهمية والمغالطة فزعمت ان مثل الخليفة لرسول الله (ص) كمثل شيخ عشيرة تمنعك باكثرية العشيرة وكبارها ولا بضرها تأخر عشرة أو عشرين من سائرهم لأن العبرة بكبارهم وكثرتهم لا يا « استاذ » ما هكذا نورد يا سعد الابل « فان الخلافة هي الزعامة الكبرى والرئاسة العظمى في امور الدين والدنيا وهي خلافة الرسول (ص) في حفظ الشريعة من الضياع والزيادة والنقصان وحسم مادة الفتنة وقطع الفساد واقامة الحدود وحفظ بيضة الاسلام على الوجه الشرعي والقانون

الاهلي الذي جاء به رسول الله «ص» من عند الله وهذا هو المدار في الامامة وهذا لا يحصل إلا إذا كان الامام جامعاً لجميع الفضائل العالية من الاعلمية والافضلية وغيرهما من الصفات السامية كالزهد والشجاعة والجلود والسخاء والكياسة والحياء والعلم والاباء والعفة والتقوى إلى غير ما هنالك من الخصال المثلى والأخلاق العلا التي يعترف العقل بلزومه والعقلاء بوجوبه في الامام على الأمة وكل اولئك متوفر في علي «ع» خاصة فانه أشرفهم نسباً واعلاهم حسباً وقدرأ وأكثرهم علماً وأعظمهم حليماً وأكثرهم جهاداً واقضاهم حكماً وأولهم إيماناً بالله وأوفاهم بم عهد الله وأقومهم بأمر الله واقسمهم بالسوية وأعدلهم في الرعية وأبصرهم بالقضية وأعظمهم عند الله منزلة^(١) إلى غير ذلك من الملكات التي هي شرط اكبر في الامام ووجوده معتبر عند أهل العرفان وقد انصف بها علي وحده عليه السلام وكل ما كان كذلك فلا يتعقد بأراء الناس كثروا أم قلوا إذ ليس هذا هو المدار في إمام الأمة ليقاس عليه شيخ العشيرة وكيف يجوز القياس لو قلنا بصحته في مثل المقام مع اختلاف الموضوعين - موضوع الامام - وموضوع شيخ العشيرة وتباينهما محمولاً وحكما وصغرى وكبرى فلأن رئاسة شيخ العشيرة لا تكون إلا على الوجه السيامي العرفي الذي كان يستعمله امراء الجور وأئمة الضلال امثال معاوية ويزيد والوليد وغيرهم من الذين تربعوا على دست الامرة في هذه الأمة واستعملوا كل ظلم وجور وقتك وهتك وفساد في الأرض وإخلال في أحكام الدين وهذا النوع من الرئاسة لا تدور عليه الامامة الشرعية عند كل مسلم له عقل أو شيء من الدين ولأن رئيس العشيرة لا يعتبر فيه ما يعتبر في الامام من العلم الكثير والشجاعة وحسن التدبير بامور الدنيا والدين ولا يعتبرون فيه الزهد والتقوى وان لا يعجز عن حل اية مشكلة من المشاكل السياسية والاجتماعية على القانون الشرعي ولأن شيخ العشيرة لا يوجب له صلاحية التصرف شرعاً في شؤونهم السياسية والاجتماعية في اموالهم وانفسهم بحرب وصالح وتقسيم الغنائم وجعل القضاة والحكام ووضع الدساتير الشرعية المتكفلة لحفظ الحقوق على ما جاءت به الشريعة ولأن زعامة شيخ العشيرة زعامة دنيوية لا تمت إلى الدين بنسب ولا تتصل اليه بسبب وخلافة الرسول «ص» زعامة دنيوية بما قرره الشريعة الخاتمة على ان كبار العشيرة قد يتفقون غالباً على رئاسة الأحق الجاهل والفاسق الفاجر فاعل المحرمات وهاتك المحرمات ومجتوح السيئات بمن لا حريجة له في الدين لأنه ابن الرئيس المتوفى أو أخوه أو ابن عمه أو لأنه مشارك لهم في ارتكاب الموبقات وموافق لهم في افتراء الآثام وهذا شيء

(١) تجده في الرياض النضرة صفحة ١٩٨ من جزئه الثاني و صفحة ٣٤ من منتخب كنز العمال ج ١ من الجزء الخامس من مسند احمد واخرجه ابو نعيم في آخر صفحة ٦٥ من حليته من جزئه الأول وغير هؤلاء من حفاظ السنة في باب افعال علي «ع» من مساليدهم

ثابت بالوجدان في كثير من رؤساء العشائر في مختلف البلدان بمختلف الأزمان بما لا سبيل إلى إنكاره وأي أثر ياترى لاتفاق الكبار وكثرتهم واي دليل فيه على صوابهم وفي القرآن يقول الله تعالى (بل جاءهم بالحق و اكثرهم للحق كارهون) وقال تعالى (ربنا إنا اطعنا سادتنا و كبراءنا فأضلونا السبيلا) وقال تعالى (و اكثرهم الفاسقون) وقال تعالى (و اكثرهم لا يعقلون) وقال تعالى (وما وجدنا لأكثرهم من عهد وان وجدنا اكثرهم لفاسقين) وقال تعالى (ومن آمن وما آمن معه إلا قليل) الى كثير من امثال هذه الآيات الصريحة في انت الحق والهدى لا يدوران مدار اتفاق الكبار وكثرتهم بل هما على الأكثر دليل على الضلال والفساد كما نطقت به الآيات

-(قول عمر بن الخطاب اقتلوا سعداً) -

تقول إذا صح هذا من عمر فانما يريد به أن سعداً خرج عن الإجماع ويريد اثاره الفتنة بين المسلمين وتفريق الكلمة وكل من كان كذلك يجري من حقه التأديب فإن أصر فحكمه القتل (إذا بوبع خليفتين فاقتلوا الآخر) حديث شريف صحيح أقول اما ثبوت صحة هذا القول من عمر (رض) (اقتلوا سعداً قتله الله) فقد سجله عليه مؤرخو السنة من جاء على ذكر السقيفة كابن الاثير والطبري والجوهري والاستيعاب وتاريخ الخيس وابن قتيبة وابن عبد ربه فلتراجع فإنه بما لا ريب فيه

وأما قولك فانما يريد ان سعداً خرج عن الإجماع ويريد الفتنة فباطل وهو من اقبه لأن الإجماع هو اتفاق جميع امة محمد (ص) على أمر من الامور في وقت واحد وهذا النوع من الإجماع بتقدير وجوده هو الحجة لا غير وسعد بن عباد سيد الانصار هو أحد أفراد الامة يومئذ له رأيه واختياره فخروجه مسقط الإجماع عن الحجة لانتفاء حصول الاتفاق من جميع الامة بل ولا من جميع مجتهدي امة محمد (ص) على القول به لأن سعداً منهم وقد خرج عن معقداجماعهم لا سيما وقد تخلف الجم الغفير من اعلام الصحابة واعاظم رجالها كما امر البحث عنه مستوفى . فسعد لم يرد بخلافه على عمر (رض) وأتباعه إلا أن يبين للحاضرين عدم استحقاق ابي بكر (رض) لمنصب الخلافة وقد سمع النبي (ص) ورآه قد ولي على ابي بكر (رض) سالما مولى ابي حذيفة ثارة وأبا عبيدة طوراً وهرير بن العاص أخرى فكيف بضع يده وهو الزعيم الجواد في بد ابي بكر (رض) وبقر له بالبيعة وهو يراه دون اولئك في كل شيء ولما أحس عمر (رض) بأن سعداً يريد أن ينقض عليهم ما ابرموه وما اتفق عليه الاربعة من ذي قبل خاف على الزعامة أنت تقلت من يده ان هي تعدت ابا بكر (رض) وصارت إلى غيره ولهذا قال قولته في سعد وحرص من في السقيفة على قتله متخذاً سلاحه أن سعداً صاحب فتنة ليتخلص من خلافه هذا

ما أراده عمر «رض» «يا استاذ» لا ما ذهب اليه وهمك فإن قوله يأباه كل الإباء فكيف ساغ لعمر «رض» ان يأمر الناس بقتل سعد لغاياته السفية وهو من أفاضل المسلمين ومن خير القرون الذين حكمت بانهم المجتهدون العدول

وجهة أخرى ان الاجماع الشرعي لا ينعقد إلا بموافقة الجميع جميعاً على الشيء طوعاً لا الزاماً وكراهية فإنه ليس من الاجماع في شيء وهذا المؤرخ الكبير عند السنة ابن عبد البر يجدنا في استيعابه عند ذكره للبيعة ان سعداً لم يبايع احداً من ابي بكر وعمر (رض) وما قدروا على الزامه كالزاهم لغيره لكثرة اقوامه من الخرج فخافوا فقتلهم وتخلف عن البيعة بنو هاشم وفي طليعتهم امير المؤمنين علي بن ابي طالب (ع) والعباس عم النبي (ص) وجماعة كثيرة من قريش وهكذا صرح به محمد حسين هيكل في ص ٦٥-٧٤ من كتابه في أبي بكر (رض) فاعتبار الاجماع في الشريعة منوط بدخولهم طوعاً لا مع القطع باستظهار الأكثر وخوف الأقل ودخوله فيما دخل فيه الاكثر كرها كما وقع ذلك في اجماعهم

-- (حديث الغدير) --

وأما الحديث فهو من الحجة عليك لو كنت تشعر لأن القوم وفيهم أبو بكر وعمر (رض) قد بايعوا علياً يوم غدير خم حين قام النبي (ص) فيهم خطيباً بعد حجة الوداع قائلاً (ص) الستم تعلمون أني اولى بالمؤمنين من أنفسهم قالوا اللهم بلى قال أستم تعلمون أني اولى بكل مؤمن من نفسه قالوا بلى فاخذ بيد علي (ع) وقال (ص) من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله وأدر الحق معه حيث دار

وقد أخرجه الامام احمد في مسنده ص ١١٩-١٥٢ من جزئه الأول وص ٢٨١-٣٨٣ من جزئه الرابع وص ٣٤٧ من جزئه الخامس وقد عده السيوطي من الاحاديث المتواترة على ما حكاه عنه صاحب السراج المنير في شرح جامعه الصغير صفحة ٣٥٥ من جزئه الثالث وقد صرح جماعة من علماء السنة وحفاظها بصحته واشتهاره فمنهم حافظهم المعروف بالكنهجي في ديباجة كفايته وقال أيضاً في صفحة ١٧ منه ان الحديث مشهور روت الثقات ومنهم الذهبي في تذكرة الحفاظ صفحة ٢٣١ من جزئه الثالث ومنهم ابن حجر في صواعقه صفحة ٢٤ ومنهم علي بن يوهان الدين في السيرة الحلبية صفحة ٢٧٤ من جزئه الثالث ومنهم ابن جرير على ما حكاه عنه في كنز العمال صفحة ٢٩٩ من جزئه السادس وقد اثبت الجزري الشافعي تواتره في رسالته المسماة باسنى المطالب في مناقب علي بن ابي طالب وقال ابن حجر في صفحة ٢٥-٧٣ من صواعقه أن الذهبي قد حكم بصحة عدة طرق من حديث الغدير ورواه جماعة من علماءهم يعسر حصرهم

كالطبراني وابن ماجه والحوارزمي والحاكم في مستدركه والترمذي في جامعه الصحيح وغيرهم من طرق كثيرة صحيحة وحسنة باسانيد مختلفة عن جماعة كثيرة من الصحابة بضيق المقام عن تعدادهم فقد اثبت النبي «ص» بنص هذا القول كل ما كانت له «ص» من الأولوية واللاحقية بالتصرف في شؤون الناس لعلي «ع» ولا جائز أن يريد من معنى الولي غير الولاية العامة والخلافة المطلقة لاستلزامه عبثية الكلام ولغوبة القول وحاشا رسول الله «ص» وهو سيد الانبياء «ص» واعقل العقلاء أن ينطق باطلا أو يقول عبثاً ويقف في أصحابه خطيباً بجر الهجيرة وهو يريد أن يبين لهم ان عليا «ع» ابن عمي أو محب أو فاضل فإن ذلك كله معلوم لديهم وهل يكتفون ببيان ذلك لهم في ذلك الموقف الرهيب الا من قبيل تحصيل الحاصل الباطل يستحيل حمل كلام النبي «ص» عليه لا سيما بلحاظ قوله «ص» «أنت اولى بالمؤمنين من أنفسهم» فإن الاولى من نفس الأمة هو النبي «ص» والامام «ع» وإذا أردت المزيد في التوضيح فانظر إلى قوله تعالى «النبي اولى بالمؤمنين من أنفسهم» إلى قوله وأولو الأرحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين «فانك تجده صريحاً في خلافته «ع» على الأمة فالحديث الذي أورده «يا استاذ» لا ينطبق إلا عليهم لاطباقهم على مبايعة غير علي «ع» بعد مبايعتهم له «ع» في ذلك اليوم فعلى قواك «يا استاذ» يجب قتل ابي بكر «رض» لا سعد بن عبادة وغيره من المتخلفين عنها فتدبر جيداً في عظيم جهلك وسبات عقلك «أفأنت تسمع الصم أو تهدي العمي ومن كان في ضلال مبين»

- (من هو مالك به نوبرة) -

تقول مالك بن نوبرة اليربوعي هو من المرتدين بل هو رئيسهم فقد كان ممن اسلم ودخل في عداد المسلمين هو وقومه ولكن بعد وفاة النبي «ص» ارتد هو وقومه وجحدوا فريضة الزكاة فجهز الخليفة عليهم جيشاً بقيادة خالد بن الوليد فطالبه بإداء الزكاة المشروعة فامتنع من اداها فقال كننا نؤديها إلى صاحبكم وهي كالجزية فنحن الآن لا نعترف بها ولا نؤديها

أقول كيف استطعت أها «الاستاذ» أن تطلق العنان لنفسك وتجعل فكرك وعقلك وراء قلبك وتستوكل هذا الاسترسال في حكمك الجائر على أمة ما برحت مؤمنة بالله وبرسوله «ص» ألم تعلم أن هذه الآراء الفاسدة كانت تدلي بها عقول نفر تقيدوا بالعاطفة المشوهة لصور الحقائق هذا هو التقليد الأعمى الذي لا يعتمد على فهم ولا يستند إلى ركن وثيق وكأنك ترى أن علم النصر يخفق على رأسك وتظن أن الناس يرون هذا رداً قياً وفلسفة ذات قيمة وكأنك تنوي بكلامك المطلقة التي لا بقودها شيء من البرهان أن تستدرج ضعفاء الاحلام

إلى اعتناقها والتسليم لها من غير شرط وقيد وما أشد تعجب القارئ. إذا وقفنا معك قليلا للحساب فبنكشاف الناظرين انت مثلك كمثل العنكبوت اتخذت بيتا وان اوهن البيوت لبنت العنكبوت لو كانوا يعلمون .

أما مالك فهو ابن نورية بن حزمة بن شداد بن عبيد بن ثعلبة بن يربوع التميمي اليربوعي يكنى أبا حنظلة ويلقب الجفول وكان رجلا نبيلاً يردف الملوك والرذافة موضوعات أحدهما ان يردفه الملك على دابته في حيد وغيره من مواضع الانس والموضوع الثاني انبل وهو ان يخلف الملك إذا قام من مجلس الحكم فينظر بين الناس بعده وهو الذي بضرب به المثل فيقال مرمى ولا كسمدان وماء ولا كصداء وفقى ولا ككالك وكان فارساً شاعراً شريفاً مطاعاً في قومه وقد أسلم هو وقومه طوعاً فاستعمله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على صدقات قومه فأسلامه بما لا شك فيه بين الفريقين حتى بالاعتراف من الحضرمي نفسه ودعواك يا أستاذ بارتداده بعد وفاة النبي (ص) بعد اعتراك بدخوله في الاسلام باطلة وغير مسموعة لأنها لم تثبت بدليل قطعي ولو سلمنا جدلاً ورود ذلك فهو بأحد الخبر لا يقتضي علماً ولا عملاً فأسلامه لا شك في أنه دراية وارتداده بتقديره رواية فيجب طرحها لأجل الدراية ولأن البرهان القطعي لا يزيله إلا برهان قطعي مثله ولا يزيله ظنك أو خروصك أو بغضك وحقدك على المؤمنين الأبرار فتحكم عليهم بالارتداد تبريراً لخالد بن الوليد مرة وتصحيحاً لأمر الخليفة طوراً وتشقياً وانتقاماً من مالك تارة أخرى ألم تعلم بأن من حكم على مسلم ثابت الاسلام راسخ العقيدة بالارتداد هو اولى بالارتداد بالاتفاق فإذا تسجل اسلام مالك لديك فهل معي لا ريبك

(- السبب في قتل خالد مالك -)

إن خالداً لم يقتل مالكاً لارتداده عن الاسلام كما يزعم الجاهل بخبايا التاريخ وما سجله بين فجيواته وإنما قتله لأن خالداً تعلق قلبه بدرجة مالك وهي ام تميم بنت المنهال وكانت من اجمل النساء في عصرها فمشقتها من وقته ولهذا قال مالك لخالد هذه التي قتلتني فقال له خالد بل الله قتلك برجوعك عن الاسلام فقال مالك انا على الاسلام وكان عبد الله بن عمرو ابو قتادة حاضرين فكلم خالداً في امر مالك فذكره كلامها لذهاب عقله وتلبيل لبه بمشقة زوجته فقال مالك يا خالد ابعثنا إلى ابي بكر فيكون هو الذي يحكم فينا فقد بعثت اليه غيرنا من جرمه عندك اكبر من جرمنا فقال خالد لا اقالني الله ان لم اقتلك ثم قال يا ضرار احرب عنقه واجعل رأسه اثيقة لقدر فكانت القدر على رأسه حتى نضج الطعام ثم دخل على زوجة مالك فنكحها قهراً ولما بلغ ابو بكر ذلك امره ان يفرقها ويعتزلها وفي ذلك يقول ابو زهير السعدي

الا قل لحي اوطئوا بالسنايك
قضى خالد بغيا عليه لعمره
فامضى هوام خالد غير عاطف
واصبح ذا اهل واصبح مالك
تطاول هذا الليل من بعد مالك
وكانت له فيها هوى قبل ذلك
عنان الهوى عنها ولا ممالك
إلى غير شيء هالكاً في الهواك

هكذا ذكره ابن خلكان في وفيات الأعيان صفحة ١٧٢ من جزئه الثاني عند ترجمته لابن وثبة ابن موسى واخرجه الحافظ المسقلاني في اصابته صفحة ٣٦ من جزئه السادس في ترجمة مالك بن نويرة وغيرهما ممن أرخ هذه الواقعة من مؤرخي السنة وحفاظها

فهذه خلاصة تلك الواقعة كما سجلها امناء التاريخ من أهل السنة وهي المتفق عليها بين الفريقين لا ما ذكره الحضرمي من الشواذ التي مد بعض القاصرين أيديهم اليها فاتخذوها ظهيراً لأراهم السخيفة وتقاليدهم الفاسدة قبل أن يعرفوا مستنده أو يعلموا مبلغه من الفساد مع أن قانون الأدلة تفرض عليهم أن لا يتابعوا ذا رأي على رأيه ولا ذا حكم على حكمه مهما كبر مقام مدعيه إلا إذا ثبت على النقد وسلم من وجوه الطعن والا كان لزاماً عليهم أن ينبدوه نبد الخذاء المرقع (فالاستاذ) يريد أن يحمل على ظهوره اوزار قوم اطفأوا سنن النبي «ص» واسقطوها من القلوب وقفلوا بابها وساروا على الرأي والهوى فحرموا حلاله وحلوا حرامه ونبدوا أحكامه اقول فكيف يا ترى جاز لهم قتل مالك واستحلال دمه وهتك حرمة وهو ممن عرفوا اسلامه وإيمانه ومكانته عند النبي «ص» وانه كان والياً من قبله على قومه بني يربوع

(قول عمر لابن بكر أقم الحمر على خالد) -

ولهذا قال الخليفة عمر «رض» لخالد كما في تاريخ ابن الأثير وغيره ممن أرخ الواقعة (فقات امرأ مسلماً ثم تزوت على امرأته والله لأرجنك باحبارك) ثم قال لأبي بكر كما في ترجمة وثبة من وفيات الأعيان « ان خالداً قد زنى فارجه » قال ما كنت لأرجه فانه تأول فاختأ قال انه قتل مسلماً فاقتله قال ما كنت لأقتله به انه تأول فاختأ فلما اكثروا قال ما كنت لاشيم (سيفاً لله)

وودى مالكا من بيت المال وفك الامرى والسبايا من آله وهكذا صرح به ابن خلدون في تاريخه وابن حجر المسقلاني في صفحة ٣٧ من اصابته من جزئه السادس - فمن استخراج ابي بكر «رض» دينه من بيت المال يستشرف كل مسلم على القطع بان مالكا كان مسلماً مؤمناً كما هو صريح قول عمر «رض» وشهادة كل من عبد الله بن عمر وابي قتادة الأنصاري باسلامه عند ابي بكر «رض» كما صرح بذلك في وفيات الأعيان صفحة ١٧٢ من جزئه الثاني وابن

خبر في أصابته ومحمد حسين هيكمل في صفحة ١٤٩ من كتابه في أبي بكر (رض) ^(١) ولكن خالد لم يعبأ بكل ذلك بل عمد إلى قتله متعمداً بعد اعتوافه بالاسلام وشهادة ذينك الصحابين الجليلين عند أبي بكر باسلامه وإيمانه وأبو بكر «رض» لم يمتن بشهادتهما فاسقط حكم الله فيه وعطل حدوده فلم يقمها عليه وفي القرآن (ومن قتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها) وقال تعالى « ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه » وقال تعالى (تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون) فلو كان من المرتدين كما توهم أيها الخواص فأبي معنى ياترى لاخراج دينه من بيت المال ولماذا ياترى ترك أبو بكر «رض» إقامة الحد عليه وقد قتل مسلماً مؤمناً وزنى بأمراته وكيف يسوغ في دين الله تعطيل حدوده وإعمال أحكامه وعدم تنفيذها في رجل أسرف في القتل والحلاعة وارتكاب الفجور وقتل النفس المحرمة بغير حق كخالد واضرابه من أعداء الله وأعداء رسوله «ص» وأعداء الاسلام والمسلمين وأعداء العربوية

✽ أبو بكر كان يهاب سيئات خالد لحسناته ✽

ويقول الثعالبي في كتاب غار القلوب صفحة ١٨ كان خالد بن الوليد يقدم على أشياء لأبرأها أبو بكر كقتله مالك بن نويرة ونكاح امرأته وكان أبو بكر يهاب سيئاته لحسناته ونحن نقول لو لم يكن خالد إلا ما ارتكبه مع مالك وقومه من الغدر والقتل ودخوله في زوجته لكفى دليلاً على أسرافه في الحلاعة وهتكه ما حرم الله وهل ياترى ان أبا بكر (رض) كان إلهاً حتى يهاب سيئاته لحسناته ويعفو عن جرائمه وأية حسنة لخالد حتى يهاب أبو بكر سيئاته التي هي عدد الرمل والحصى لحسناته التي لا ترى فان تعجب فعجب قول الحضرمي أن خالداً (سيف الله أو سيف الاسلام) نعوذ بالله من الافتراء على الله وعلى رسوله «ص» اللهم إلا ان يعتذر عنه كما اعتذر غيره عن معاوية بأنه من المجتهدين فلا إثم عليه لذا قال أبو بكر لما أراد همر أن يقيم الحد عليه دعه فإنه تأول فأخطأ كأنه يباح للمجتهدين أن يبدلوا دين الله ويغيروا أحكامه ويخالفوا حدوده ويونكبوا الفحشاء والمنكر والبغي والفساد في الأرض واهراق الدماء بغير حق نستجير بالله من سيئات العقل والحلل في الرأي (بالله وآياته كنتم تستهزون)

✽ عمل خالد به الوليد ✽

نقول أن خالد بن الوليد لم يعمل إلا بما أمره به امامه وخليفته وهذا هو المعروف عن سيف

(١) وقد ذكر هذه الواقعة خلق كثير من مؤرخي السنة ففهم الطبري في تاريخه وابن الأثير في كامله ورواية ابن موسى بن الفرات والواقدي في كتابيها وسيف بن عمر في كتاب الردة والفتوح والزيبر بن بكر في الموقبات وقابت بن قاسم في اللال وابن السكينة في روضة المناظر وأبو الفداء في المختصر فلترجع قالة من المختار

الله «كذبا» خالد بن الوليد المجاهد الكبير والفائد الخطير والمخلص في قيادته ومواقفه الحربية وجهاده أقول أما أعمال خالد بن الوليد المحرومي المكنى بابي سلمان فقد ذكرنا لك شطراً منها عند ما جئنا على ذكر مالك بن نويرة وما فعل يوم البطاح وذكرنا لك بعض ما سجله عليه التاريخ من الفعشاء والمنكر بما لا سبيل إلى إنكاره ومن سيئاته ما ارتكبه مع بني جذيمة حينما بعثه النبي «ص» إليهم داعياً لا مقاتلاً وكانت جذيمة قتلت في الجاهلية عمه الفاكهة بن المغيرة فلما ورد عليهم قال لهم ضعوا سلاحكم فإن الناس قد اسلموا فوضعوا سلاحهم فأمرهم فكشفوا ثم عرضهم على السيف وقتل منهم مقتلة عظيمة فلما انتهى الخبر إلى النبي «ص» رفع يده إلى السماء (كما في باب بعث خالد إلى جذيمة من كتاب المغازي من صحيح البخاري صفحة ٤٧ من جزئه الثالث) اللهم اني أبرأ إليك من صنع خالد ثم أرسل علياً «ع» كما في كامل ابن الأثير وتاريخ الطبري وغيرهما معه مال وأمره أن ينظر في أمرهم فودى لهم الدماء والأموال حتى أنه لبيدي مبلغه الكلب وبقي معه من المال فصلة فقال لهم هل بقي لكم مال أو دم لم يود قالوا لا قال فإني أعطيتكم هذه البقية احتياطاً لرسول الله «ص» ففعل ثم رجع فأخبر النبي «ص» فقال أصبت وأحسن هذا ما حكاه جميع مؤرخي السنة وكل من ترجم خالداً منهم ولو كان خالد بمن أخطأ في هذه الواقعة كما يزعم أولياؤه لم يتبرأ النبي «ص» من فعله وكيف يتبرأ رسول الله «ص» من سيف الله أو سيف الإسلام، كما يفترون

(زيادة توضيح من أعمال خالد) -

وتزيدك توضيحاً بأن خالداً هو الذي جاهد المسلمين جهده يوم أحد ولم يؤل معادياً لرسول الله «ص» مكذباً له وكان هو السبب يومئذ في قتل المسلمين وكسر رباعية النبي «ص» وفي قتل عمه حمزة بن عبد المطلب «رض» ولما تظاهر بالإسلام خوفاً من السيف والسنان قد خان النبي «ص» في قتل بني جذيمة حتى تبرأ من فعله ولم يكن النبي «ص» يبعثه في بعض بعثته إلا من باب إقامة الحجة عليه وأما «جهاده» في الإسلام كما تزعم يا «استاذ» فإن سلمناه جدلاً فهو من باب تأييد الدين بالرجل الفاجر وهذا البخاري يحدثننا في صحيحه صفحة ٩٦ في باب العمل بالخوانيم من جزئه الرابع عن النبي «ص» انه قال فإن الله ليؤيد الدين بالرجل الفاجر فليس في تأييد خالد لهذا الدين ان ثبت في عصر الخليفة الأول «رض» ما يشعر بشيء من التقى والورع لا سيما بعد ملاحظة أعماله التي تصرخ منها جنة الأرض وملأ سبغة السماء وبهذا ونحوه لما صار الأمر إلى عمر «رض» عزله كما يحدثننا بذلك التاريخ الصحيح وصحيح الحديث عند السنة

✽ محاوره منتمم بن نويره اخي مالك مع ابي بكر «رض» ✽

نقول ان محاوره منتمم اخي مالك مع ابي بكر «رض» كاذبه وبعيد ان تصدر من أسير مغلوب مع الخليفة وعلى تقدير حجابه الخليفة من هذا الجاهل فقد اجابه بغير هذا الجواب المزعوم بل قال له لقد كذبت يا منتمم أنا ما قتلته غدرآ بل دعوته بالله فأبى وجحد فاستحق القتل أقول هكذا يزعم عبد الله الحضرمي الذي يأخذ في تحوير الوقائع التاريخية وبصورها بقله كيف ما شاء ويعمن في اغواء الافكار وتضليل العقول بكل ما يصل اليه جهده من براعة في اللقول وصناعة في الترمويه وصباغة في الافتراء إلا انك يا «استاذ» هما حاولت أن تكتم الحقائق التاريخية وهما افرغت عليها من الترمويه استرسالاً منك للعاطفة فلا أراك تستطيع أبداً أن تكتم هذا الحادث أو تكذبه وهو مائل للبيان بين صفحات التاريخ وخلال فجوانه فهذا ابن خلكان يحدثننا في وفيات الأعيان صفحة ١٧٣ من جزئه الثاني «وقال فلما بلغ منتمم مقتل أخيه حضر إلى مسجد رسول الله (ص) وحلى الصبح خلف ابي بكر فلما فرغ من صلاته وانفصل من محرابه قام فوقف بمحذانه وانكأ على سية قوسه ثم أنشد

نعم القتل إذ الرياح تناوحت خلف البيوت قتلت يا ابن الازور
أدعوته بالله ثم غدرته لو هو دعاك بذمة لم يغدر

وأوسى إلى أبي بكر (رض) فقال والله ما دعوته ولا غدرته هكذا سبعله التاريخ وحكام أعظم علماء السنة ولكن (الاستاذ الحضرمي) اعرض عن هذا ونأى عنه بجانبه فحرف الكلم عن مواضعه فوضع على لسان امامه أبي بكر «رض» وأنه قال لمنتمم كذبت يا منتمم أنا دعوته بالله فأبى وجحد فاستحق القتل ، ظناً منه أن الناس سيتلقون هذه المفتريات بالقبول ويحسبون أنها أدلة الباحث بقرينة مرنة ونظر مستقل دون أن يشعر إلى انها خيالات لا تسحر إلا أعين المستضعفين علماء وعملا من الذين لا يعرفون من الدين إلا تقليد الآباء والاسلاف بلا دليل (انهم الفوا آباءهم خالين فهم على آثارهم يرجعون)

✽ مناقشة الحضرمي علماء السنة بالاعراض عن امامية النبي (ص) ✽

نقول فما فاتحت عالماً أو جاهلاً بمحدث أو خبر أريد أن انبهه على وهنه وعدم ملائمته للقرآن أو العقل أو المصلحة إلا وقف واجماً منكرآ علي وأبى وقد ساء ظنه بعقيدتي وديني أقول كيف لا يسيء ظن علماء المسلمين وزعماء الأمة بعقيدتك ودينك وأنت تشير عليهم أن يخرجوا من دين الله ويعتقوا دين الجاهلية والمجوسية فأنسه إذا جاز لهم أن يعرضوا عن أحاديث رسول الله (ص) وما جاء به من الله جاز لهم أن يعرضوا عن كتاب الله وبينات آياته

وكل أولئك مروق عن الاسلام وكيف يجوز في العقل أن يكون أولئك الاعلام الذين أثمرت عليهم بطرح الأحاديث النبوية الصحاح التي وصلت اليهم من المحققين الثقات من أنتمهم العدول كلهم جهلوا أن تكون مدسوسة أو مشوهة أو موضوعة أو باطلة لا أصل لها أو كلها انتحال على حد تعبيرك (ولم يجهل ذلك إلا أنت وحدك) تلك إذن قسمة خيزي ولتعلم أيها الحضرمي أن أولئك العلماء الذين فاتحتهم بطرح الأحاديث الواردة عن النبي (ص) في صحاحهم كصحيح البخاري ومسلم وابن ماجة والترمذي وابن حبان والنسائي وأثمرت عليهم بفيد ما جاء به أكابر مؤرخيهم كابن الأثير والطبري وابن عبد ربه وابن عبد البر وامثالهم من أمناء التاريخ عند أهل السنة لم ينكروا عليك هذا التطرف إلا بعد أن احسوا منك بأنك تريد الشر بالمسلمين والوقفة فيهم وتريد أن تجر عليهم الويلات وتعميت بمقدراتهم ومقدساتهم وتنقطعها عن درجة الاعتبار تبعاً لهواك وفي الحق أن هذا من بذات فكرك وحدك وأنت الذي اخترعته دون أن يسبقك اليه (الممي خبير أو بجائسة بصير) وكيف يرضى المسلمون المؤمنون بهذه الفكرة الجهنمية التي تطوح صروح الاسلام وتذكها ذكاً وكيف لا ينكرونها عليك ولا يستثون الظن بك وأنت تريد أن تقلب الشريعة ظهراً لبطن وتشوش مسلكتها وتشوه سمعتها وتخرم نظامها وهم ما يروحوا معتصمين بأهداب الدين آخذين بقوانين الشرع المبين متمسكين بأحاديث النبي (ص) عاملين بكتاب الله (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) بما روته الثقات والحفاظ من اهل الايمان والاثبات

اتريد منهم « يا استاذ » ان يتحذروا الله ورسوله ويتحذروا اماناتهم كما فعلت اتريد منهم أن ينفذوا الصحاح الحميدة ويتخذوا القرآن ظهيراً وبشيراً به غملاً قليلاً لأنك ترى كل ذلك باطلا لا أصل له الأمر الذي لو تم لك لما عرف المسلمون شيئاً من دينهم ولما انتظم لهم سوق ولما قام لهم همود ولما اتسع نطاقه ولا ارتفع رواقه ولا أصبح خبراً من أخبار الزمن الغابر فاربع أيها الانسان المغرور على ظلمك واعرف قصور ذرعك وتأخر حيث اخترت القدر فانك اقدر من نخامة وائل من قمامة وأقصر من أن تمسها بسوء او تنالها بمكروه فان وأبك هذا لا يلاقي تقبلاً من اخوان الاسلام فحسب بل يرميه في وجهك كل من درس احاديث النبي (ص) ووقف ساعة من نهار على روحها وان كان من الذين لا ينتمون إلى الاسلام بشيء (ان الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون) واما تعليقك ذلك بعدم ملائمتها للقرآن أو العقل او المصلحة فادهى وامر وكأنك تريد بهذا التعليق السخيف أن تضع في نفوس المستضعفين من الناس صورة مكروهة من احاديث رسول الله (ص) وهيهات ذلك فان المسلمين ابعد غوراً من أن تنطلي عليهم هذه الأباطيل والأضاليل وادق نظراً من ان تؤثر فيهم هذه الخزعبلات والترهات

فعلام (يا اسناذ) كل هذا التحويل والتضليل الكون تلك الأحاديث تضمنت فضل الوصي «ع» وآل النبي «ص» أصبحت غير ملائمة للقرآن والعقل ولا أظنك تريد غيرها فكان اللازم عليك أن تذكر لنا رواية واحدة مخالفة لها وهيئات ذلك واني لك التناوض من مكان بعيد وان أردت انما لا تلاثم مصلحة السيفة القائمة على غير الحق فذلك بما لا ننكره عليك ولهذا السبب نفسه نراك عيباً تحاول أن تحكم عليها بالوضع والافتعال خشية ان تكون سلاخاً لحصرك ورماحاً لمناوئيك من اتباع الوصي «ع» وآل النبي «ص» فينعرون بها أعداءهم ويطعنونهم بها الطعنات الملتبسة في الأكباد وكأنك يا «اسناذ» ترى أن الله تعالى ورسوله (ص) لا يعلمان بالمصلحة فخصاً بتلك الأحاديث وهاتيك الآيات علماً «ع» بالامامة دون غيره ولا يعلم بها إلا أنت فعكمت على احاديث رسول الله (ص) بالافتعال والوضع وهذه جرأة لا يرتكبها إلا الخارج عن دين الله جملة

— (الاجتهاد) —

تقول أن الاجتهاد بذل الجهود في استخراج الاحكام وان كل اجتهاد يحتمل الخطأ والصواب ومتى كان اجتهاد المجتهد كله صواباً حتى اجتهاد الانبياء إذا لم يكن من وحي (او كتاب) وقال تعالى (وداود سليمان إذ يحكمان في الحرت إلى قوله ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكماً وعلماً) نعم جاء في مجلة الاحكام العدلية لا مساغ للاجتهاد في مورد النص وهو صحيح وأمر واقع الخ أقول يا هذا إن خروجك عن الموضوع فرار من الحجة ومحاولة للباطل ألا إن الشيخ المظفر لم ينف احتمال الاجتهاد الخطأ والصواب ولم يناقش في تعريفك «إن الاجتهاد بذل الجهود في استخراج الأحكام» إن صح تعريفك هذا له وإنما قال (ان ابا بكر جعل الاجتهاد عذراً لمخالفة القانون الاسلامي) وهذا على حد تعبيرك (لا مساغ للاجتهاد في مورد النص) فهو يدل على أن ابا بكر «رض» قد ارتكب خلاف ما اجمع المسلمون جميعاً على تحريمه وهو الاجتهاد في مورد النص (فقولك متى كان اجتهاد المجتهد كله صواباً) زائد خارج عن موضوع البحث اما القانون الاسلامي الذي خالفه خالد بن الوليد وامضاء الخليفة ابو بكر «رض» فهو قول النبي (ص) «^(١) في المتواتر نقله (سباب المسلم فسوق وقتاله كفر وحرمة ماله كحرمة دمه وعرضه) فاستحل خالد من المسلم مالك بن نويرة ما حرم الله لانه قتله صبراً بعد أن غدر به لغاياته النفسية ومآربه الفاسدة وابو بكر (رض) رغم اصرار عمر (رض) وشهادة ذبك الصحابي الجليلين العدلين عبد الله بن عمر وابي قتادة اهل حدود الله فيه ولم يقتص منه ولو سلمنا جدلاً ان ابا بكر وخالداً كانا مجتهدين ولكن لا يجب على غيرهم

(١) أخرجه البخاري في باب ما ينهى من السباب والهن ص ٣٩ من صحيحه من الجزء الرابع

من المجتهدين ان يقبلوا منهم كل ما يقولون ويرتأون لا سيما ان مسألة الامامة كما تزعم ليست من اصول الدين وإنما هي من الفروع المتعلقة بافعال المكلفين فتخطئه المجتهد كمالك بن نيرة مثلاً الذي ظن ان ابا بكر «رض» لم يكن اماماً فضلاً عما إذا قاطعاً به حيث سمع ذلك عن الرسول «ص» يكون باطلاً وكان تقليد ذلك المجتهد فيه جائزاً فمالك بن نيرة قد ادى اجتهاده إلى ان لا يدفع شيئاً من زكاة ماله إلى ابي بكر «رض» وتبعه على ذلك قومه تقليداً او اجتهاداً فلا يجوز لأبي بكر «رض» قتله وإن كان مخطئاً في اجتهاده فضلاً عما إذا كان مصيباً او معتقداً بطلان خلافة ابي بكر «رض» وإن منعت اجتهاد مالك بن نيرة منعنا اجتهاد ابي بكر وخالد وغيرهما ممن زعمت انهم «مجتهدون» فيكون الأمر عليك والحال هذا اشد وكون ابي بكر «رض» هو المصيب ليس باولى من ان يكون مالك هو المصيب لأنه ترجيح بلا مرجع ولو سلمنا جدلاً ان ابا بكر كان مجتهداً مصيباً وكان مالك مخطئاً فهل من الدين قتله وقتاله واهراق دمه وما هو القانون الشرعي الذي رجعا إليه في سفك دمه وسفك دماء قومه وهم مسلمون مؤمنون لم يشركوا بالله طرفة عين مع ان الرسول «ص» رتب على ذلك اكبر محذور وهو الكفر وثانياً من هذا الذي يعترف لخالد أو لمن هو أعظم من خالد بالاجتهاد وما هو الدليل الذي دل على اجتهادهما فهل في كتاب الله آية أم في السنة المتواترة رواية تدل على انهم كانوا مجتهدين فان الاجتهاد «يا استاذ» لا يثبت إلا بعد قيام البينة الشرعية من اهل الاجتهاد ممن يميزون بين المجتهد وغيره ولا يثبت بقول قائله ولا بقول غيره تعصبا فيه وتصحيحاً وتصويبا لأرائه واقواله المخالفة لروح الشريعة كما مر البحث عنه مستوفى

وأما شهادة ابي بكر «رض» له بالاجتهاد فمع انه معارض بشهادة الخليفة عمر «رض» بعدم الاجتهاد هو عين المدعى فلا يصح ان يكون دليلاً على صحة الدعوى والبينة على المدعى والاصل مع المنكر فليس علينا ان تأتي بما يبطل هذه الدعوى لأنهم لم تثبت بعد في دلائل ولا اصل والغريب من الحضرمي انك إذا قلت له ان هؤلاء خالفوا الله ورسوله واستعملوا ما حرم الله ونبدوا السنن ورفضوا الآيات وعطلوا الأحكام واهملوا الحدود واتبعوا الاهواء والضلالات يقول لك انهم مجتهدون معذورون بل مثابون ومأجورون فكأنك «يا استاذ» ترى ان الاجتهاد من الدروع الحصينة التي لا ينال صاحبها سوء ولا يلحقه عيب مهما اراد ان يفعل من المحرمات ويرتكب من المنكرات وحاشا دين الله دين رسول الله «ص» دين العدل ان يقرر مثل هذا الحكم الفظيع وإذا كان مثل هذا النوع من الاجتهاد المخالف لله ولرسوله «ص» عذراً مقبولاً وصاحبه مثاب ومأجور فما على اهل الكتاب من اليهود والنصارى المخالفين لله ولرسوله «ص» من لائمة ولا مواخذة لأنهم ايضاً (مجتهدون) معذورون بل مثابون كما يزعم المرجفون

والقول بذلك خروج عن الاسلام

* الانبياء لا ينطقون عن اجتهاد *

أما قولك حتى اجتهاد الأنبياء (ع) فيعطينا صورة واضحة من صور التناقض القبيح الم
تقرر « يا استاذ » في أوائل كتابك بعصمة الأنبياء (ع) فلماذا اذن نقضت ذلك بتقريرك هنا
حيث نسبت اليهم الاجتهاد المحتمل للخطأ ألم تعلم ان من جاز عليه الخطأ لا يكون معصوما
قطعا وهل غاب عن ذهنك ان كل متناقض مبطل واما استدلالك بالآية على اجتهادهم فباطل
على باطل وهو من اقبه لأن داود وسليمان انما حكما بالوحي فكان حكم سليمان فاسحا لحكم
داود الذي كان معصوما به وأي حاجة بالأنبياء (ع) إلى الاجتهاد وهم مستغنون بالوحي ولأن
الأنبياء (ع) حافظون للشرع وقوامون به فاذا جاز عليهم الاجتهاد جاز عليهم الخطأ فيجب
اتباعهم على الخطأ ولا شيء من الخطأ بحكم الله ولأن الانبياء (ع) مبلغون عن الله لا عن انفسهم
فلو جاز عليهم الاجتهاد لبطل ان يكونوا مبلغين عن الله فيما اجتهدوا فيه خاصة إذا كان خطأ
لا سيما بعد ملاحظة قوله تعالى في آخر الآية « وكلا آتينا حكما وعلما » فانه صريح في ان ذلك
كان بالوحي لا غير وان ما يعطيه الله تعالى لأنبيائه (ع) من الحكم والعلم لا يجوز عليه الخطأ
على ان الله تعالى نهى عن القول بغير علم فقال تعالى « ولا تقف ما ليس لك به علم » وقال تعالى
« آله أذن لكم أم على الله تفترون » الى كثير من آيات الذكر الحكيم الصريحة في حرمة القول
على الله بغير علم والاجتهاد لا يتعدى مراتب الظنون وليس من العلم في شيء وفي القرآن « ان
الظن لا يغني من الحق شيئا » وما بقوله الانبياء (ع) كله حق ليس فيه باطل فاذا بطل هذا
ثبت انهم لا ينطقون عن اجتهاد

- (في وطء الزوجة دبرا) -

نقول فلواتفق باصاحب السقيفة وتماحجت انت مع احد المسلمين بمن لا يقول بقولك ورد
عليك بقوله ما تقول في اجتهاد المجتهد في تحليل وطء الزوجة في دبرها كما هو معمول عند بعض
الناس فهل هذا الاجتهاد موافق للنص ألم ينص القرآن على تحريم اللواط انتهى وباللواط انتهى
أقول كان العزم على الا نتعرض لهذا الموضوع ولكن لما أثاره الحضرمي العاشق لذلك
الموضوع كما يشهد عليه اثره له دون غيره من المواضيع رأينا من الواجب ان نخوض فيه
اجل (يا استاذ) لقد اتى جماعة كثيرة من علماء السنة بتحليل وطء الزوجة في دبرها على ما
حكاه عنهم علامتهم الفقيه صديق بن حسن القنوجي البغاري في كتابه (الروضة الندية -
شرح الدرر النبية) ص ٢٠٧ في باب التكاح فليراجع (حضرة الاستاذ الحضرمي) ليعلم ان

ذلك عليه عمل طائفة من علماءهم واليك نص قوله بعد أن حكم بضعف جملة من اخبار التحريم (وحكى عن بعض أهل العلم الجواز واستدلوا بقوله تعالى فأتوا حرثكم انى شئتم والبحث طويل ولا يتسع المقام لبسطه انتهى

ثم انا نقول لهذا الحضرمي الذي اطنب في كلامه بما لا طائل تحته

أولا ان اللواط لا يستعمل لغة إلا في اتيان الذكر مثله دون المرأة فدونك كتب اللغة فانك لا تجد من يطلق اسم اللواط إلا على اتيان الرجل مثله ويعزوه قول الله تعالى (أنتم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء) فسمي اللواط باتيان الرجال شهوة كما ان الزنى يطلق لا على اتيان الرجل المرأة كما في قوله تعالى (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مئة جلدة) وقال تعالى (أتأتون الذكر ان من العالمين وتذرون ما خلق لكم ربكم من أزواجكم) فقد سمي اتيان الذكران لواطاً على أن مالكا وهو احد الائمة الأربعة الذي تقرر اجماع علماء السنة^(١) على وجوب تقليدهم قد افنى بجوازه كما يجيد ذلك كل من راجع كتبه الفقهية

وثانيا ما نقول لو قيل لك ان قوله تعالى (فأتوهن من حيث امركم الله) لا يدل على تحريم اللوط في الدبر إلا على وجه دائر وذلك لتوقف الأمر بإتيانهن على معرفة المآتي اليه فلو توقف معرفة المآتي اليه على الأمر بإتيانهن في الآية لزم الدور المحال وبعبارة أوضح ان الآية لم تعين المكان الذي ينبغي الاتيان منه ليجب صرف الأمر اليه وليس يجوز الاعتماد في تعيينه على الرأي والهوى لانه من الاحكام الشرعية التوقيفية التي يجب ان نتلقاها من الشارع دون الاستحسان والاعتبار وقوله تعالى (فاعتزلوا النساء في المحيض) لا يدل على ارادة خصوص القبل بعد التطهير لمعوم الأمر بالاعتزال الشامل للقبل والدبر في ذلك الحال وخصوص المورد لو سلمناه لا يخصص الوارد مع عموم الحكم عند اعلام الاصول وتخصيصه بذلك تخصيص بلا تخصيص للباطل كما ان قوله تعالى (ولا تقربوهن حتى يطهرن) نهى عن اللوط مطلقا سواء في ذلك القبل والدبر حال وجود الوصف على انه من الجائز ان يريد بقوله تعالى (من حيث امركم الله) الجهات التي تحل فيها ان يقرب الرجل المرأة بان لا يكن صائغات ومحرمات أو معتكفات على انه لو قيل لك ما تقول في قوله تعالى (وتذرون ما خلق لكم ربكم من أزواجكم) وانه يريد خصوص الدبر دون القبل لوجوب صرف الاذن في الآية إلى موضع الرغبة لقوم لوط وهي الدبر ويريد - ان يبين لهم بان ما ترفعون فيه موجود في أزواجكم لا سيما بقريئة ما في صدر الآية (أتأتون الذكر ان من العالمين) وحيث علم الله تعالى منهم ذلك اذن لهم فيما يرغبون فيه من نسايتهم دون الرجال والإلزام حمل الآية على ارادة ما علم الله انهم لا يرغبون فيه وذلك مع

(١) وقد حكى هذا الاجماع العلامة المغربي في صفحة ١٦١ من خطه من جزئه الرابع فراجع

استلزامه تحصيل الحاصل الباطل لا يستقيم معه الرد على اكل وجه عند من فهم ووعى فالآيات كلها كما تراها لا دليل فيها على مبتغاك فان كان لديك دليل آخر فهات ما عندك لتكون لك فيه (من المؤمنين) وأما استدلالك بقوله تعالى (نساؤكم حرث لكم فاتوا حرثكم انى شئتم) ففاسد وغير مستقيم

اولا لأن الحرث وصف للنساء في منطوق الآية وليس هو اسم للفرج ولا يطلق عليه في اللغة وإلا لكان معنى الآية (نساؤكم فرج لكم) ولو سلمنا جدلا انه اسم للفرج ومع ذلك فانه يعم القبل والدبر لانها في الاصل اسم لهما لا لخصوص القبل وثانيا ما نقول لو قيل لك ان العرب تسمي النساء حرثا وعلى لغتهم نزل القرآن وفي ذلك تتمثل العربية

إذا اكل الجراد حرث قوم فحرفي هم اكل الجراد

يريد امرأتى على انه لو اريد بالحرث خصوص القبل ودلت الآية على حرمة ما عداه لحرم على الزوج تفخيذ زوجته والاستمتاع بها بما دون السرة وغير ذلك من الاستمتاع وذلك لا يرضى به الحصري ولا يقول به وان لم تدل على حرمة ما عداه لم يبق لك (يا استاذ) دليل على التحريم سوى قولك المأخوذ من رأيك الفاسد (ان ذلك مما ينفر عنه الطبع وتأنف عنه الغبارى) فان نفور الطبع شيء والحكم بتعريمه شيء آخر لا تلازم بينهما ولا يوجب تحريماً شرعياً مؤيداً بدليله ونحن لا نريد ان نناقشك في ان ذلك مما ينفره طبعك وتأنفه غيرتك بعد ان حكم امامك مالك بحليته وانما نريد ان نناقشك في كلمة (أنى) وكيف علمت انها في الآية بمعنى كيف وهي لا تستعمل فيها لغة بلا قرينة وانما هي بمعنى من أين لا غير وانما جاز استعمالها بمعنى كيف مع القرينة ولا قرينة في الآية على إرادة ذلك لا سيما بعد ملاحظة ما ذكره علماء السنة في تفاسيرها في سبب نزول الآية وانما نزلت ردّاً على اليهود حيث استقبحوا انبان النساء في ادبارهن فليراجع الحصري ليعلم صحة ما نقول على انه ليس من المستحسن ابدأ ان نورد مثل هذا الموضوع في كتابك الذي وضعته بين أيدي الناس لتبرهن لهم على « قوة عقلك ومثانة ردك » على كتاب السقيفة وانت تعلم وهم يعلمون انه لا ربط بين ما قامت به السقيفة من بيعة الخليفة وبين رطب الزوجة (١) في دبرها سواء أكان حلالاً أم حراماً وهل يقاس هـ هذا على ما ارتكبه خالد بن الوليد من الولوغ في دماء المؤمنين واستحلاله الزنى بزوجة مالك بن نويرة وهل يكون ذلك تبريراً لما فعله خالد من الاثم الفظيع او يكون دليلاً على صحة خلافة ابي بكر «رض» وإذا صح خليفة المسلمين أن يجوز لقواده الزنى بنساء المسلمين وزوجات المؤمنين

(١) (ولعل الاستاذ) الحصري شعر بالملازمة بين الموضوعين - الموضوع القائم في السقيفة من بيعة الخليفة والموضوع لوطه الزوجة من دبرها فاراد المقابلة بينهما وما علينا الا ان نترك له الحكم في ذلك بالمقابلة

فعلی الاسلام السلام وعلى الدنيا العفا ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم
ثم نقول لك يا (استاذ) لو اتفق انك تحتاجت مع احد المسادين بمن لا يقول بقولك ورد
عليك بقوله ما تقول في اجتهاد من افق باستحباب ادخال مساك فيه في ديره ليسبرى ما فيه
من العذرة وما تقول في اجتهاد من افق باستحباب السجود في صلاته على العذرة اليابسة والنسرة
فيها يجلد كلب مدبور قد لوث بعضه بالنجاسة وينقرها ككنقرات الديك لا فعود بينهما مقتصرأ
في قرآنهما على كلمة دوبرك سيز (مدهامتان) ويختهما بضرطة بدل التسليم وما تقول في اجتهاد
من افق باباحة الاواط بالعبيد والاعب بالشرننج وسقوط الحد عن لف على احليله خرقه وزنى
بامه أو أخته أو بنته أو غيرهن من محارمه وما تقول في اجتهاد من افق بجواز المسح على العمامة
وغسل الرأس بدل المسح على الرأس في الوضوء وما تقول في اجتهاد من افق وقال لو تزوج
رجل في أقصى المشرق بامرأة في أقصى المغرب ثم انت بولد من حين العقد لسنة أشهر فانت
الولد يلحق بذلك الرجل الذي هو في المشرق وان علم الناس انه لا يمكن ان يطأها بحال
ابداً - وما تقول في اجتهاد من افق وقال لو تزوج رجل بحضرة القاضي وطلقها في الحال
ثلاثاً والمجلس واحد في العقد والطلاق ثم انت بولد من حين العقد لسنة أشهر فانه لا يجوز للزوج
المسكين ان ينفي الولد عنه بل يلحق به رغمأ على انفه وما تقول في اجتهاد من افق وقال
لو تزوج رجل بامرأة ثم غاب عنها وانقطع خبره فقبل لزوجته قد مات فاعتدت وانقضت
عدتها وتزوجت بآخر وحضر الزوج الأول فالاولاد من قبل ومن بعد كلهم يلحقون بالزوج
الأول المسكين وليس للزوج الثاني شيء منهم وإن كانت المدة بينهما قدر خمسين سنة وما تقول
في اجتهاد من افق وقال لو ان رجلاً حضر عند القاضي وادعى ان فلانة زوجتي وهو يعلم انه
كاذب وشهد له بذلك شاهدا زور بعلدان ذلك فحكم القاضي له بما حلت له ظاهراً وباطناً وما
تقول في اجتهاد من افق وقال لو ان رجلاً تزوج امرأة جميلة فعتقها آخر قبل ان يدخل بها
زوجها فانت ذلك العاشق الولدان وادعى انها زوجته وأن زوجها طلقها قبل الدخول بها وتزوج
بها وشهد له بذلك شاهدا زور وحكم القاضي بذلك نفذ حكمه وحرمت على زوجها المسكين
ظاهراً وباطناً وحلت لذلك المحال ظاهراً وباطناً وما تقول في اجتهاد من افق وقال انه يجوز
العمل ان يبقى في بطن امه اربع سنوات على الأقل أو ثمانى سنوات على الاكثر^{١١} فهل كل هذا

(١) فان اردت الوقوف (يا استاذ) على ذلك كله فاعلم ان تراجع من ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ من منهاج ابن
تيمية من جزئه الثاني وفي الفصل الأول من المسألة الثانية المتعلقة بالغة من كتاب ابن روزبهان من ٩٤ في
باب الوضوء في سنن ابن داود من جزئه الأول من ١٠٧ من ميزان الشيرازي من جزئه الثاني من طبعة سنة
١٣٤٤ من الطبعة الثالثة والفصل الأول من المسألة الأولى من كتاب الفضل المذكور والفصل الأول من المسألة
السادسة من كتاب الفضل ايضاً من ١١٥ من ميزان الشيرازي من جزئه الأول من ٤٤٧ من حياة الجبران

من الاجتهاد المرافق للنص الشرعي والقانون الطبيعي والدليل العقلي او انه من الامور اللفظية التي تعافها الأذواق وتنفر عنها الطباع وتأباها جميع الأديان السماوية ولا يرتضيها ذوق عقل ودين
 - (اوليات ابو بكر) -

تقول فابو بكر أول من أسلم من الرجال وأول من صدق وأول من بذل ماله وأول من هاجر وأول من سماء صاحباً فهل ترى فيها من قصور
 أقول أجل كيف لا نرى فيها من قصور وخصمك لا يعترف بشيء منها وأنت لم تأت عليها بدليل (قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين) ولو لم يكن فيها من القصور الا الشهادة للنفس التي لا تقبل في باب الرد ولا تعتبر في عرف النقد لكفى دليلاً على بطلانها وأما كونه أول من أسلم فمن الهراء بلا امتراء فان أول الناس إيماناً برسول الله (ص) هو علي بن أبي طالب باجماع الفريقين فدونك كتب التاريخ والحديث لأهل السنة فانك لا تجد واحداً منهم إلا ويقول بعث النبي (ص) يوم الاثنين واسلم علي يوم الثلاثاء وصلى معه إلى القبلتين وهاجر المهاجرين وأبلى بلاء حسناً في بدر وحنين وثبت يوم فرغته أبو بكر (رض) وغيره وكاث لواء رسول الله (ص) بيده في كل زحف وقد شهد المشاهد كلها إلا تبوك حيث استخلفه رسول الله (ص) على المدينة وجعله (ص) بمنزلة هارون من موسى باستثناء النبوة والحجة قطعاً فيما اتفق عليه الفريقان من الحديث لاما اختلافهما من الحديث في أبي بكر (رض) فانه لاحجة فيه إجماعاً وقولاً واحداً أفهمت نعم نحن لا ننكر عليك صحبته للنبي (ص) ولكن الفضل كل الفضل للنتقي لا في الصحبة لأن أصحابه (ص) كثيرون لا يمتاز هو عليهم في شيء بل في أصحابه من هو أشرف منه نسباً وأعلى كعباً وأكثر علماً وأعظم حلاً وأول اسلاماً وأقدم إيماناً وأفضى حكماً وأعظم جهاداً وأشد منه برسول الله (ص) نوطاً وهو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) فهل ياترى في ذلك من قصور وقد أقمنا عليه البراهين والأدلة التي تثليج الصدور وتستولي على الأبواب وتنقاد لها اهتاق النقاد كما مر

وسيجيء على ان الصحبة لا تشمر بشيء من الفضل ألم تقرأ قول الله تعالى « وما بصاحبكم من جنة » « وما بصاحبهم من جنة » « وما صاحبكم بمجنون » ل ترى كيف نسب كفره قريش

الكبرى الدميري من جزئه الثاني من طبعة سنة ١٣٣١ هـ وص ٢٠٨ من جزئه الثاني من طبعة سنة ١٣١٩ هـ وص ٨٦ من وفيات الأعيان من جزئه الثاني طبع مصر سنة ١٣١٠ هـ في ترجمة محمود بن الحسن النيسابوري وص ٣٧١ من تاريخ الخطيب البغدادي من جزئه الثالث عشر والمائة الخامسة من الفصل الثالث عشر في الطلاق من كتاب الفضل وفي المائة التالية والمترين من الفصل الثالث عشر في الطلاق من كتاب ميزان الشرائع من جزئه الثاني والمائة الرابعة والمترين من الفصل الثالث عشر في الطلاق من كتاب الفضل بن روزبهان

إلى صحة نبيه «ص» ولو كان في ذلك ما يبدل على الفضل والفضيلة لزم الفضيلة لكفرة قريش بنسبته تعالى لهم إلى صحة نبيه «ص» وهذا ما لا يقول به أحد

﴿فرواه (ص) انكن لانتن صواحب يوسف﴾

نقول ان هذه القطعة في الحديث «انكن لانتن صواحب يوسف» موضوعة وضعه من دأبه شن الغارات على اصحاب رسول الله «ص» إلى نهاية توهانك

أقول اما القطعة المذكورة في الحديث فقد حكاهما اكابر حفاظ السنة في صحاحهم فمنهم البخاري في صحيحه فانه اخرج الحديث بهذه القطعة في ص ٨٤ من جزئه الأول في باب حد المريض ان يشهد الجماعة وهكذا سجله المؤرخ الكبير عند السنة الطبري في تاريخه ص ٤٣٩ من جزئه الثاني ومسلم في صحيحه واحمد في مسنده وغيرهم من حفاظ السنة فلا سبيل إلى انكارها نعم «يا استاذ» انما حكمت بوضعها لأنها تنافي مدعاك لدلائلها صريحاً على عدم صدور الحديث عن رسول الله «ص» وانما هو من موضوعات ام المؤمنين عائشة (رض)

لأنه إذا كان صلاة ابي بكر (رض) بالمسلمين بأمر من النبي (ص) فما كان يليق خطابهم بذلك الخطاب القارص ومعاذ الله ان يظن برسول الله (ص) الا ما هو اهله فان النبي «ص» اعظم خلقاً واعلى قدراً عما يتحدث عنه المفترون لا سيما وقد انذر بكثرة الكذابة عليه على أنا لو سلمنا جدلاً صحة هذا الحديث وقطعنا النظر عن كونه من آحاد الخبر وانغمضنا عن انه بما تفردت انت وحدك بنقله وان خصك يرى أن كل ما كان كذلك فهو كذب باطل لا اصل له فقد أربناك فساد احتجاجك بهذا الحديث واثبتنا لك عدم دلالة على شيء من خلافة أبي بكر (رض) بل ولا دلالة فيه على اثبات عدالته فضلاً عن امامته (رض) على المسلمين لما تقرر من اجماع علماء السنة على مشروعية الصلاة خلف كل بر وفاجر فإين ما تدعيه (يا استاذ) من امامته العامة وحكومته المطلقة على الناس اجمعين

والدعاوى مالم تقيموا عليها بينات ابتأوها ادعياء

— (من هم اهل البيت) —

نقول اريد أن ازيدك وضوحاً بأن اهل البيت هم نساء رسول الله (ص) وزوجاته الكريمات قال الله تعالى (أتعجبين من أمر الله رحمة الله وبركاته عليكم اهل البيت) فأهل البيت هنا زوجته سارة فقط وسموها اهل البيت الخ

أقول كأنك تشير بقولك هذا «يا استاذ» الى قوله تعالى (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيراً) ولما كنت على يقين من عدم انطباق هذه الآية على نساء رسول

الله (ص) وزوجاته عدلت عنها إلى تلك الآية تستتج منها ان اهل البيت هم نساء النبي (ص) فقط وكان عليك قبل هذا الحكم ان تراجع لغة العرب إن كنت منها لتفهم معنى كلمة أهل البيت وما وضع لها من المعنى في اللغة ثم تقول فيها ما تشاء.

قال القبومي في المصباح والاهل اهل البيت والأصل فيه القرابة وانما يطلق على زوجة الرجل مجازاً وهكذا قال الفيروز ابادي في القاموس واخرج مسلم في صحيحه عن زيد بن ارقم من جزئه الثاني ص ٢٨٠ في باب فضائل اهل البيت قال قال رسول الله (ص) الاواني تارك فيكم الثقلين احدهما كتاب الله هو حبل الله من اتبعه كان على الهدى ومن تركه كان على الضلالة واهل بيتي اذكركم الله في اهل بيتي قالوا ثلاثا فقالوا له من اهل بيته نسائه قال لا وأيم الله ان المرأة تكون مع الرجل العصر من الدهر ثم يطلقها فتخرج إلى ابيها وقومها اهل بيته اصله وعصبته الذين حرموا الصدقة وأنت ترى هذا صريحاً في عدم كون أزواجه من اهل بيته (ص) كما هو صريح اللغة أما ما جئت به من الآية فلا ينطبق منها شيء على نساء رسول الله (ص) لأن سارة ابنة عم ابراهيم (ع) فهي من قريباته فصح اطلاق الأهل عليها من هذه الجهة لا من جهة كونها زوجته وأين هذا من نساء النبي (ص) فان عائشة وحفصة (رض) وأمناهما من امهات المؤمنين (رض) لم يكن من قريبات النبي (ص) قطعاً فقياس هذه على تلك باطل لا يصح ولو سلمنا جدلاً انه أراد من الاهل في الآية زوجته سارة باعتبار الزوجية دون القرابة واغضنا النظر عن انها تريد سكان البيت الشامل لزوجته سارة وغيرها فأى دلالة ياترى في هذه الآية على ارادة نساء النبي (ص) من آية (انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيراً) وما هي الرابطة يا ترى بين هذه الآية وتلك والتي على يقين من انك لم تقل « ان اهل البيت هم نساء رسول الله (ص) الا بلسان العصبية ولم تحطه الا ببراع المهوى وهما من الأمراض المزمنة التي يظلم منها القلب ويسود منها الفؤاد » بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون » وطالما وأبناها تؤثر على عقليتك فتقودك إلى تغيير الحقائق وكثيراً ما تراك تنكح امام ارادتها فتستخدمك في صرف الآيات عن اهلها وحملها على اهل لا يناسبها والذي يتجلى للناظرين من كتابك انك لم تقر بأخطاب الله في سياق الآية لنساء نبيه (ص) « ان كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعن وامرحن » اي اطلقكن « لأنه لو كان يريد زواجهن لكان هذا الخطاب مناقضاً لحكمه تعالى بطهارتهن من كل الذنوب في تلك الآية وذلك لانها ملعبة ومفاخرة بغير تقوى الله بدلالة ما بعد الآية « وان كنتن تردن الله ورسوله والدار الآخرة » فلو كانت تريد نساءه (ص) فأى معنى لهذا التفصيل بل لكان المناسب ان يكون الخطاب « فانتن تردن الله ورسوله والدار الآخرة » لو كن معصومات عن كل الذنوب كما هو مفاد آية التطهير ولولا انك تتكلم

بشهوة لرأيت هذه الآية بام عينك في سياقها (يا نساء النبي من يأت منكن بفاحشة مبينة يضاعف
 لها المذاب ضفين) ولعلنا انها اثبتت جواز الفاحشة عليهن واين هذا يا ترى من التطهير من كل
 رجس كما هو صريح الآية بل ولو لم تكن متأثراً بالاعاطفة لما تعاميت عن قول الله تعالى (عسى ربه
 ان يطلعكن) الصريح في اباحته تعالى لنيبه «ص» طلاقهن فكيف يا ترى يجتمع هذا مع دعواك
 العصمة لمن من الذنوب وهل يعقل ان يقدم النبي «ص» ومن وصفه الله تعالى (وانك اعلى خلق
 عظيم) على طلاق نسائه ومن لم يستن اليه اساءة متناهية في الفظاعة فكيف يجتمع هذا مع دعوى
 العصمة لمن كما تقتضيه تلك الآن لم تع (يا استاذ) خطاب الله تعالى لزوجات رسوله «ص»
 (ومن يقتل منكن الله ورسوله فان الله اعد المحسنات منكن) خاصة لا لكل نسائه وزوجاته
 لوضوح دلالة هذه الآية على ان في زوجاته «ص» من لم تقتل الله ورسوله «ص» وان فيهن غير
 محسنات بدلالة قوله تعالى في ذيل الآية «منكن» فلو كن معصومات من الذنوب لكان الخطاب
 بما يناسب من قوله تعالى «فانقن القانتات لله ورسوله وانقن المحسنات» ولما لم يقل هذا وقال على
 سبيل التبعيض في صدر الآية وذيلها بقوله «منكن» علما انهن خارجات عن منطوق آية التطهير من
 كل الذنوب كأن تأثر بالنعرة قد اصم اذنيك وحال بينك وبين ان تسمع قول الله تعالى في نساء
 نبيه «ص» عسى ان يبدله ازواجاً خيراً منكن مسلمات مؤمنات الآية «الم تر ان الله تعالى قد
 حكم بوجود نسوة خير من زوجات نبيه «ص» في عصر نسائه قبل ان يتزوج بهن رسوله «ص»
 ولا قائل بطهارة هاتيك المعاصرات لزوجات رسول الله «ص» من الذنوب ولم يدع احد العصمة
 لمن ابدأ فهل يا عاقل «لو لم تكن من الاعاجم» ترى ان غير المعصومات من الذنوب قطعاً في
 عصر زوجاته «ص» خير من نسائه «ص» لو كن داخلات في آية التطهير من الرجس كما يؤهم هذا
 المتعصب المزدول الذي زاد الموضوع وضوحاً وفرق وضوح وكان في فني عن هذا الوضوح واما قوله
 تعالى «وازواجه امهاتهم» فهو من الأدلة الواضحة على تفضيل سيد الانبياء (ص) وتعظيمه وليس
 في ذلك ما يشعر بشي من الفضل والتعظيم لمن وهكذا قوله تعالى (يا نساء النبي لستن كأحد
 من النساء) تعظيم وتفضيل لسيد الانبياء «ص» لا سيما ان الآية قد اشترطت ذلك بالتقوى منهن
 بدلالة قوله تعالى في آخر الآية (ان اتقين) فالشرط بعد لم يحصل فالشرط مثله فاية فضيلة في
 هذا لمن ولان (ان) الشرطية في لغة العرب انما يؤتى بها للدلالة على ان ما بعدها جائز الوقوع
 وجائز عدم فلا تفيد الجزم بالوقوع وان ابتغيت المزيد في عدم دخول نساء النبي «ص» في آية التطهير
 فهل معي لنقف على قوله تعالى خاطباً زوجات نبيه «ص» «وقرن في بيوتكن» فلو كن معصومات
 (يا استاذ) لما خافت ام المؤمنين عائشة (رض) هذه الآية ولما خرجت من بيتها هاتكة لحرمه
 النبي «ص» وصريحة مطنة لحرب نفس الرسول «ص» يوم الجمل وقد علمت قول النبي «ص» يا علي

حربك حربي وسلمك سلمتي على ما حكاه الثقات من حفاظ السنة فهم الحاكم في مستدر كره والذهبي
 في تلخيصه من جزئه الثالث في باب فضائل علي «ع» صحيحاً على شرط البخاري ومسلم ومنهم
 المحب الطبري في الأرياض النضرة من جزئه الثاني في الباب نفسه وابن عبد البر في الاستيعاب في
 ترجمته لمي من جزئه الثاني وعرفت فيه قول النبي «ص» (يا علي لا يحبك الا مؤمن ولا يبغضك
 الا منافق) على ما اخرجه مسلم في صحيحه ص ٢٨٠ من جزئه الثاني في باب فضائله «ع» والترمذي
 في صحيحه من جزئه الثاني في الباب نفسه والمصنف في اصابتة ص ٢٧١ من جزئه الثاني في
 ترجمته لمي (ع) وابن عبد البر في الاستيعاب صفحة ٤٧٢ من جزئه الثاني في الباب نفسه ودع عنك
 هذا كله فتعال معي إلى قوله تعالى مخاطباً عائشة وحفصة ^(١) من زوجاته «ص» فقد صغت قلوبكما
 فقد اثبت عليها العصيان «فاين يا ترى بعد هذا تكون عصمتها من كل الذنوب فان قلت فعلم
 يدل هذا القول (ان تتوبا إلى الله) فيقال لك ان ذلك لا يشمر بشيء من التوبة بل فيه اشارة إلى
 عدم تحقيقها بقريئة المقابلة في قوله تعالى (وان تظاهرا عليه) ولان (ان) الشرطية في علم المعاصي
 لا تفيد الجزم بالوقوع بل تفيد الشك بوقوع ما بعدها فكل هذا وامثاله دلائل واضحة على ان
 الآية لا تريد زوجات النبي «ص» ولا ينطبق عليهن شيء منها على أنه تعالى لو أراد الأزواج فيها
 لكان الخطاب في الآية بما يصلح للأنثى بقوله (منكن ويظهر كن) لأن هذا هو المناسب
 كما في غيرها من آيات خطاب أمهات المؤمنين فتذكر الخطاب فيها خاصة دون غيرها من آيات
 النساء اوضح دليل على خروجهن عن منطوق آية التطهير اترى ان الله تعالى كان عاجزاً من اتيانه
 كذلك لو أراد نساء نبيه «ص» أفهت يا حضرة (الاستاذ) كيف اخرج الله نساء نبيه «ص» من
 الآية اخراجاً ولم يعطهن منزلة هي فوق منزلتهن فكيف تريد انت ان ترقى بهن إلى مكان
 لا يليق بهن وفوق مستوى منزلتهن وهل حكمتك هذا الا من قبيل من يقول «قال الله واقول»

- (الاخبار الواردة في علي عليه السلام) -

تقول ان الاخبار والاحاديث التي استدل بها على امامة علي واطمان اليها صاحب السقفة
 لا اطمئن انا اليها وان كان رواها فلان وخرجها فلان فاننا لا ننظر إلى من روى وقال ولكن
 ننظر إلى ما قال واحاسب كل راو ومؤرخ الحساب الدقيق

- (الميزان في قبول الحديث عند العلماء) -

أقول عرف الذين أوتوا العلم ان في العلوم علماً يقال له علم الدراية وفي ذلك العلم يبحث الباحث
 عن احوال سند الحديث ومنته من الصحيح والحسن والموثق والمرسل والمضمر والمرفوع والمقطوع
 (١) راجع ص ١٠٤ من صحيح البخاري في باب اذا حرم طعامه وقوله تعالى (يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله
 لك) من جزئه الرابع

والمتواتر والآحاد والمشهور والمقبول والجيد والقوي وما شهد صحيح السند بصحته ثبوت معناه وهناك علم آخر يقال له علم الرجال وهو ما يبحث فيه عن رواة الأحاديث الواردة عن النبي «ص» من حيث الأحوال التي لها دخل في قبول الحديث ورده وتمييز رواته عند الشك وقد ألف العلماء قديماً وحديثاً مؤلفات عديدة في هذين العلمين تمكنوا بواسطتهما ان يعرفوا سند الحديث ومثله وضعفه وصحته وتشخيص رواته ككون الراوي ثقة أو عدلاً أو مجبول الحال وهذا هو الميزان المتبع عند علماء المسلمين اجمعين في قبول الحديث وعدم قبوله وهذه هي الطريقة المتبعة عند جميع الملل والنحل من غير المسلمين في الحكم على الأخبار بالصحة أو الفساد أما الطريق الذي اختلقته من طينتك في قبول الحديث ورده فهو لا يتفق مع طريق المسلمين بوجه ولا غير المسلمين من سائر الأديان مجال لأنك لا تنظر إلى ما روى ولا تعرف عنه بحسب الموازين الموضوعة في هذا الشأن وإنما تنظر إلى ما روي وقال فان وافق ذلك هواءك وشيطانك كان مقبولا عندك وإن كان راويه ابليس بل وان كان ما يرويه مخالفاً للقوانين الشرعية والأحكام الاسلامية ومخالفاً للقرآن ولكل ما جاء به النبي (ص) الأمين مما نقله الينا الثقات الدول من المحققين ووصل الينا متواتراً أو مستقيضاً وذلك حيث لا ميزان لديك في ضبطه ولا معيار ترجع اليه في رده أو قبوله إلا هوى نفسك وليس لهوى النفس طبعاً ما يقيدها أو يربطها كما هو المفروض في تمبيرك فأنت تسير على هواءك في ذلك كله إلى ما شاء لك هواءك وهذه الطريقة لم يبتكرها أحد اليوم غيرك «يا استاذ» لانا لم نجد في علماء السنة وحفاظها من المتقدمين منهم والمتأخرين بل ولا في جهالها وحقائنها من لا يرجع إلى ذينك العلمين في قبول الأخبار أو عدم قبولها اجتهداً أو تقليداً والذي يشهد عليك في هذا اعترافك حيث قلت انك ما فاتحت عالماً أو جاهلاً من أهل مذهبك بهذا الشأن إلا أنك انكر عليك ذلك وساء ظنه بعقيدتك واتهمك في دينك لأن رأيك هذا في قبول الخير ورده لا يرتضيه عباد الأوثان فضلاً عن ذوي الأديان لأنه لا بد لهم من ميزان يرجعون اليه في دينهم وقبول احكامهم ولا يمتدحون فيه على الرأي والهوى وما تشتهي النفس وما تشاء فأنت بهذا ونحوه تريد أن تدس في الدين الاسلامي باسم الاسلام من العقائد الالهيية ما يباه جميع الأديان السماوية وغير السماوية لا (يا استاذ) مهلاً مهلاً لا قطش جهلاً إذ «لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي» فان انكارك لكل فضيلة جاءت في علي (ع) أو آية تزلت في امامته (ع) لا يتوقف على القائل لك هذه القذيفة في صلب الدين وقلب الشريعة وروح الايمان لتستطيع منه عمده الرفيعة ولا يتوقف على قفعتك بالشنان وصرير حنقك بالأسنان لأننا قد عرفنا بفضك للوصي ومناوذك لآل النبي «ص» وعرفنا نشأتك والبيئة التي تعيش فيها وعرفنا الفكرة الاموية المتغلغلة في دماغك التي تظهرها دين آونة وأخرى في مصر لتغرس في اعماق قلوب العامة بغض علي عليه السلام وبنيه «ع» بأساليبك

المختلفة كما كان يفعل معهم (ع) سلفك «الصالح» في الزمن الدابر ولا هم لك سوى درس فضائلهم وامانة مناقبهم ولا شغل لديك إلا إحياء ما اظهره آل أبي سفيان وآل زياد ومروان في المصيرين وما يتبعهما وغيرهما ضد الوصي وآل النبي «ص» بعد ان امانته السنون ودرست آثارها القرون مثلك «كمثل الذي استوقد ناراً فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون»

(كلمة في امير المؤمنين على عليه السلام) -

ولتعلم (يا استاذ) ان الذي انكرت عليه آثاره الجمة وفضائله التي لا تحصى ولا تعد وأسأت اليه اساءة يستمر شومها سرمداً اكبر شخصية عرفها التاريخ بعد رسول الله «ص» ومن الصعب جداً على كاتب معها كان كبيراً ومهما كان بليغاً أن يحيط علماً بهذه الشخصية التي هي نفس رسول الله (ص) بنص آية المباهلة وكاشف الكرب عن وجهه (ص) والمفدية بنفسه ان هذه النفس المبقرة الكبيرة نفسية عظيمة قدسية ما تقربت (يا استاذ) يوماً - ما في حياتها الى اللات والعزى ومناة الثالثة الاخرى ولا سجدت لضم قط ولا عبت غير الله الا يكفي هذا في فضلها وقدمها وعلو شأنها وسوددها وحسبك في شرفها وغزارة علمها انها لم تفت يوماً ما بغير ما أنزل الله ولا اعترفت على نفسها بان لها شيطاناً يعويها

وان الناس افقه منها حتى المخدرات في الحجال وما فرت قط يوم فر غيرها عن رسول الله «ص» في كل زحف ولا سأت احداً ابدأ في حل أية مشكلة من المشاكل الدينية والاجتماعية والسياسية فعلام إذن كل هذا الاغراض والاجحاف في حقها وعلام كل هذا التضليل عنها

وانت وان انكرت آيات فضله وبالنسبة في الانكار حتى تجاوزت اقصى حدوده إلا أنك لم تأت بزيادة على غيرك من اعدائه (ع) وسريدي اطفاء نوره من مصباحه وماذا يؤثر في نفس رسول الله «ص» الذي انكر اعداؤه فضله حسداً وطعماً وكنتم أوليائه فضله خوفاً ورفقاً وقد ظهر له ما بين هذين الحالين ما طبق الحافقين نعم «يا استاذ» أنت تنكر ما لهذه الشخصية من المزايا والحاصل التي لم ينلها غيره من أصحاب رسول الله «ص» جماء خوفاً على عروش سقيتهك من الانهدام ولكن ليس من الايمان بالله ورسوله «ص» ألا فكبر هذه الشخصية ولا تعظمها وليس من الدين الا نؤمن بها إيماناً قوياً يستحقه تلك الشخصية العظيمة عند الله وعند رسوله (ص) وعند المؤمنين اجمعين ولا يهمننا غيظ العدو البغيض وكيف لا نؤمن بفضلها وعلو شأنها ونحسب نسمع رسول الله (ص) يقول لابنته الصديقة فاطمة (ع) يا فاطمة ان الله اطلع على اهل الارض فاختار منهم رجلين احدهما ابوك والاخر بعلك على ما حكاه الحاكم في مستدركه صفحة ١٢٩ من جزئه الثاني صحيحاً على شرط البخاري ومسلم وتقول فيه ام المؤمنين عائشة (رض) كما في

صفحة ٢٠٢ من شرح النهج من الجزء الأول (أن علياً عليه السلام خير الخلق والخلق وأقربهم عند الله وسيلة) واني لا اكلفك أن تؤمن بما آمنت أنا به (لكم دينكم ولي دين) ولكني اكلفك أن تتجرد عن كل عاطفة تعبت بك ولا تقبل مع الهوى فتأتي بالحقائق شوهاً بوهاً وأنا من الذين يعلمون أنك ممن يستعظم التصديق بآياته البينات وقبيل أقصى ما لديك من جهد في تغيير صورها وتكذيبها -
 - (قول الفيلسوف طاربل في علي عليه السلام) -

ولكن شتان بين قولك أيها الصالح الأُموي في تلك الشخصية التي ما عرف قدرها النواصب والحوارج واضرابهم من أدياء الاسلام المنتحلين لأحكامه حيث قلت وقالوا انه لا فضل لها ولا فضيلة ولا هي بشي. وبين ذلك فيلسوف المسيحي توما كاربل حيث يعلّي على العالم أجمع قوله « أما علي فلا يسعدنا إلا أن نحبه ونعشقه » فانه فتى شريف القدر كبير النفس بفيض وجدانه رحمة وبراً ويتلظى نجدة وحاسة ، وكان اشجع من ليث ، ولكنها شجاعة مزوجة بركة ولطف ، ورأفة وحنان « وشتان بين قواك وبين جبران خليل جبران النصراني حيث يقول « في عقيدتي أن ابن ابي طالب كان أول عربي لازم الروح الكلية وجاورها وسامرها وهو أول عربي تناول شفتاه صدى اغانيها فرددها على مسمع قوم لم يسموا مثلها من ذي قبل فتأهوا بين مناهج بلاغته وظلمات ماضيهم فمن أعجب بها كان اعجابه موثقاً بالفطرة ومن خاصه « كالخضرمي واضرابه » كان من أبناء الجاهلية - مات علي بن أبي طالب - شهيد عظمته ، مات والصلاة بين شفتيه ، مات وفي قلبه الشوق إلى ربه ، ولم يعرف العرب حقيقة مقامه ومقداره حتى قام من جيرانهم الفرس اناس يدركون الفارق بين الجوهر والخصي »

فاذا كان هذا ما كتبه هؤلاء المشاهير من غير المسلمين في الأدب والتاريخ في شذرة من بذر ونقطة من بحر في فضل تلك الشخصية التي أعجبت النوع البشري بأسره بما اشتملت عليها من صفات ومؤهلات وإذا كان هذا ما تكلم به أولئك الأجانب عن دين الاسلام من مآثره ومقاماته (ع) فما بال الخضرمي وغيره من المنتسبين إلى الاسلام يقفون موقف النكران والجهود تجاه تلك الآيات البينات والآثار النيرات ولو انك فجدت عن كل عاطفة تمس الحقائق بسوء ونحلت من قيود العصبية وقسكت بالحرية وتزعت الأغلال الثقيلة من عنقك كما فعل أولئك الفلاسفة عند تمرينهم لتلك الشخصية لسبق لسانك إلى اختيار ما ذكنا ولا يصح لك قطعاً ان ترمي هؤلاء بانقلبوا لتكون كلماتهم الذهبية الخالدة على جهات الدهور بمر العصور لا وزن لها ولا قيمة أو تقول كان من الهين عليهم ان يرسوا تلك الكلاب ارسالاً دون أن يكون لهم من التاريخ ما يصح أن يستمدوا عليه ويكون دليلاً لهم على صحة ذلك التصريح بحمل الثناء والمديح كما لا يجوز لك أن ترميهم بقصر الباع وقلة الاطلاع في التاريخ أو تقدفهم بالعصبية والتزوير عليه أو تلزمهم بالتبصيص حول المروش

والتيحان أو تقول في هؤلاء المفكرين بانهم من البله المغفلين لا يزنون الأشياء بموازين التدقيق ولا ينظرون إلى الحقائق بمنظار علمي متين لأنه لا هلة بينهم وبين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام لكي يتصبرا فيه لا سيما ان طقوسهم الدينية تخرج عليهم النطق بتلك الجمل الذهبية او ما هو دونها في أي شخص كان من اهل الاسلام ولكن وجدانهم الحي وشعورهم الحساس اياها عليهم الا الاصحار بالحقيقة وان ارفعوا بها أنفسهم ونحسوا من قومهم لأجلها ما لا يستطيعون حمله فالاستاذ يريد ان يستسلم للضلالات التي كان يتخبط بها جماعة في القرون المظلمة وينقاد لها انقياد الأعمى لا يرى أمامه إلا العاطفة ولا يصبر إلا النصره التي يزرع تحت جورها ويثن من ثقل قيودها ويريد ان يلبس ذلك الثوب السهل البالي الذي كان يلبسه سلفه (الصالح) فيقف جاحداً كاتماً لفضائل تلك الشخصية الكريمة على الله وعلى رسوله «ص» ولكنك معها وقفت موقف الانكار والجحود فإنك لا تريد لها إلا تمظيها وإجلالاً وتكريماً وإكباراً فهذا الجاحظ يجدثنا في كتابه البيان والتبيين وذلك ابن ابي الحديد يروي لنا في شرح النهج صفحة ٤١٤ من جزئه الثاني فقالا (وتنقص ابن لعبد الله بن عروة بن الزبير علماً عليه السلام فقال له ابوه والله ما بنى الناس شيئاً قط إلا هدمه الدين وما بنى الدين قط شيئاً فاستطاعت الدنيا ان تهدمه الم تروا لي علي كيف يظهر بنو مروان من عيبه وذمه والله لكأنما يأخذون بناصيته رفهاً إلى السماء وما تروى ما يندبون به موتاهم من التأيين والمدح لكأنما يكشفون عن الجيف انتهى

احياؤه عار على امواتهم والمبتون مسبة للغاير

﴿الاستفهاد بقول عائشة﴾

تقول وقد استغربنا ذلك من السقيفة وانه متى كانت أحاديث عائشة واقوالها مقبولة معتبرة في نظرك حتى تستدل بها ولكن المناقشة تدور حول الرواية عن عائشة عن النبي (ص) (من احب اليك قال فاطمة ومن الرجال قال علي) وهذا كذب صريح الخ أقول إن استغرابك من استدلال السقيفة بحديث عائشة دليل على جهلك باصول المناظرة وقلة معرفتك بأداب الرد ومن كان هذا شأنه فليس له النزول في ميدان الرد والخوض مع العلماء بين منطقتي النقض والابرام ألم تعلم أن احتجاج الشيخ المظفر بحديث عائشة كان لأنه من الحجبة عليك لا الك لأنك ترى قولها الحق وحكمها الفصل وتراها «من اهل البيت الذين اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا» وإلا فإن صاحب السقيفة اجل وأعلى من أن يخفى عليه عدم حجبة قولها في كل ما تقول وتروي إلا إذا كان حديثها متققا عليه بين الفريقين فيكون حجة لصحة ثبوت معناه بذلك الاتفاق كما في حديث المقام لا لأنه حجة في نفسه

أما الحديث المذكور فقد أخرجه حفاظ السنة في صحاحهم فمنهم الحاكم في مستدرسكه والذهبي في تلخيصه صفحة ١٥٥ من جزئه الثالث في ذكر مناقب الصديقة فاطمة عليها السلام بنت رسول الله (ص) وصحاه على شرط البخاري ومسلم والحجة في هذا على الفريقين لا في سواه لانه من المجمع عليه بين المسلمين اجمعين اما ما اورده «يا استاذ» وحكمت بصحته من حديث ان احب الناس إلى رسول الله (ص) عائشة ومن الرجال ابوها فهو من الشواذ ومن آحاد الخبر غير متفق عليه فهو كذب باطل لا أصل له وان رواه البخاري في صحيحه لانه بما انفرد الخصم بنقله فلا حجة فيه على خصمه واما حكمك بكذبه مع انه من المتفق عليه فلذلاته صريحاً على أن الخلافة حق من حقوق علي امير المؤمنين (ع) دون غيره وذلك لأن الأحب إلى النبي (ص) لا شك في انه احب الناس إلى الله والأحب إلى الله وإلى رسوله (ص) لا شك في انه اتقى الناس فهو اكرم الناس عند الله وفي القرآن (إن أكرمكم عند الله اتقاكم) والاتقى احق بامامة الامة من غيره فعلي احب الناس عند الله وكل من كان أحبهم عنده فهو اتقاهم لديه وكل من كان اتقاهم لديه فهو اكرمهم عنده وكل من كان اكرمهم عنده فهو امام الناس عند الله فعلي (ع) امام الناس عند الله والحديث دليل الصغرى والآية دليل الكبرى

- (آية وانذر عشيرتلك الاقربين) -

تقول الرواية المشهورة عن رسول الله (ص) في تطبيق هذه الآية ليست كما ذكرها صاحب السقيقة ولا فيها هذه الزيادات الضعيفة انتهى وبالسقيقة انتهى .
اقول يعرف كل ناقد خبير وبجائته بصير ان في علم المنطق دليلين احدهما دليل البرهان والآخر دلائل الجدل وهذان الدليلان هما اللذان يرجع اليهما الخصمان في فصل الخصومة ورفع النزاع وعندهما تنقطع سلسلة النزاع بين المتخاصمين وحد الأول ما تساوى فيه الخصمان لكونه من الاصول الموضوعة معلوم الحجة بين الفريقين يرجعان اليه ويقفان عنده ويتخضعان لحكمه وحد الثاني ما كان ثابت الحجة عند احد الفريقين فانه ليس له بد من الجري على مدلوله والأخذ بنطوقه بعد قيامه عليه وهذان الدليلان هما المتباعدان عند المسلمين وغير المسلمين في مقام المناظرة ولا ثالث لهما ابداً والكن «الاستاذ» الحضرمي عدل عن طريق المنطق وشذ عن سبيل المسلمين وغير المسلمين من جميع الملل والنحل في ردوده كافة واتخذله طريقاً خلقه من طينته (والذي خبت لا يخرج الا لكدا)

والطينة السوداء من خبثها هيات تبيض سجايها

فان اردت كلمة حق تنفض من حولك غبار الباطل الخاسر فاربأ بنفسك من الاستماع لغير الحجة والتي سمك وانت شهيد

أما الحديث الذي اورده صاحب السقيقة فقد أخرجه بالفاظه جمع كثير من حملة الآثار النبوية

من ثقات اهل السنة ، كابن اسحاق وابن جرير وابن حاتم وابن مردويه والي نعيم والبيهقي في سننه وفي دلائله والشطي والطبري في تفسير سورة الشعراء من تفسيريهما الكبيرين وحكاها ايضا صاحب منتخب كثر المال بهامش الجزء الخامس من مسند احمد عن ابن جرير صفحة ٢٤ وصححه ويقول ابن كثير في البداية والنهاية صفحة ٣٩-٤٠ من جزئه الثالث من الطبعة الاولى لما تواتر (وأندر عشيرتك الأقربين) جمع النبي «ص» اهل بيته فاجتمع ثلاثون فأكلوا وشربوا فقال من يضمن عني ديني وموايدي ويكون معي في الجنة ويكون خليفتي في اهلي إلى أن قال فقال علي «ع» انا اكون وزيرك عليه فأخذ برقبة علي وقال ان هذا اخي ووصي وخليفتي فيكم فاسموا له واطيعوا فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب (ع) قد امرك ان تسبع وقطيع لطي «ع» واورده محمد حسين هيكمل الكتاب المصري المعروف في كتابه حياة محمد ﷺ صفحة ١٠٤ من الطبعة الاولى وقد حذفه من الطبعة الثانية تأثراً بالمطافة واخرجه ايضا الطبري في صفحة ٦٣ من تاريخه من الجزء الثاني بطرق مختلفة وارسله ابن الاثير ارسال المسلمات في الجزء الثاني صفحة ٢٢ من كامله والحاكم في مستدركه صفحة ١٣٢ من جزئه الثالث والذهبي في تلخيصه وصحجاه على شرط الشيخين والحاازن في ص ١٠٥ من تفسيره من جزئه الخامس والبنوني في تفسيره بهامش الجزء الخامس من تفسير الحازن صفحة ١٠٥ واحمد بن حنبل ^(١) في صفحة ١٥٩ من مسنده من جزئه الاول والسيوطي في الدر المنثور صفحة ٥٧ من جزئه الخامس والطبري في الرياض

(١) وقد أخرجه عن كل من اسود بن عامر عن شريك عن الأنعمش عن المنهال عن عباد بن عبد الله الأسدي والاول قد احتج به البخاري ومسلم في صحيحيهما وقد سمع شعبة عندهما وسمع عبد العزيز بن ابي سلمة عند البخاري وسمع عند مسلم زهير بن معاوية وحماد بن سلمة روى عنه في صحيح البخاري محمد بن حاتم بن بزيع وروى عنه في صحيح مسلم هارون بن عبد الله والناقد وابن ابي شيبة - والثاني احتج به مسلم كما في الجزء الأول ص ٤٤٦ من ميزان الذهبي - والثالث احتج به البخاري في عدة مواضع في صحيحه منها في باب التيمم ص ٥٠ من جزئه الأول - والرابع احتج به البخاري في صحيحه في كتاب التفسير في تفسير سورة حم السجدة ص ١٢٢ من جزئه الثالث ونقله الذهبي في الميزان ووضع على اسمه رمز البخاري ومسلم اشارة إلى احتجاجهما به ص ٢٠٤ من جزئه الثالث والخامس هو عباد بن عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي احتج به البخاري ومسلم في صحيحهما مع اسماء وعائشة بنتي ابي بكر وروى عنه في الصحيحين كل من ابن ابي مليكة ومحمد بن جعفر بن الزبير وهشام عروة كما في ص ٩٨ من تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني من جزئه الخامس

النضرة صفحة ١٦٨ من جزئه الثاني وابن كثير في تفسيره صفحة ٣٣١ من جزئه الثالث ولكنه ابهم وبدل وغير فافتضح فوضع مكان قوله «ص» هذا أخي ووصي وخليفتي فيكم انه «ص» قال «كذا وكذا» ليسوه على الناس الحقيقة بنصاً لاوصي «ع» وآل النبي «ص» ونقله الامام أبو جعفر الأسكاني المعتزلي في كتابه نقص العثمانيه صرحاً بصحته كما في صفحة ٢٦٣ من المجلد الثالث من مرقح النهج لابن ابي الحديد طبع مصر وارورده الحلبي في باب استخفافه واصحابه في دار الارقم صفحة ٣٨١ من جزئه الأول من سيرته الحلبية وحكاه محمد حنين هيكمل ايضاً في العموم الثاني من الصفحة الخامسة من ملحق عدد (٢٧٥١) من جريدته (السياسة) الصادر في ١٢ ذي القعدة سنة ١٣٥٠ هـ كما نقله من العموم الرابع صفحة ٦ من ملحق عدد (٢٧٨٥) من الجريدة نفسها عن كل من مسلم في صحيحه واحمد في مسنده وعبد الله بن احمد في زيادات للسند وابن حجر الهيتمي في جمع الفوائد وابن قتيبة في عيون الاخبار واحمد بن عبد ربّه في العقد الفريد ومحمد بن حجر الجاحظ في رسالته عن بني هاشم والامام ابي اسحاق النخعي في تفسيره ونقل هذا الحديث ايضاً جرجس الانكليزي المشهور في كتابه المسمى (مقالة في الاسلام) وقد نقله إلى العربية « البرستاني » الذي سمي نفسه « هاشم العربي » في صفحة ٧٩ من ترجمة المقالة ولاشتهار هذا الحديث فقد ذكره جماعة من مستشرقى الافرنج في كتبهم الافرنسية والانكليزية والألمانية واختصره المستشرق المعروف توماس كارليل في كتابه « الابطال » وقد اخرجوه ايضاً بهذا المعنى جماعة آخرون من اهل الاثبات وفضائل الحديث كالمقدس في المختارة وسعيد بن منصور في السنن واخرج الامام احمد في اول صفحة ٣٣١ من مسنده من جزئه الأول حديثاً عن ابن عباس يتضمن هذا النص في عشر خصائص كانت لعلي «ع» لم تكن لغيره من الصحابة اجمعين كما وقد اخرج هذا الحديث النسائي عن ابن عباس في صفحة ٦ من خصائصه العلوية واخرجه الحاكم في صفحة ١٣٢ من مستدركه والذهبي في تلخيصه من جزئه الثالث وصححه على شرط الشيخين وان اردت المزيد فعليك بمراجعة الجزء السادس من كتاب كثر العمال فانك تجده بنقل الحديث (٦٠٠٨) في صفحة ٣٩٢ عن ابن جرير والحديث ٦٠٤٥ في صفحة ٣٦٩ عن احمد في مسنده والمقدس في المختارة والطحاوي وابن جرير وصححه والحديث (٦٠٥٦) في صفحة ٣٩٧ عن ابن اسحاق وابن جرير وابن أبي حاتم وابن مردويه وأبي نعم والبیهقي في شعب الايمان وفي الدلائل والحديث (٦١٠٢) في صفحة ٤٠١ عن ابن مردويه والحديث (٦١٥٥) في صفحة ٤٠٨ عن احمد في مسنده وابن جرير وايضاً في المختارة واخرجه صاحب منتخب الكنز في صفحة ٤١ إلى ٤٣ بهامش الجزء الخامس من المسند والحجة في هذا كله لانه متفق عليه فلا يجوز العدول عنه إلى سواء واما ما اوردته « يا استاف » من الرواية وزعمت انها

صحيحة فباطلة غير صحيحة وكفى في بطلانها وانتعالها انها غير متفق عليها وكل ما لم يتفق عليه الفريقان لا يصح الاحتجاج به على الفريقين في شيء فبالله عليك هل يتجرأ مسلم عاقل على ان يحكم بكذب هذا الحديث الصحيح الثابت بالقطع صدوره عن الرسول «ص» ويخاصم رسول الله «ص» ويكون حرب الله وينسب السخافة إلى اقوال رسول الله «ص» وإذا كان هذا الحديث معلوم الثبوت في صحاح السنة واكبر حفاظها ومتفقاً عليه بين المسلمين اجمعين فاي وزن يأتي لجأزفتك يا حضرمي وتحكمائك الفاسدة التي توحى اليك عصبيتك المبغوضة وتوجيه حقدك على النبي «ص» وآله «ع» الحديث نص في خلافة علي «ع» بعد النبي «ص» لأنه «ص» جعله خليفة على الاكابر من بني عبد المطلب وأمرهم بالطاعة له وليس للامامة معنى غير هذا وإذا كان خليفة في بني هاشم المصطفين من الخلق اجمعين كما مر كان خليفة في غيرهم بالاولوية القطعية ولقيام الاجماع على عدم القول بالفصل «ويجادل الذين كفروا بالباطل ليدحضوا به الحق واتخذوا آياتي وما انذروا هزوا»

-- (حديث الاخوة) --

تقول اما الاخوة فليست خاصة بالنبي وعلي لأن المؤمنين كلهم اخوة «إنما المؤمنون اخوة» فالمؤمنون كلهم اخوان رسول الله «ص» الخ

أقول ان اردت أن المؤمنين كلهم اخوة إنهم اخوة في النسب - فواضح البطلان لاستلزامه بطلان التناكح بين المؤمنين أجمعين وهو خلاف ما قامت عليه ضرورة الدين وان أردت انهم اخوان النبي «ص» لا في النسب بل في الايمان والفضل فإن أردت المساواة بينه وبين جميع المؤمنين في الايمان والفضل فباطل وغير صحيح أيضاً لثبوت أنه أفضل المؤمنين أجمعين وأكثرهم إيماناً وأعظمهم ثواباً فإذا بطل هذا وذاك ثبت أن النبي «ص» أراد بهذه الاخوة أن يميز علياً «ع» من سواه من المؤمنين أجمعين في مراتب الايمان والفضل والتقوى وما كان رسول الله «ص» وهو سيد الأنبياء ليقول باطلاً أو ينطق مهملًا وإنما أراد بتلك الاخوة التي جعلها بينه وبين علي عليه السلام أن ينزه الناس على فضله عليه السلام وسابقته وجلالة قدره وعظيم إيمانه وعلو مقامه ورفيع شرفه وكبير منزلته وأنه ليس ممن يرتاب في افعاله وأقواله ولا يعترض على مقالته وان أمر علي عليه السلام أمره «ص» وحكمه «ع» حكمه «ص» وأنه «ع» خليفته «ص» في أمته فهو يريد بذلك أن ينوه باسمه «ع» ويبين للأهل فضله وعلوه وتعاليه - ومساواته له في صفاته وأن نفس علي «ع» مثل نفسه «ص» إلا فيما خصه الدليل من النبوة والأفضلية ويؤكد لك ذلك ما أخرجه البخاري في صحيحه صفحة ٣٩ من جزئه الثالث في باب

عمرة القضاء عن النبي (ص) انه قال لعلي انت مفي وأنا منك فانه لم يقله لغيره ولكن العذر المبغض لعلي امير المؤمنين (ع) يقول الاخوة ليست خاصة بالنبي وعلي (ع) فيطعن في النبي (ص) صريحاً ويعلم في تكذيبه (ص) إعلنا ثم انه إذا كان المؤمنون كلهم اخوة النبي (ص) كما تزعم فما الوجه با ترى في تخصيص النبي (ص) اخوته لعلي (ع) دون غيره من سائر الناس وفيهم من هو مثله (ع) في النسب كأخيه جعفر وفيهم من هو أقرب منهما نسباً كعمه العباس وهما اكبر سنأ من علي (ع) وفيهم عمه سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب ولم يجعله اخا لنفسه فهل ترى لذلك وجهاً غير انه (ص) اقربهم في الفضل اليه وادناهم منه في كل ذرية خطيرة وانه أفضل الصحابة جمعا لذا تراء جعله منه بمنزلة هارون من موسى إلا النبوة التي خست به (ص) والغريب من هذا الحضرمي وأصحابه انك تراهم يفخرون بكلمة « اذ يقول لصاحبه لا تحزن » الأمر الذي يتساوى فيه استعمال هذه الكلمة بين المسلم والكافر والانسان والحيوان والحجر والمدر ويملأون اشداقهم بادعائهم انها تدل على افضلية أبي بكر (رض) من غيره ومع ذلك يزعمون ان تخصيص النبي (ص) لعلي بالاخوة من بين الصحابة أجمعين لا يدل على افضليته من غيره ولا يدل على انه امام الامة وخليفته الأول

— (آية الغار لا دلالة فيها على الفضيلة لابي بكر (رض)) —

لا سيما ان آية الغار لا دلالة في شيء منها على الفضل فضلا عن الأفضلية اما كلمة « ثاني اثنين » فإن المراد منها انه الثاني في العدد مطلقاً كما تقول زيد ثاني عمرو فانه لا يدل على أن عمرو ثاني زيد في الفضل ولا يفهم هذا من الجملة في اي محاورة ولسان على ان الظاهر من الآية ان الثاني هو النبي (ص) لأنه هو الذي يقول لصاحبه لا تحزن فلو دل على الفضل لكان النبي (ص) ثاني ابي بكر (رض) في الفضل وهو واضح البطلان واما كلمة « اذ يقول لصاحبه » فليس فيه دلالة على الفضل لأن كلمة صاحب لا تشير بشيء من المدح وليست من الفاظه لغة ولا عرفاً وهي تطلق على المسلم وغيره والحيوان وغيره وقد نسب الله في كتابه كفرة قريش إلى صحبة نبيه (ص) « ما بصاحبكم من جنة » « وما بصاحبهم من جنة » « وما صاحبكم بمجنون » فلو دل على الايمان فضلا عن الفضل وفلا عن الأفضلية لدل على الايمان والفضيلة لكفرة قريش وذلك معلوم البطلان وقوله « لا تحزن » هي عن الحزن فإن كان حزن ابي بكر (رض) طاعة فكيف بعقل ان ينهى الله ورسوله (ص) عن الطاعة وان كان معصية فأبي فضيلة للعاصي على معصيته والقول بأن حزنه كان على النبي (ص) من اوضح الباطل اذ لو كان الأمر كذلك لما نهى الله تعالى عنه فبالنهي يستكشف عدمه ولا يعارض بقوله تعالى في قصة ابراهيم وموسى (ع) (لا تخف) لأن العلم بمعصية ابراهيم وموسى (ع) يخرج النهي عن ظاهره وابو بكر لم يكن

معصوماً بل لم يدع له احد العصمة ابداً فلا سبيل إلى المقايضة بينهما (ع) وبينه لعدم وجود علة المساواة فيه واما كلمة (معنا) فإن الضمير فيها مخصوص بالنبي (ص) وقد استعملت فيه (ص) للمعظم واستعمال الجمع في المفرد شائع في لغة العرب ونازل في القرآن وهو أكثر شيوفاً من استعماله في التنثية فيجب حمله على الاعم الاغلب في الاستعمال وهو يدل على عدم دخول صاحبه معه فعلى من يقول بدخول صاحبه معه التذليل بادلة مقبولة بين الفريقين وانى لهم بذلك والامامية وهم نصف المسلمين في المعنى لا تعرف ذلك وتشك فيه لا سيما بعد ملاحظة ما في صدر الآية من القرينة اللفظية على ارادة خصوص النبي (ص) وهي الضمير في قوله تعالى (فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا) فخص نبيه (ص) بنصرة الله وحده ولم يشرك معه احد وهي المعية الكبرى منه تعالى لنبيه (ص) فقرينة السياق وظهور اتحاد المتعاطفات في الحكم دلائل واضحة على انها تريد النبي (ص) وحده وقوله تعالى (اذ اخرجه) آية ثانية على ان الخاف عليه من الذين كفروا المحتاج إلى معية الله بالنصرة له هو مخرجهم وحده وهو رسول الله (ص) لا سواه ولو سلمنا جدلاً ان كلمة «ها» هنا قد استعملت في التنثية ومع ذلك لا يدل على شيء من الايمان فضلاً عن الفضيلة وفضلاً عن الأفضلية المزعومة وفي القرآن «ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم ولا ادنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم أين ما كانوا» واما قوله تعالى «فانزل الله سكينته عليه» فظاهر الآية انها نزلت على النبي (ص) وحده بقرينة قوله تعالى في ذيل الآية «وأيدته مجنود لم تروها» لظهور اتحاد مرجع الضميرين وان الرسول (ص) هو المؤيد بالجنود وهو الذي نزلت السكينة عليه دونه وإلا لنزلت على ابي بكر (رض) كما نزلت على المؤمنين في غزوة حنين بقوله تعالى «فانزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين» فلم يكن لياوي مؤمني حنين في انزال السكينة عليه فكيف يكون افضلهم ومن الخطأ الفاضح ان يقول قائل باختصاص السكينة في الآية بابي بكر (رض) لاستغناء الرسول (ص) عنها وانما قلنا بخطأه بدليل قوله تعالى «فانزل الله سكينته على رسوله» الصريح في عدم استغناء النبي (ص) عنها ولو سلمنا جدلاً فقصارى ما قدل على مساواته لمؤمني حنين فلا تدل على افضليته منهم وترجيحهم عليهم بل ولا على فضيلة خاصة بل ولا على فضيلة ابداً بقرينة قوله «لا تحزن» كما سر تحقيقه فتذكر مفهوم تلك الآيات واضح وهو لا يتفق مطلقاً مع ما يدعيه هؤلاء من الفضل لصاحبه (ص) فكيف يا ترى ترقى منزلة هي فوق منزلته حتى صار افضل المؤمنين والآية لا تلوح على وجود فضل له لائحة ولا تشتم منه رائحة

ثم انا نأتيك «يا استاذ» من طريق لا يمكنك ان تاري فيه ونقول لك اترى ان الله تعالى كان يجيلاً فلم ينزل السكينة على ابي بكر (رض) كما انزلها على المؤمنين في غزوة حنين ولم يغفل

بما عليهم أو كانت أبو بكر «رض» لا يلبق بانزال السكينة عليه ولم يكن مساوياً لغيره من مؤمني حنين فعلم ما في قلبه فصرفها عنه فإن قلت كان مجيلاً فلم ينزل السكينة عليه وهو الجواد الكريم كفأك خزني وكفر وخروج عن الاسلام وان قلت ان ابا بكر «رض» لم يكن لانفلاً لا تزالها عليه فقد اثبت عدم مساواته للمؤمنين في غزوة حنين فكيف يلبق ان يكون امام المؤمنين وخليفة المسلمين اجمعين هذا ما لا يمكن ولا يكون

(القول في الوراثه) -

تقول اما الوراثه فان كانت وراثه مال فعلي ليس بوارث له مع عمه العباس وان كانت وراثه نبوة فليس بعد رسول الله «ص» نبي الخ
أقول يزيد بالوراثه وراثه الامامه دون النبوة والرسالة لا سيما بقريته قوله (ص) ويكون وصيي وخليفتي فيكم لأن النبي «ص» كان إماماً وهادياً وواجب الطاعة على الناس اجمعين فهو الوارث لهذه المنزلة منه «ص» لا سواء على انه ليس من شك بين المسلمين عامة في ان الأقرب إلى النبي «ص» هي ابنته الصديقة فاطمة «ع» والعباس عمه وعلي ابن عمه من الأبوين فعلى اصول الامامية وما تقرر عليه اجماع اهل البيت «ع» ان ابن عم من الأبوين يمنع العم من الأب لأن المتقرب إلى الميت بسببين احق به من المتقرب بسبب واحد فيكون الوارث للنبي «ص» والقائم مقامه بعد لحرقه بالرفيق الأعلى هو ابن عمه امير المؤمنين «ع» أما على قول غيرهم فلأن الصديقة فاطمة «ع» كانت تدعو الناس إلى خلافة ابن عمها واحتجبت على القوم في خطبتها المشهورتين اللتين يروجهما المؤلف والمخالف وقد حكاهما احمد بن ابي طاهر وكان في العقد الثالث من الهجرة في كتابه بلاغات النساء صفحة ٢٣-٣٤ وحكماهما ابن ابي الحديد في شرح النهج صفحة ٨٠-٨١ ٨٢-٨٧-٩٣-٩٤ من جزئه الرابع ولأن العباس قد اعترف بذلك لابن اخيه علي «ع» فإنه قال له يوم توفي النبي «ص» يا ابن اخي مديك لأبيكم فبقول الناس عم رسول الله «ص» بايع ابن اخيه فلا يختلف عليك اثنان فأجابه علي عليه السلام اولها فيري هكذا نقله المؤرخ ابن قتبية في الامامة والسياسة صفحة ٣ من جزئه الأول وابن عبد ربه في العقد الفريد صفحة ٧٢ من جزئه الثالث اما بنو هاشم وهم الصفة من قريش فلم يخالف احدهم علناً عليه السلام وكلامه اعترفوا له بالخلافة بعد النبي «ص»

(حديث لا نورث) -

ثم من اين علمت (يا استاذ) ان العباس هو الوارث لأموال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذا الحديث يثبت الوراثه لعلي عليه السلام والحجة فيه لأنه من المجمع عليه بين أهل الاسلام

بجلاف غيره فإنه مختلف فيه فلا حجة فيه ولو اغمضنا النظر عن هذا كله فإن قوله تعالى (الذي أولى بالمؤمنين من أنفسهم إلى قوله تعالى وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين) يدل بوضوح على أن الأولى بيوث النبي (ص) هو علي عليه السلام لا سواء لانتفاء أولوية العباس بيوثه على فرض صحتها بانتفاء أحد الوصفين في الآية عنه وهو الهجرة كما لا يخفى على من له أدنى مسكة - على أن توريثك للعباس أموال النبي (ص) مناقض لما أجمع عليه أهل السقيفة من منعهم فاطمة بنت رسول الله (ص) ميراثها من أبيها واختلقوا عليه حديثاً مناقضاً لكتاب الله وما شرعه من الفرائض إذ زور خصوها المانع لها عليه (ص) (نحن معاصر الأنبياء لا نورث) ليتسنى لهم دفعها عن حقها وتراثها على ما أخرجه البخاري في صحيحه في باب غزوة خيبر صفحة ٣٦ من جزئه الثالث وفي أول كتاب الفرائض صفحة ١٠٥ من جزئه الرابع وأخرجه مسلم في باب قول النبي (ص) لا نورث من كتاب الجهاد صفحة ٧٧ من جزئه الثاني وفي القرآن (بوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين) الشامل لرسول الله (ص) وغيره من جميع الناس ويقول الكتاب في خصوص إرث الأنبياء عليهم السلام «ورث سليمان داود» وقال تعالى «يرثني ويرث من آل يعقوب واجعله رب رضياً» فإما أن تقول إن النبي (ص) يرث كغيره من الأنبياء عليهم السلام أو لا فإن قلت يرث فقد نسبت الافتراء إلى أبي بكر (رض) وعزوت إليه الكذب على سيد الأنبياء عليهم السلام وتناقضت أقبح تناقض إذ حكمت في صفحة ٤٢ من ملفقاتك بأنه حاشاً لأبي بكر (رض) أن يختلق حديثاً على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «وهو الصديق الأكبر» وحكمت في صفحة ١٠ من ترهاتك بأنه لا يجوز لأهل القرون الأولى أصحاب رسول الله (ص) أن يقدموا على وضع الأحاديث في حين أن الواضح لحديث «نحن معاصر الأنبياء لا نورث» هو أبو بكر رضي الله عنه وقد أقره الصحابة على هذا الوضع فكيف زعمت أنهم لا يقدمون على الكذب عليه وهم سمعوه يلعن الكذابة عليه فإن قلت لا يرث فقد كفرت بصريح القرآن لأنك قرأه بأمره منك لولا العسى أنه حكم بتوريث الأنبياء عليهم السلام وغير الأنبياء (ع) من سائر الناس وتناقضت أيضاً إذ قلت إن الوارث له العباس همه أفهمت أيها المتناقض المبطل كيف أنك تكتب ولا تشعر ما تكتب وكأنك لا تعلم بأنك ستؤاخذ عن كل ما تقول وتكتب أو كأنك تلي خرافات أحلامك وسخافات آرائك على أناس قد خيم الجهل بين أظنانهم فإن قلت أن المراد من الميراث في الآيات ميراث العلم والحكمة والنبوة فيقال لك أولاً أن هذا مناقض لقولك فليس بمعد رسول الله (ص) نبي وكل متناقض مبطل

وثانياً لو كانت النبوة والعلم والحكمة مما نورث مطلقاً لم يكن على وجه الأرض إلا الأنبياء

«ع» والعلماء والحكماء إذ الميراث لا يجوز أن يكون لواحد من الورثة دون الآخر فأول من خلق الله تعالى هو نبينا آدم «ع» فلو ورث أولاده نبوته وعلمه لوجب أن يكون جميع اولاد آدم «ع» انبياء وعلماء وحكماء وكذلك أولاد أولاده إلى يوم القيامة ولكنك أنت أيها الاستاذ أيضاً نبياً لأنك أيضاً من اولاده اللهم إلا أن تقول بخروجك عنهم ويقابل هذا الحكم بأن ورثة نبينا «ص» سيد الأنبياء «ع» قد ورثوا منه النبوة والعلم والحكمة فهم أنبياء على زعمك فلا يجوز لك أن تقدم أباً بكر «رض» عليهم ولو وافقناك على خلافتك مع أنت الميراث حقيقة في إرث المال لغة وعرفاً فلا يصرف إلى غيره عند إطلاقه إلا مع القرينة وقوله تعالى (يرثي) صريح في إرادة إرث المال لا سيما بعد ملاحظة قوله تعالى في آخر الآية (واجعله رب رضياً) وما قبلها من قوله تعالى (وإني خفت الموالي من ورائي وكانت امرأتي عاقراً) لأن من ورث النبوة يكون رضياً طبعاً والذي خاف عليه من الموالي أن يرثوه بعده هو ماله وتراثه لا علمه ونبوته لأنها بما لا يرثه الموالي من ورائه قطعاً أما حديث لا نورث فكذب وانتعال لا أصل له مع أنه من آحاد الخبر المناقض لآية ميراث الأنبياء «ع» ليس التقابل بينهما لو سلمناه جدلاً من تقابل العام والخاص حتى يخصه ويقضي عليه مع أنه لا يقيد تخصيصاً لعموم الكتاب لو كان صحيحاً فضلاً عما إذا كان باطلاً مناقضاً لصريحه وذلك لأن صريح الآية يقتضي نورث الأنبياء بصورة عامة (يرثي ويرث من آل يعقوب) والحديث الموضوع بصريحه يقتضي عدم التوريث مطلقاً وبدون استثناء (نحن معشر الأنبياء لا نورث) وبين النفي الكلي والایجاب الكلي قباين كلي

-(الوصاية ومعناها)-

نقول اما الوصاية فلا ادري على ماذا كان علي وصياً أقول ان الذي لا يدري لا ينبغي له أن يدخل فيما لا يدري ويركب رأسه وهو لا يدري ولهذا السبب نفسه اوقعت نفسك في الفخ من حيث لا تدري نعم «يا استاذ» إن الوصية في الأصل مطلقاً هو الوصل وفي القرآن (يوصيكم الله في أولادكم) وقال تعالى (ووصينا الانسان بوالديه احساناً) ومعناه في العرف أنت يصل المرصي تصرفه بعد الموت بما قبله أي تصرف كان فالوصي إذا اطلق فلا يراد به إلا الاولى بالتصرف في شؤون الموصى بما كان له التصرف فيه في حياته وفي هذا دلالة واضحة لولا معنى البصيرة على أحقية علي «ع» بالتصرف في كل ما كان النبي «ص» له التصرف فيه كما هو صريح الحديث وهذا هو معنى الخلافة العامة والامامة المطلقة بعد النبي «ص» ولهذا ترى عائشة (وهي

اعرف منك بمواقع كلام العرب) تجاهلت هذه الرواية عند سائلها إذ علمت دلالة ذلك ابلغ الدلالة وأقواها على خلافته «ع» بعد رسول الله «ص» فهذا البخاري يحدثنا في صحيحه صفحة ٨٣ في باب الرضايا من جزئه الثاني عن ام المؤمنين عائشة «رض» ان جماعة ذكروا عندها ان علياً كان وصياً لرسول الله «ص» فقالت متى أوصى اليه ولاخفاً. دلالة الحديث دلالة صريحة على ان النبي «ص» قد أوصى اليه وإلا فمن أين علم أولئك النفر من أصحاب رسول الله «ص» ان علياً كان وصي رسول الله «ص» لو لم يكن قد أوصى اليه برأى منهم ومسمع واستفهام عائشة لا يدل على انه ما أوصى اليه وعدم العلم بالشيء ليس علماً بعدم بل ولا يكون دليلاً على أنه ما أوصى اليه

- (برز اليمين كلمة الى الشرك كلمة «١») -

تقول إن قصة عمرو بن عبد ود أشبه منها بقصة رأس الغول في فتوحات اليمن وعلى فرض صحتها فمن هو عمرو ولو سلمنا بصحة هذا الحديث فأين الدليل منه على خلافة علي «ع» الخ أقول أما واقعة الخندق فقد ذكرها القرآن وأروها المؤرخون من أهل السنة كابن الأثير والطبري والحلي «٢» في سيرته الحلبية وغير هؤلاء من أئمة التاريخ عند السنة . أما عمرو فهو ابن عبد ود العامري «يا استاذ» وهو المعروف بفارس بلبل قد اقتحم الخندق وأصبح مع المسلمين في صعيد واحد فأتى عن جنوده فزاعت من المسلمين الابصار وبلغت قلوبهم الحناجر من الخوف والاضطراب كما نطق به القرآن فأخذ يحول بين الصفيين ويقول هل من مبارز وانضم المسلمون بعضهم إلى بعض وتقرسوا برسول الله «ص» وكادوا يسلبونه إلى العدو فدعاهم رسول الله «ص» يومئذ إلى مبارزته ثلاثاً وكان فيهم أبو بكر وعمر «رض» فلم يجبه منهم أحد خوفاً وفرقا إلا علي بن أبي طالب «ع» فبرز اليه فقتله وكفى الله المؤمنين القتال به «ع» فبافه عليك أي القصتين أشبه بقصة رأس الغول في فتوحات اليمن أمي قصة الأحزاب المعلومة الثبوت عند المسلمين عامة أم قصة العريش يوم بدر أجل انما شابهت قصة الخندق قصة رأس

(١) اما هذه الكلمة فقد اعترف بثبوت صحتها عن النبي «ص» جماعة من العلماء المحققين عند السنة منهم الفضل بن روزهان في كتابه المار ذكره في الحديث الحادي عشر من احاديث امامة علي «ع»

(٢) راجع اواخر صفحة ٣١٨ من جزئه الثاني في هذه الواقعة لتعلم انها ليست شبيهة بقصة رأس الغول في فتوحات اليمن كما يزعمه العدو لأمير المؤمنين علي «ع»

القول عند الحضرمي فلاشتاها على الفضيلة الكبرى لمحي (ع) دون غيره ولو كانت هذه القصة واردة في صاحب العريش لما شابهت قصة رأس الغول قطعا ولتلقاهما «الاستاذ» بكل فخر وترحاب لذا تراء بفتخر كثيراً بقصة صلاة أبي بكر «رض» الكاذبة التي اشبهت بوجودها وجود العنقاء ويمنج بها على خصمه في اثبات امامته ويوردها مكررة في عدة مواضع من كتابه مثله مثل الجمل «الروث ينعث والورد يؤذبه»

أما دلالة هذه الواقعة على خلافته فلمشيت اشجعينه من جميع الصحابة وبلا استثناء لا في هذه الواقعة فحسب بل في كل واقعة قاتل النبي «ص» فيه أعداءه ما عدا تبوك حيث استخلفه فيها على المدينة وكان روعي فداء قد جدد فيها أنف الشرك بالذل والشار وعصب راس المشركين فيها بالحزبي والعار ففرى بسيفه هاهم وفرى الذئاب اسلامهم وأورثهم الكرب والبلاء إلى يوم الانقضاء والامام يجب ان يكون شجاعا وبطلا مغواراً بل يجب أن يكون أكل من جميع الرعية في سائر الصفات ومنها الأشجعية وهي منتقبة عن أبي بكر «رض» وغيره والعقل كالنقل متفقان على اعتبارها في الامام على الامة أما إذا كان جباناً ضميماً في ميدان القتال ويضطرب خوفاً وفرقا من ظله وخياله ولا يستطيع مقاومة عدو واحد حتى قرنه وقرن غيره معه بجمل فلا يؤمن من وقوع الوهن في جيوش المسلمين إذا حمي الوطيس واسفرت النتيجة عن هزيمة امامهم او استسلامه للأعداء لفرط ما يلحقه من الخوف والاضطراب وأما قوله «ص» برز الايمان كله إلى الشرك كله فهو من النصوص الصريحة على خلافته «ع» لأن النبي «ص» قد اعطاه بهذا القول اعلا مراتب الايمان حتى كأنه الايمان كله ومن كان بهذا الوصف يجب أن يكون اتقى الناس والاتقى اكرم عند الله والأكرم عند الله لا شك في أنه احق بامامة الامة وحفظ الحوزة

وأما قواك فقد قتل من هو اشجع منه واشهر واكفر في ساحات الحروب فأشبهه بقول القاتل «النار حارة محرقة والشمس مشرقة» فمن يتنازع في الفاظها إلا ان الشأن كل الشأن في اثبات المدعى ودون اثباتها تسكب العبوات فعدم حوقك للدليل على هذه المزمة السائبة دليل على الكذب والانتحال الأمر الذي لا يخفى على أولي الأبواب وقد فأنك يا «استاذ» أن تتمثل بقول ابن أبي الحديد في احد علوياته حيث يقول

فنى لم يعرق فيه تيم بن مرة	ولا عبت اللات الحبيثة اعصرا
ولا كان معز ولا غداة براءة	ولا عن صلاة أم فيها مؤخرا
ولا كان يوم الغار يهفو جنانه	حذاراً ولا يوم العريش تسعرا

✽ غزوة خيبر ✽

تقول لا يلزم إذا دفع رسول الله (ص) راية الحرب إلى رجل في غزوة أن يكون دليلاً على خلافته وأما محبة علي لله ورسوله (ص) ومحبة الله ورسوله (ص) لعلي فليست مختصة به بل أنها مشتركة

أقول هذه صورة أخرى من صور التمويه التي تمثلها لقراء كتابك ونقمة أخرى غير تلك النغمات التي تضرب عليها من ذي قبل وأسننا نستغرب ذلك منك إذا علمنا أنك من المولعين في الاسترسال في الشهوات في سائر أعمالك معها كلفك الأمر من التغيير في صور الحقائق وبمن يجعل أغراض الشخصية وأهواء النفسية أصلاً يسير عليه في كتابه نعم لا نستغرب منك هذا الرأي إذا عرفنا أنك لا تعتمد في أحكامك إلا على الأقوال المزيفة ونحن لا نريد أن نندب عليك شيئاً سوى كتابك الذي ملأته جهلاً ومناقضات قبيحة وتروحات فظيعة الأمر الذي أفقد عليك رأيك واسقط كتابك من ميزان الأعمال الصالحة فعلام «يا استاذ» تعتمد على القول الباطل من غير فكر وتعميص ولماذا لم تترك عواطفك المذهبية ليكون ضميرك طاهراً نزيهاً وفلك حراً وفكرك مطلقاً ورأيك محتوماً أليست الثقافة في عصرنا الحاضر تخرج عليك الانقياد إلى التقاليد البالية والآراء السقيمة والنتائج المعيبة

أما حديث الراية يوم خيبر فهو من الأحاديث المتواترة عند المسلمين عامة وقد أخرجه البخاري في صحيحه في باب فضائل علي (ع) صفحة ١٩٧ من جزئه الثاني ومسلم في صحيحه صفحة ٢٧٨-٢٧٩ من جزئه الثاني في الباب نفسه والعسقلاني الشارح لصحيح البخاري في ص ٣٢٤ من جزئه السابع من فتح الباري من طبعة سنة ١٣١٩ هـ بمصر القاهرة والترمذي في صحيحه صفحة ٢١٤ من جزئه الثاني والحاكم في مستدركه صفحة ١٠٩ من جزئه الثالث والعسقلاني في أصابته صفحة ٢٧٠ من جزئه الثاني من طبعة سنة ١٣٢٥ هـ وابن عبد البر في استيعابه صفحة ٤٧٢ من جزئه الثاني في ترجمة علي (ع) وأخرجه أحمد في مسنده صفحة ٣٥٣ من جزئه الخامس من حديث بريدة الأسلمي والخللي الشافعي في السيرة الحلبية صفحة ٣٥ من جزئه الثالث والسيد أحمد زيني دحلان في السيرة النبوية بهامش الجزء الثاني صفحة ١٩٩ من السيرة الحلبية وابن كثير في البداية والنهاية صفحة ١٨٥ من جزئه الرابع وغير هؤلاء من مؤرخي السنة وحفاظها فلا سبيل إلى إنكاره

وخلاصة هذه الغزوة على ما سجلها التاريخ أنه لما كان يوم خيبر أخذ الراية أبو بكر (رض) فجمع إليه ففتح والكا... من بعد ذلك... فرجع ولم يفتح فقال النبي (ص) لا عطي الراية غداً إلى رجل يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله كزار غير قرار لا يرجع حتى

يفتح فأعطاهما علياً وكان الفتح على يده فقوله «ص» لاعطين الراية غداً إلى رجل يحب الله
ورسوله «ص» نص في خلافته بعد الرسول «ص» لدلالته على ان هذه الملكات والصفات لم
تكن في أبي بكر ولا في عمر «رض» ولا في غيرهما من الصحابة اجمعين وإذا كان كذلك دل
ابلق الدلالة على افضليته عليه السلام من أبي بكر وعمر «رض» والأفضل احق بالولاية العامة
من غيره عقلاً ونقلاً ولولا اختصاص علي «ع» «يا استاذ» بأقصى مراتب المحبة لله والرسوله «ص»
وعند الله وعند رسوله «ص» لزم اخراج جميع الصحابة وغيرهم عن هذه المحبة او لغوية التخصيص
وعبثية الكلام من سيد الأنبياء «ص» واعقل العقلاء الذي لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحي
يوحى وكل ذلك مما لا يليق بمنصب النبوة فلا يجوز حمل كلامه عليه فإذا بطل هذا وذاك ثبت
اختصاص علي «ع» بغاية هذه المرتبة وأنت إذا لاحظت قوله «ص» كراير غير فرار ذلك
ذلك على انتفاء هذين الوصفين عن أبي بكر وعمر «رض» واشعرك بفرارهما وعدم كونهما وثبوت
ذلك كله في علي «ع» خاصة كما ان في تلافيه علي «ع» واستيفائه ما فرط به ابو بكر وعمر
«رض» من واجب الجهاد والاقدام دلالة واضحة على امتيازهم «ع» عليهما «رض» وانفراده
بالفضل كله على من سواه ولا بماراة في ان اقصى غاية المدح والتعظيم هو محبة الله والرسول
«ص» والأحب اليهما احق بالخلافة بل لا تجوز لغيره لقوله تعالى (ان اكرمكم عند الله اتقاكم)
والأحب اليه لا شك في انه اكرم الناس عنده واما قولك واما محبة علي لله والرسوله ومحبة الله
ورسوله اعلي فليست مختصة به بل انها مشتركة فايين فساداً من دعوى مسيلة الكذاب اذ لو
كانت هذه المحبة موجودة من غيره «ع» لها او ثابتة منها لغيره «ع» لما خصها اعلاها واقصاها
في علي «ع» دون غيره ثم ابن دليلك على اشتراك غيره معه فيها وما هو البرهان العلمي الذي
اعتمدت عليه في ادخال غيره معه فيه ليصدقك الناس في مزعمتك الزائفة فالله تعالى ورسوله
«ص» قد خصا علياً «ع» بتلك المحبة ولم يدخلوا معه داخلاً ولا داخلة ولا دخيلة والغبي المتعصب
يطعن في الله وفي رسوله «ص» صريحاً ويقول (بل انما مشتركة) (ولا تحسبن الله غافلاً عما
يعمل الظالمون)

-(حديث المنزلة) -

أنت تكذب (يا استاذ) هذا الحديث واضعاف امثاله من احاديث رسول الله «ص»
المقطوعة لأنها واردة في فضل علي «ع» وناسة على خلافته بعده «ص» وتطلب من رسول الله
«ص» الاسباب الموجبة لهذا التشبيه البعيد بين هارون «ع» وعلي «ع» وتقول هارون «ع»
اخر موسى «ع» وعلي ليس اخا رسول الله «ص» وهارون نبي مرسل وعلي ليس كذلك

وهارون (ع) توفي قبل موسى (ع) وعلي (ع) توفي بعد رسول الله (ص) وهارون (ع) أكبر سناً من موسى (ع) وعلي أصغر سناً من رسول الله (ص) ثم لم تكتف بهذا الجعود حتى أخذت تسخر وتستعزى بقول رسول الله (ص) شأن المستهزئين به (ص) من مشركي قريش حتى أنزل الله فيهم قرآناً (إنا كفييناك المستهزئين) فقلت وعلى فرض أن علياً بمنزلة هارون (ع) فيقتضي أن يكون العباس من النبي (ص) بمنزلة اسحاق من يعقوب مهلاً (يا استاذ) أنه ما دام في الناس علماء شُبِّوا على إطلاق العقل من وثاق التقليد الأعمى وتركوا السير وراء شفتنة الأسلاف فدرسوا الدين دراسة صحيحة لا يحوم حولها شائبة ولا خيال فإنهم سينكرون عليك هذه الآراء الزائفة وينذرون الناس كي ينقوا فتنها ولا ينطلي عليهم مكرها وفسق باطلها وسوء عاقبتها. فهل ترجو من هؤلاء أن تقع أبصارهم على كتابك المنطوي على مزامم تضع مكان التقوى فسوقاً ثم يمرون عليها مرور الكرام فلا وهمروا لك لا يدعون ممها ينقش في النفوس الزاكية والقلوب الطاهرة وإن وصفهم الواصف بالحقول والجود والاستسلام للدعة

ربك قل لي يا استاذ ما الذي تراه دعاك إلى إنكار حقيقة أجمع عليها المحدثون والمؤرخون كلهم أجمعون أليس المدار في تحقيق جل المسائل على الأحاديث فلا سبيل لك في الإنكار عليها إلا أن تردّها بطن في سندها أو تبين أن العقل السليم لا يقبلها وينفيها فهل مشيت في هذا السبيل المعقول الذي يمشي عليه الراسخون في العلم فتعرضت أسند الأحاديث الواردة في خلافة علي أمير المؤمنين (ع) وخاصة هذا الحديث الذي أثبت أن النبي (ص) قال له (ع) أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي كلاكل ذلك لم يكن منك ولكنك قنيتي مرضاة قوم لا يؤمنون ويتخيل اليك أنك بلغت في البيان إلى أن تنكر الحق فيذهب هباء منثوراً وتشير إلى الضلال فيستقبله الناس بكل إكبار وإجلال

إن حديث المنزلة من الأحاديث المتواترة عند المسلمين أجمعين فقد أخرجه البخاري في غزوة تبوك ومسلم في باب فضائل علي (ع) وابن ماجه في باب فضائل أصحاب النبي (ص) والترمذي في باب فضائل علي (ع) من أجزاء صحاحهم وحكاها صاحب الجمع بين الصحيحين في فضائل علي (ع) وفي باب غزوة تبوك والحاكم في مستدركه في باب فضائل علي (ع) واحمد بن حنبل في مسنده صفحة ١٧٣-١٧٥-١٧٧-١٧٩-١٨٢-١٨٥ من جزئه الاول صفحة ٣٢ من جزئه الثالث وصفحة ٣٦٩-٣٨١ من جزئه السادس وغير هؤلاء من أئمة الحديث الذين لا معول فيه إلا عليهم ولولا ثبوت الحديث وصحته لما أخرجه أهل الصحاح في صحاحهم لا سيما البخاري فإنه يقتضب نفسه عن مناقب علي (ع) وخصائص الأئمة من ولده (ع) اغتصاباً ويرفعها أرواقاً لذا فإنه لم يخرج لهم في صحيحه إلا القليل النزر

وهذا معاوية قد كان اماماً (١) الفئة الباغية والعدو البغيض اعلى امير المؤمنين (ع) الذي حاربه ولعنه على منابر المسلمين حين ماتوا وامرهم بلعنه في دبر كل صلاة وفي جائر الأوقات (بالرغم عن نصبه ومعاداته وحربه) لم يحدد حديث المنزلة ولا كابر فيه محمد بن أبي وقاص عندما قال له (ع) فيما اخرجه مسلم في باب فضائل علي (ع) في الجزء الثاني من صحيحه ، ما منعك ان تسب ابا تراب فقال اما ما ذكرت ثلاثا قلن رسول الله (ص) فلن اسبه لأن تكون لي واحدة منها احب الي من حمر النعم سمعت رسول الله (ص) يقول له وقد خلفه في بعض معازيه أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي فسكت معاوية وابلس وكف عن تكليف سعد وان أردت المزيد فخذ مني مضافاً إلى ذلك ان معاوية نفسه مع صلاته ورفاقته حدث بحديث المنزلة على ما نقله ابن حجر في صواعقه اثناء المقصد الخامس من المقاصد التي أوردها في الآية الرابعة من الباب الحادي عشر قال اخرج احمد أن رجلاً سأل معاوية عن مسألة فقال سل عنها علياً (ع) فهو أعلم قال جوابك فيها احب إلي من جواب علي (ع) قال بدس ما قلت لقد كرهت رجلاً كان رسول الله (ص) يغره بالعلم غراً ولقد قال له أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي وكان عمر إذا اشكل عليه شيء اخذ منه إلى أن قال ابن حجر واخرجه آخرون قال ولكن زاد بعضهم قم لا أقام الله رجلك وبها اسمه من الديوان إلى آخر ما نقله مما يدل على أن طائفة من أئمة الحديث غير أحمد أخرجوا حديث المنزلة بالاسناد إلى معاوية بن أبي سفيان فحديث المنزلة بما لا شك في ثبوته باجماع المسلمين على اختلاف مذاهبهم وتباين مشاربهم وإذا كان هذا ثابتاً في صحاح المسلمين أجمعين فلا عبرة بقولك (يا استاذ) واسقاطك لهذا الحديث الذي اسقطت نفسك من أجله في الحضيض واثبت للبلاد أن حكمك في معرفة الاسانيد وطرق الأحاديث حكم الجاهل من العوام الذين لا يفقهون حديثاً وإنما اسقطته عن الاعتبار لأنك رأيت بهاصرة عينك لولا مماها نصاً صريحاً في إمامة علي (ع) لا يمكنك التخلص منه إلا باسقاطه عن الاعتبار

وهكذا جرت عادتك في كتابك من تكذيب كل حديث واسقاطه إذا وجدته نصاً مخالفاً لما قامت عليه السقيفة من الباطل ظناً منك أن ذلك ممكن وهيئات هيئات ان تستقر السهائم بالأحكام وشمس الضمى بالغربال

وأما قولك ما هي الأسباب الموجبة إلى هذا التشبيه البعيد فدليل الغبي الجاهل بالساليب

(١) إلا أن (الاستاذ) الحضرمي لم يقتف هنا اثر امامه معاوية حيث خالفه فاسقط هذه الفضيلة العظمى اعلى (ع) عن درجة الاعتبار والحققها بالحرفات والقصص المدروعة في كتاب الف ليلة وليلة (ما يلاحظ من قول إلا لديه رقيب عتيد)

البلغاء وأهل المعرفة بالفصاحة من العرب وهو برهان جلي على تأثرهم بالعاطفة التي تستنزل
الوحي منها في سائر احوالك واطوارك والتي جعلتها مقبلاً علمياً تتوصل به إلى معرفة النتائج
(الصحيحة وكان الاصلح بك ان تلبث قليلاً قبل ان ترسل حكمك ارسالا وبدوت رشد
وتعرف ان ذلك لا يميزه لك الجامع الأزهر الذي تنسب اليه على ما بلغني موثقاً بانك «استاذ»
فيه وهنا اقف معك قليلاً للحساب فأقول لك ماذا تقول في قول القائل (زبد كالأسد) أفترأه
يربد أنه شبيه الأسد (في طول أذنيه وكثافة شعره وطول اظفاره وحدة أنيابه وبخر فمه
وكبر جثته وصغر سنه او كبره وانه يمشي على الأربع) فان قلت نعم كفاك جهلك خزيًا
وعاراً من الرد عليك وان رأيت وجه التشبيه هو كونه رجلاً شجاعاً وبطلاً مغواراً فقد عرفت
الأسباب الموجبة للتشبيه في الحديث بين علي (ع) وهارون (ع) وان رسول الله (ص) اراد
بذلك التشبيه أن يعطي علياً جميع منازل هارون في الصفات والمؤهلات لا في خصوصيات الذات
لكي يكون التشبيه بعيداً على ما ذهب اليه وممك فان ذلك لا يحتمله جاهل من جهال العرب
فكيف بك يا (استاذ) وقد اخبر القرآن العزيز عن جملة هذه المنازل التي تعاميت عنها فقال
تعالى حكاية عن كلمه موسى (ع) (رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من
لساني بقوموا قولي واجعل لي وزيراً من أهلي هارون أخي أشد به أزري وأمره في أمري
إلى قوله تعالى قد أوتيت سؤلك يا موسى)

- (منازل هارون (ع) من موسى (ع)) -

ومنازل هارون من موسى كثيرة يعرفها من رست قدماء في العلم دونك فليست هناك
فمنها انه وزيره وخليفته وواجب الطاعة على قومه (ع) فكذلك علي (ع) خليفة رسول الله (ص)،
وواجب الطاعة على أبي بكر وعمر وعثمان (رض) وغيرهم من هذه الامة ومنها انه شريكه في
تبليغ الدعوة - ومنها انه قوي به ظهره بمؤازرته وانصرته له ومنها انه اعلم أمته ومنها أنه
أفضلهم عند الله وعند رسوله موسى (ع) ومنها انه احبهم إلى الله وإلى نبيه موسى (ع) ومنها
أنه إمام أمته والقائم مقامه في غيبته فكل اولئك منازل هارون (ع) من موسى (ع) وقد
أعطاهما رسول الله (ص) علياً (ع) ولم يستثن منها إلا النبوة فقط بقوله (ص) (إلا أنه لا نبي
بعدي) أو قوله (ص) « إلا انك لست بنبي » على ما أخرجه الامام احمد في مسنده وقد جاء
تنصيصه عليه بالخلافة في حديث بضع عشرة فضيلة كانت لعلي (ع) لم تكن لغيره من الصحابة
اجمعين وأخرجه احمد في مسنده صفحة ٣٣٠ من جزئه الأول من حديث ابن عباس من قوله (ص) «
أنه لا ينبغي أن اذهب إلا وانت خليفة » وقد أخرجه بهذا اللفظ جمع كثير من حفاظ السنة
فمنهم الحاكم في مستدركه والذهبي في تلخيصه صفحة ١٣٤ من جزئه الثالث وحكما بصحته على

شرط البخاري ومسلم ومنهم ابن عبد البر في ترجمة علي (ع) من الاستيعاب وقال أنه إسناده لم يطمئن فيه أحد لصحته ووثاقته أقول يريد لم يطمئن فيه أحد من المسلمين لثبوت صحته ونقل الثقات له دون «الاستاذ» الحضرمي «لأنه يرى كل ذلك كذباً وانتحالاً لا أصل له» على أن قوله تعالى «ولقد آتينا موسى الكتاب وجعلنا أخاه هارون وزيراً» نص صريح بقربة الحديث على خلافة علي (ع) بعد رسول الله (ص) وأن الله تعالى هو الذي جعله وزيراً لرسول الله (ص) محمد بن عبد الله (ص) من بعده كما جعل هارون (ع) وزيراً لأخيه موسى (ع).

— (عربي سر الأبواب الأبواب على (ع)) —

تقول ان هذا الخبر كذب يعارض بما روي وصح ان النبي (ص) قال صدوا كل خوخة في المسجد إلا خوخة ابي بكر

أقول الكذب إنما ظهر في حديث الخوخة الباطل الذي لا أصل له وكفى في بطلانه انه لم يتفق على ثبوت صحته جميع أهل الإسلام ولو سلمنا جدلاً صحته فهو من الآحاد لا حجة فيه ولو تنزلنا لك فلا يعارض حديث سد الأبواب لأن الفرق بين الخوخة والباب كالفرق بين الشعرة والبعرة الذي لا يخفى على الجاهل وان خفي ذلك على (الاستاذ) الحضرمي فضل يتخبط في دياجير الجهل تحبط الأمل في القبة الظلماء فان الخوخة با هذا في الأصل واللغة كوة تودي الضوء إلى البيت على ما ذكره الفيروز ابادي في القاموس المحيط في مادة (خوخ) وغيره من أمثلة اللغة فإين هذا من الباب لكي يعارضه باختلاف الموضوعين لغة بنفي التعارض بين الحديثين فكيف ساع لك ان تحكم بالمعارضة بينهما وانت لا تفهم معنى المعارضة (ومن يضل الله فما له من هاد) أما حديث سد الأبواب إلا باب علي (ع) فقد أخرجه الحفاظ في صحاحهم فمنهم الحاكم في مستدركه والذهبي في تلخيصه صفحة ١٢٥ من جزئه الثالث وصححه على شرط الشيخين ومنهم ابن عبد البر في الاستيعاب في ترجمة علي (ع) ومنهم الطبري في الرياض النضرة في باب فضائل علي (ع) وغير هؤلاء من حملة الحديث عند أهل السنة والجمعة في هذا لأنه متفق عليه بين المسلمين عامة ولو تنزلنا لك كل ذلك النزول ووافقتك على المعارضة بين هذا الحديث وحديث الخوخة فالترجيح في حديث سد الأبواب بدليل إجماع الفريقين عليه واختلافهم في حديث الخوخة وهذا ما تقتضيه الأصول وقواعد الفن في باب التعادل والتراجع بين الأحاديث المتعارضة

— (عربي با على لا يجلبك الا مؤمن) —

تقول هذا الحديث أيضاً من الافتراء على رسول الله (ص) اذ لم يأت في كلام الله ان مبغض اي شخص من الناس فير الأنبياء يكون منافقاً

أقول اخرج الحديث مسلم في صحيحه في كتاب الايمان صفحة ٤٦ من جزئه الأول ورواه ابن عبد البر في الاستيعاب صفحة ٤٨٢ من جزئه الثاني في ترجمة علي عليه السلام عن طائفة من الصعابة ونقله الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد صفحة ٤١٧ من جزئه الثامن والبغوي في مصابيحہ صفحة ٣٠١ من جزئه الثاني وابن حجر في اصابته صفحة ٢٧١ من جزئه الثاني في ترجمة علي (ع) و اخرج الحاكم في مستدرکه صفحة ١٣٠ من جزئه الثالث وصححه على شرط الشيخين عن النبي (ص) انه قال من احب علياً فقد احبني ومن ابغض علياً فقد ابغضني واورده الذهبي في تلخيصه معترفاً بصحته على شرطها و اخرج الحاكم ايضاً في مستدرکه صفحة ١٢٩ من جزئه الثالث حديثاً صحيحاً فيه ما كنا نعرف المناهقين الا بتكذيبهم الله ورسوله والتخلف عن الصلوات والبغض لملي بن ابي طالب و اخرجه ايضاً ابن حجر الهيثمي في صواعقه صفحة ٧٥ والمحجب الطبري في الرياض النضرة صفحة ٢١٤ من جزئه الثاني

فالحديث صحيح لا ريب فيه ولا يضره طعن النواصب وجرح الخوارج بعد شهادة هؤلاء المحققين من اعلام السنة بصحته وانما طعن فيه الحضرمي ونسبه إلى الافتراء لصراحته في امامة علي (ع) بعد النبي (ص) من وجوه منها ان النبي (ص) جعل ايمان ابي بكر (رض) وغيره من الناس منوطاً بمودة علي (ع) وحكم انه لا ايمان لهم الا بحبه ووجوب المحبة يستلزم وجوب الطاعة لقوله تعالى (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) فعلق الله تعالى حصول المحبة على تحقق الطاعة ولازم هذا أن يكون ابو بكر (رض) وغيره مطيعين لعلي (ع) تابعين له وهو دليل امامته عليهم وفي الصحيح الذي اخرجه الحاكم في مستدرکه صفحة ١٢١ من جزئه الثالث والذهبي في تلخيصه وصرح كل منهما بصحته على شرط البخاري ومسلم عن النبي (ص) انه قال من اطاعني فقد اطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله ومن اطاع علياً فقد اطاعني ومن عصا علياً فقد عصاني وهذا الحديث بما لا ريب في صحته عند المسلمين اجمعين فهو يؤكد لك ما ذكرنا ومنها انه لا يجوز لأبي بكر (رض) وغيره ممن وجبت طاعة علي (ع) عليهم ان يكونوا أئمة عليه وهو دليل بطلان خلافة المتقدمين عليه عليه السلام ومنها ان الحديث يفهمه ومنطوقه يدل على أن الأفضل لا يجوز ان يكون مأموماً لفاضل فضلاً عن المقضول وقد ثبت أن طاعة علي (ع) واجبة على أبي بكر (رض) وغيره فوجب أن يكون علي (ع) أفضل منهم ومنها ان طاعة علي (ع) ثابتة عليهم ولازمة في رقابهم فلا يجوز العدول عنه إلى سواه لفساده وهو دليل بطلان خلافتهم ومنها أن النبي (ص) رتب الايمان على حبه والتفائق على بغضه وهو دليل نفاق معاوية ومحاربه ومريدي إطفاء نوره

واما قولك انه لم يأت في كلام الله ان مبغض اي شخص غير الانبياء يكون منافقاً فمردود

أولاً بالنقض بان نقول لك في اي موضع من القرآن حكم الله تعالى تفصيلاً بنفاق مبغضي الأنبياء
 «ع» وهذا كتاب الله عليك بسبر آياته فانك لا تجد آية تصرح بان مبغض الأنبياء «ع» منافق
 إذن فمن أين عرفت ان مبغضهم منافق ونقول لك ايضاً في اي موضع من الكتاب ذكر الله
 تعالى ان صلاة الظهر اربع ركعات ومثلها العصر والعشاء وان صلاة الصبح ركعتان والمغرب
 ثلاث ركعات فان تمسكت بغير القرآن في نفاق مبغضي الأنبياء «ع» واثبات كمية الصلاة
 فنحن ايضاً نتمسك في اثبات نفاق مبغضي علي «ع» بالقرآن والسنة اما السنة فقد تلونها عليك
 ما لم يكن في اذن سامعها وقر واما القرآن فيقول صارخاً (وما ينطق عن الهوى ان هو إلا
 وحي يوحى) وقال تعالى « واتزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم » الخطاب لرسول الله
 دون الوغد الطغام وقال تعالى « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » فالذي انشأ
 به رسول الله (ص) هنا وبينه للناس بما انزله الله تعالى عليه هو الحكم بنفاق مبغضي علي وحكمه
 هذا من الوحي الالهي الذي لا يجوز لمسلم عرف الله وعرف رسوله «ص» ان يرتكب خلافه

وثانياً لو سلمنا لك جدلاً الا ان ثبوت الشيء لا ينفي غيره فكونه لم يأت في القرآن ان
 مبغض اي شخص غير الأنبياء «ع» يكون منافقاً لا ينفي نفاق مبغض غير الأنبياء «ع» من
 آل رسول الله «ص» ائمة الهدى ومصابيح الدجى فان قولك زيد احمق جاهل مثلاً لا ينفي الجمل
 والحقاقتك عند من فهم لغة العرب وعرف موارد استعمالها وإذا كان كل ما لم يأت النصريح
 به في القرآن يكون باطلاً لا اصل له لزمك ان تقول ببطالان الدين واحكامه وانهدام اساسه
 وبنفيه وهو الكفر بعينه لأن هناك احكاماً كثيرة ضرورية من الدين لم تأت في كلام الله تفصيلاً
 وانما بينها رسول الله «ص» الذي انزل عليه القرآن ليبين للناس ما نزل اليهم فالقرآن انما جاء
 بكليات عامة وهي معظم ما نزل به وفصل بعض الأحكام وأحال الكثير من آياته على بيان
 النبي (ص) في احاديثه وسنته «ص» وبما بينه رسول الله «ص» للناس عامة في سنته قوله «ص»
 (يا علي لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق) وفي القرآن يقول الله تعالى « قل لا أسألكم
 عليه اجراً إلا المودة في القربى » ^(١) فهل باترى ان من المودة في القربى ان تبغض علياً «ع»
 وقسي اليه وتنكر كل ما له من فضل وفضيلة نعم « يا استاذ » لهذا السبب نفسه اجمع المسلمون

(١) هذه الآية نزلت في مودة قريش رسول الله «ص» بما اجمع المسلمون جميعاً على صحة نزولها
 فيهم وقد اخرجهم ابن حجر في صواعقه صفحة ١٠١ عن احمد في مناقبه والطبراني وابن ابي حاتم صاحب
 التفسير المعتمد على ما حكاه ابن تيمية في صفحة ٤ من جزئه الرابع من المنهاج واخرجه عن البغوي
 والعلابي ومن اراد المزيد فعليه بمراجعة كتابنا الايمان الصحيح في الرد على محمد اسعاف النشاشيبي
 (في الاسلام الصحيح)

جميعاً على كفر الخوارج حيث أبغضوا علياً فأنكروا ما هو الثابت من وجوب مودته بالضرورة من دين المسلمين وقد صرح البيهقي والبخاري وغيره من أئمة السنة أن وجوب محبتهم من فرائض الدين بل نص عليه الشافعي بقوله :

يا اهل بيت رسول الله حاكم فرض من الله في القرآن انزله

على ما حكاه عنه ابن حجر في صواعقه صفحة ١٠٤ من المقصد الثالث من الآية الرابعة عشرة من الباب الحادي عشر في فضائل اهل البيت النبوي (ص) فمنكر الضروري لا شك في أنه كافر ورجس نجس ولا ينفعه دعوى الايمان بالله ورسوله (ص) ما دام جاحداً للضرورة من دين الاسلام ولو جاز لك ان تحكم بايمان الخوارج وان أبغضوا علياً (ص) وتفرقوا إلى اللات والعزى بسببه لجاز لك ان تحكم بايمان من انكر وجوب الصلاة والحج والزكاة والجهاد في سبيل الله واستحل الخمر والزنى والمواطاة وقتل النفس المحرمة بغير حق وغير هذا وذلك من الواجبات والمحرمات الثابتة بالضرورة من دين النبي (ص) والقول بذلك مروق عن الاسلام كمروق الفته المارقة عن الدين مروق السهم من الرمية

وإذا كنت «يا استاذ» اجنبياً عن دين المسلمين وتجهل مسائله الضرورية فكيف ساغ لك أن تتطفل على الخوض في مسائله النظرية

لقد هزلت حتى بدا من هزالها كلاها وحتى استأما كل مفلس

وكان الأولى بك قبل ان تقوم بهذا الرد ان تقصد معلماً في الدين يعرفك ما اصوله وفروعه وما ادلته وما احكامه وآدابه وسائر علومه ليتسنى لك بعد ذلك القيام بالرد والتزيف والنزول في ميدان التمهيص لأننا نراك تتسكع في مجاهل اغلاطك وتتعثر بأذيال تواكيبك كمن يمشي مكباً على وجهه أو يسير والقيد في رجله

- (حديث الطبر) -

نقول قبل كل شيء نطالبك بصحة هذه الحكاية وهي اشبه بحكايات الف ليلة ليلة اقول ان شأن الباحث الورع بمن له دين ان يجد رأيه من كل ناحية ثم يتعرض لما عساه يقع في طريقه من احاديث الحفاظ وروايات المؤرخين وينقده بعلم وحكمة فيبين وجه مخالفته لكتاب الله والسنة ودلائل العقول أو يعارضه بما هو اصح سنداً وارجح وزناً ووضح دلالة ليصح لك ان تقول فيه (انه اشبه بحكايات الف ليلة ليلة) كل ذلك لم يقع منك ولم ترد على مزاعم خالة وتهكمات قبيحة ارسلتها في تلقيفاتك وتوهاتك كأنك تبعث بها إلى الصم البكم العمي الذين لا يعقلون ان حديث الطبر من الأحاديث الصحيحة المستفيضة إن لم تكن متواترة وقد أخرجه حفاظ

السنة في صاحبهم ففهم الحاكم في مستدركه صفحة ١٣٢ من جزئه الثالث وصححه على شرط الشيفين وحكاه الترمذي في صحيحه صفحة ٢١٣ والبغوي في ص ٢٠٢ من مصابيح من جزئه الثاني والطبري في الرياض النضرة صفحة ١٦٠ من جزئه الثاني وخرجه الحافظ الكنجي في مناقبه وقال قال الحاكم النيشابوري حديث الطائر يلزم البخاري ومسلما ان يخرجاه في الصحيحين فان رجاله ثقات وقال وقد اخرجه الحاكم عن ستة وثلاثين مصابيا قد نقلوه عن انس ثم قال والحديث مشهور وبالصحة مأثور انتهى

واذا كان هذا الحديث مع صحته واشتهاره اشبه بحكايات الف ليلة وليلة عندك (يا استاذ) فالمسلمون جميعاً يحلون هذا الحديث ونحوه من احاديث رسول الله (ص) عن المشابهة لحرفات النواصب وسخافات الحوارج وخزعبلات المبغضين لعلي امير المؤمنين (ع) الحديث نص في خلافة علي عليه السلام بعد النبي (ص) لدلالته صريحاً على ان ولياً احب الناس إلى الله وإلى رسوله (ص) والاحب اليها احق بخلافة الأمة من غيره ولهذا السبب نفسه صار هذا الحديث عند الحضرمي اشبه بحكايات الف ليلة وليلة ، ثم من أنت « يا استاذ ، لتنتعكم على رسول الله (ص) سيد الانبياء عليهم السلام في احاديثه وما اوحى اليه من الله تعالى في شأن عترته الطاهرة (ع) وما خطرك وقيمتك حتى تقول « ينبغي لرسول الله (ص) ان يفعل كذا والا يفعل كذا ، افهل يا ترى انك اعرف من الله ورسوله (ص) بما فيه صلاح العباد والبلاد او انك تريد ان تكشف للناظرين فحمة ذاتك وعظيم جرأتك على الله وعلى رسوله (ص) ونجهر بمعاداة علي (ع) وتطعن بالنبي (ص) وفي دينه تمسباً وراء ميوالك واهوائك وقد فانك ان تتمثل بقول الشاعر العربي حيث يقول

بجب علي تؤول الشكوك	وتجلى النفوس وتخلو الثمار
فهما رأيت عدواً له	ففي اصله نسب مستعار
فلا تعذله على بفضه	فحيطات دار ابيه قصار

— (حديث انا مدينة العلم وعلي بابها) —

تقول وهذا ايضا من الاحاديث المختلفة والاحاديث المدسوسة فالرسول الاكمل مهما اوتي من علم لديني او ايماني لا نحدثه يوماً نفسه الشريفة بهذه الدعوة فادب الرسول (ص) ونواضه بأبيان عليه ان يفتر ويقول انا مدينة العلم الخ

أقول ليس هذا الحديث من الأقاويل المختلفة ولا من الاحاديث المدسوسة كما يزعمه العدو البغيض وإنما هو حديث مشهور صحيح وقد اخرجه الطبراني في الكبير كما في ص ١٠٧ من الجامع الصغير للحافظ السهوتي وحكاه الذهبي في تذكرة الحفاظ ج ٢٨ من جزئه الرابع وقال فيه

صحيح واخرجه الحاكم في مناقب علي عليه السلام صفحة ١٢٦ من صحيح المسندك من جزئه الثالث بسنتين صحيحين احدهما عن ابن عباس من طريقين صحيحين والآخر عن جابر بن عبد الله الأنصاري وقد اقام على صحة طرفه ادلة قاطعة واخره احمد بن محمد المغربي نزيل القاهرة لتصحيح هذا الحديث كتابا حافلا سماه (فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي) وقد طبع سنة ١٣٥٤ هـ بالمطبعة الاسلامية - الأزهر - مصر - ومع هذا كله ونحوه هل ترى وزنا للخوارج وجرائهم على نبذ هذا الحديث وأمثاله من أحاديث فضل الوصي (ع) وآل النبي (ص) ولقد نظرنا في طعونهم الكاذبة فلم نجد فيها إلا التحكم المحض والتعمم بالصلافة والتبرقع بالقمعة والجلالة لأنهم وجدوها نصوصاً جلية على خلافته وبطلان خلافة المتقدمين عليه فلم يروا ملجأ يأرون اليه ولا سلطاناً يعتمدون عليه في إسقاط هذه الأحاديث إلا دعوى الوضع والوقاحة في التعصب

الحديث يدلنا بوضوح على وفور علم علي عليه السلام واستحضاره اجوبة الوقائع واطلاعه على شتات العلوم والمعارف وفيه اشارة إلى قوله تعالى « وأتوا البيوت من ابوابها » وفيه دلالة على أنه عليه السلام الامام لهذه الأمة بعد نبيها (ص) لأنه الباب لتلك العلوم وقوله (ص) « فمن أراد العلم فليأت الباب » كناية عن الحافظ للشيء الذي لا يشذ عنه شيء ولا يخرج منه ولا يدخل إلا به فكما أن المتعلق على البيوت لأخذ ما فيها يعد سارقاً غاصباً فكذلك اخذ الأحكام وغيرها من غير طريق علي عليه السلام يكون ضلالا باطلا

وأما قولك بأن أدب النبي (ص) وتواضعه بآيانه عليه أن يغتر فمن الباطل الخامر أن تقول « يا استاذ » هذا القول في رسول الله (ص) فكأنك تريد أن تقول أن رسول الله (ص) لم يكن متأدبا بآداب الأنبياء (ص) ولا متواضعا كتواضعهم بل كان مغترا حيث قال (أنا مدينة العلم وعلي بابا) وهل يكون الطعن في رسول الله (ص) والخروج عن الدين غير هذا ثم لو كان هذا القول من رسول الله (ص) منافيا لآداب الأنبياء (ص) مع الله تعالى لكان ما اقتضاه الله تعالى في القرآن من أنبيائه (ع) نوح ولوط وهود وصالح وشعيب وموسى (ع) بقوله تعالى (إني لكم رسول أمين) أيضا منافيا لأدبهم مع الله ولما كان نبي الله يوسف (ع) فيما حكاه الله تعالى عنه بقوله (إني حفظ علي) وقوله « وانا خير المنزلين » غير متأدب بآداب الأنبياء (ع) مع الله لأن هذا القول عن الأنبياء (ع) لا يهمل في التوكيد والصيغة كقول النبي (ص) (أنا مدينة العلم) فعلى قولك أن الأنبياء (ع) جميعا لم يتأدبوا مع الله إذ لم يتحدثوا مع أمهم بصيغة النعمة التي ما عرفها الأنبياء (ع) على زمك فلم يخاطبوا الناس بها وما عرفها إلا شيخ الاسلام الحضرمي « لأنهم لم يخاطبوا قومهم بصيغة النعمة بل قال كل منهم عليهم السلام علي ما حكاه الله تعالى عنهم

(اني لكم رسول امين) وهكذا رسول الله «ص» على قولك قد اساء الأدب مع الله تعالى لأنه لم يخاطب القوم بصيغة النعمة وانما قال « انا مدينة العلم وعلي بابا » وقال على ما تواتر عنه « انا النبي لا كذب انا ابن عبد المطلب » والقول بذلك كفر ونفاق فاذا بطل هذا ثبت ان هذا ونحوه ليس بما ياباه ادب الأنبياء عليهم السلام ولا يوجب اغترارهم في شيء وانما ياباه بغض النواصب وقبحه اسماع الخوارج وتنفرد عنه طباع المنافقين المبغضين لعلي امير المؤمنين عليه السلام لأن هذا النوع من الخطاب اخبار عام «ع» عليه من وصف النبوة والعلم أو من باب التحدث بالنعمة «واما بنعمة ربك فحدث» ثم كان اللازم عليك ان تخبرنا عن الصيغة الخاصة للتحدث بالنعمة ما هي ومن ذكرها من العرب العرباء وفي اي كتاب حرروها ومن هم النافلون لها وهل هي من صيغ الأمر والنهي والترجي والدعاء وهل يوجد الاخبار صيغ متعددة وما هي تلك الصيغ فهذه اسئلة يلزمك الجواب عنها ومن حيث انك املت الجواب عنها فقد علمنا انه ليس للتحدث بالنعمة صيغة تخصه كما تزعم ولا يفهم هذا من لغتهم اصلا وانما خصه بالصيغة مروق الخوارج عن الدين المتعجلي في منطق هذا الحضرمي باجلى المظاهر

(قوله القاعدة في تخطيط المدينة ان يكون لها ابواب) -

نقول لو وافقنا وقلنا ان النبي «ص» مدينة العلم ولكن لم كان علي وحده بابا والقاعدة في تخطيط المدن ان يكون لها ابواب متعددة

اقول لم يحظر على بال احد ان الايام سيجبها الخاص فتضع في بيوت المسلمين وليدأ يقال له الحضرمي حتى يمدوا له ما استطاعوا من قوة ومن رباط الخيل يرهبوت به عدو الله وعدو رسوله ومن «حذقه في الخلابة» ان جعل القاعدة في تخطيط المدن ان يكون لها ابواب متعددة بما لا يرتضيه العامي في حديث النبي «ص» فهو بهذه (المزية) يريد ان يعلم الناس كيف ينكرون احاديث رسول الله «ص» وكيف يتحكمون فيها بالرأي والهوى فاختر تلك الجملة ليمعذبهم القاريء عن الاعتقاد بان عليا «ع» وحده بابا ولم يسمح له قوله الهماز إلا ان يجعل لها ابوابا متعددة ويسوق لذلك بعض الامثلة بقوله « انظر إلى مدينة بغداد وإلى ابوابها كباب المعظم وباب الكاظم وباب الشيخ » دون أن ينتبه إلى ما تنطوي عليه هذه الكلمات من الأباطيل ولعلك « يا استاذ » انما عدلت عن التعبير الذي يتلقاه كل مسلم بالقبول إلى هذا الاسلوب الغريب اتخذع به المستضعفين من قراء كتابك حتى إذا اتخذعوا به تناولوه بشرح طويل تسمت منه قلوب المؤمنين ونحن نقول في جوابك

اولا انه انما كان علي «ع» وحده بابا دون غيره فلنصور ذلك الغير من تناول هذه المنزلة السامية ولو علم الله تعالى ورسوله «ص» وجود من يستحق هذا الوصف سواء «ع» لما تجلأ به

عليه وحيث لم يقل ذلك في غيره علمنا انه لا يوجد في اصحاب رسول الله (ص) من يليق بهذا الوصف غير علي عليه السلام وحده والنبي (ص) لا ينطق عن الهوى فقله (ص) انا مدينة العلم وعلي بابها فمن اراد العلم فليأت الباب - من الوحي الذي يكون العدول عنه كفرًا وضلالًا كبيرًا

وثانيًا أن كثرة الابواب وتعددتها لا يؤمن منها على حفظ المدينة منصوص لا سيما إذا كانت الأبواب متخذة من السعف وجريد النخل اما إذا كان الباب واحداً مصنوعاً من الفولاذ فهو لا شك في أنه أقوى واحكم في حفظها من عوادي السارقين ويايدي العابثين

(- حديث على افضاكم -)

اقول نعم ورد في حديث طويل (ارحم امتي بامتي ابو بكر واشدكم في الله عمر واكثركم حياء عثمان وافضاكم علي واقرؤكم أنبي) وافرضكم زيد واعلمكم بالحلال والحرام معاذ فان صح فليس فيه دلالة او اشارة إلى خلافة علي وابن القضاة من الخلافة

اقول انما الوارد في صحيح الاحاديث قول النبي (ص) علي افضاكم فقط على ما اخرجه الحاكم في مستدركه في باب فضائل علي صفحة ١٣٥ من جزئه الثالث والذهبي في تلخيصه وصححه على شرط الشيخين وحكاها الحافظ ابو نعيم في حلية الاولياء ص ٦٥ من جزئه الأول وابن عبد البر في استيعابه صفحة ٤٧٤ من جزئه الثاني في ترجمة علي (ع) والطبري في الرابض النضرة صفحة ١٩٨ من جزئه الثاني في الباب نفسه فالحديث بهذا اللفظ صحيح لا شك فيه اما الزيادات التي جئت بها لتوهن بها جانب الحديث فكما زائدة لا اصل لها ولا يوجد منها شيء في كتب الحديث المعتمدة عند اهل السنة ولو كانت موجودة لكان لزاماً عليك ان تذكرها باسميد صحيحة مقبولة عند اهل العلم وتذكر لنا في أي كتاب ذكرت ومن هم الناقلون لها نعم اخرج السيوطي نحوها في كتابه الموضوعات ص ٢٢٢ من جزئه الثاني فلتراجع فانما من الموضوعات بلا مراء ولو سلمنا جدلاً وجودها في كتاب ما من كتبهم فهي ايضا باطلة ساقطة لعدم اتفاق الفريقين عليها وكل ما لم يتفق عليه الفريقان كذب وانتعال

والغريب منك يا (استاذ) أننا إذا احتججنا عليك بالاحاديث الصحاح التي دونها ائمتك في كتبهم المعتبرة الناحية على خلافة علي (ع) بعد رسول الله (ص) تقول انها باطلة ساقطة لا اصل لها ونراك في تضاعيف وريفاتك تمنح علينا بالاحاديث الباطلة التي حكم حفاظ السنة ورجال الدراية منهم عليها بالوضع والافتعال والمعجب كل المعجب قولك أن الحديث لا دلالة فيه على خلافة علي (ع) والاطم قولك وابن القضاة من الخلافة كأنك تجهل أو تتجاهل أن القضاة منصب خطير لا يليق إلا بمقام الأنبياء (ع) وخلفائهم وليس للجهال فيه حظ ونصيب وكأنك

لا تعلم ان القضاء يستدعي العلم التزير في حل المشكلات من الحوادث وقطع الخصومات بين المتنازعين ولا شك في انه لا يصلح أن يكون الشخص قاضياً إلا إذا كان عالماً ولا ريب في أن أقصى الناس حكماً هو أقوامهم على الانتصاف للمظلوم من الظالم وهذه الصفات لا تكون إلا في الامام القائم مقام النبي (ص) لا سواء إجماعاً وقولاً واحداً فالحديث نص صريح في خلافة علي (ع) بعد رسول الله (ص) وبطلان خلافة المتقدمين عليه

✽ على مع الحق والحق مع علي ✽

تقول لا نسلم بأن مثل هذا الحكم النبي يصدر عن صاحب الرسالة وإذا صح لابد لأسباب داعية والداعي إما أن يكون قد وقعت خصومة بين علي وبين أحد فتيين أن الحق في جانب علي وأما أن يكون قالها في حق علي بصورة عامة فإن كان الشق الأول فلا دلالة فيها على أن الحق مع علي في جميع قضاياها وإن كانت من الشق الثاني فلا يصح لرسول الله «ص» أن يقدم على هذا الحكم النبي القطعي لأن الانسان مجهول الخاتمة أما تذييل الحديث بقوله «ص» لن يفترقا فكهم من أمثال هذه الزيادات قد ملئت بها الكتب

أقول أما الحديث بهذا اللفظ فقد حكم بثبوت صحته غير واحد من علماء السنة وكبار حفاظها المعارفين بنقد الحديث ففهم ابن روزبهان في الحديث الرابع والشرين من أحاديث خلافة علي «ع» وأخرج الحاكم في مستدركه صفحة ١١٩ من جزئه الثالث والذهبي في تلخيصه وقد صححه على شرط البخاري ومسلم ان علياً مع الحق والحق مع علي واخرجه الحاكم أيضاً في صفحة ١٢٥ من مستدركه في جزئه الثالث عن النبي «ص» انه قال تكون بين الناس فرقة واختلاف فيكون هذا واصحابه على الحق وأشار إلى علي فالحديث صحيح في نفسه فضلاً عن شهادة صحيح الأحاديث بثبوت صحة معناه كما هو المعروف عند علماء هذا الفن من الفريقين وأما قواك في الشق الاول فلا دلالة فيها على ان الحق مع علي في جميع قضاياها فردود بنا أجمع عليه علماء الأصول من المسلمين أجمعين في ان اسم الجنس المفرد إذا أدخل عليه الألف واللام يفيد العموم مطلقاً وكلمة الحق اسم جنس قد دخله الألف واللام فهو يفيد العموم مطلقاً وخصوص المورد لو سلمناه لا يختص الوارد مع عموم الحكم كما هو صريح الحديث نظير ما لو كان زيد عادلاً قبيل لك ما تقول في زيد فقلت (ان العادل مأمون) فإن هذا الحكم قطعاً لا يختص بزيد وحده بل يتعدى إلى كل عادل فالحديث من هذا القبيل لأننا وان فرضنا اختصاص مورده بقضية خاصة إلا ان ذلك لا يختص عموم حكمه ^{سنة} فيه بل يعم سواء فالحديث يدل بعموم لفظه ومعناه علي ان علياً مع الحق والحق معه في جميع قضاياها الخصوصية

والشخصية في كل زمان ومكان وإذا كان الحق لا ينفك عن علي أبداً كما هو مفاد الحديث دل
أبلم الدلالة على عصمته ووجوب الاقتداء به وهو المراد من الامامة ولا جاز على الرسول ﷺ
ان يجبر على الاطلاق بأن علياً «ع» مع الحق والحق مع علي (ع) ووقوع القبيح جاز على (ع)
لأنه إذا وقع كان الاخبار كذبا ولا يجوز ذلك على رسول الله ﷺ بالاجماع
وأما قولك في الشق الثاني فلا يصح لرسول الله ﷺ ان يقدم على هذا الحكم النبي
القطعي لأن الانسان مجهول الحاشية فقول بجهالة ورعي بهام خاطئة وكيف يا ترى غاب عن
فطرتك (الصحيحة وذوقك السليم) بأن حكمك هذا أنت لا ترضاه وتأباه كل الاباء ونحوص
أشد الحرص على الاذعان بمناء ألم أقل لك (يا أستاذ) انك تكتب بشهرة وعاطفة الامر الذي
أعنى منك البصر والبصيرة فأوردت هذه الجملة دون أن تشعر بأنها تأكل كبذك بنفسك وتمزق
فؤادك بيدك كالباحث على حقه بظلفه والجادع مارن انفه بكفه

أليس قد زورتم على رسول الله ﷺ حديثاً فيه البشارة لجماعة بالجنة ومنهم أبو بكر وعمر
وعثمان (رض) فلا بد من ان تقول نعم فيقال لك فكيف يا ترى صح لرسول الله ﷺ ان
يقدم على هذا الحكم النبي القطعي ويشر هؤلاء بالجنة والانسان مجهول الحاشية فإن قلت لا
يصح فيقال لك إذن ثبت انهم ليسوا من أهل الجنة قطعا وبطل ان يكون النبي ﷺ قد
بشرهم بالجنة وإن قلت يصح من النبي ﷺ أن يقدم على مثل هذا الحكم النبي القطعي
اصلاحاً لما فسد عليك فقد ابطلت قولك (فلا يصح لرسول الله ﷺ ان يقدم على مثل هذا
الحكم القطعي) وحسبنا هذا في بطلان ما ذهبت إليه على ان رسول الله ﷺ ما كان ليقيم
على هذا الحكم النبي القطعي إلا بعد أن أمه الله تعالى به لأن الله تعالى قد علم حال علي «ع»
وانه بهذا الوصف دائماً كما علم ذلك في نبيه ﷺ فأمر رسوله ﷺ ان يجبر الناس به
وبين لهم رفيع منزلته وعلو مقامه وانه ممن لا يرتاب في أقواله وافعاله وفي القرآن (وما ينطق عن
الهي إن هو إلا وحي يوحى) فقول النبي ﷺ (علي مع الحق والحق مع علي) من الوحي
الإلهي الذي لا يعتريه الشك إذ في الشك به كفر وضلال

ثم من أين علمت ان ذلك لا يصح لرسول الله ﷺ ان يقدم عليه أكون علي من البشر
وبالبشر بطبيعته معرض للأخطاء والغلطات فإن كنت لهذه العلة منعت الصحة ونفيتها ونجست
به على رسول الله ﷺ ولم تتأدب معه كما لم يتأدب معه من كان قبلك فأساء الادب إليه حيث
قال فيه ان النبي ﷺ (يهجر) فتأسيت أنت به في خلم العذار وطويت الكشح عن الوفا
بجوارتك على سبب الأنبياء ﷺ وجارئك عليه فإنه يلزمك طرد هذه العلة في جميع الأنبياء
والمرسلين «ع» لا خصوص علي «ع» لأنهم أيضاً من البشر فإن قلت لا تجوز العصمة لغير الانبياء

(ع) من البشر فيقال لك ان ذلك باطل ساقط يبطله كتاب الله والسنة

✽ العصمة فحور انبياء (ع) من البشر ✽

أما الكتاب فقوله تعالى (ومن قوم موسى أمة يهدون بالحق وبه يعدلون) وقال تعالى (ومن خلقنا أمة يهدون بالحق وبه يعدلون) وقال تعالى (وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا) ولا يجوز صرف هذه الآيات إلى خصوص الأنبياء (ع) فإنها تأبى ذلك كل الآباء لاسيما الآية الاولى والثانية الصريحتين في إرادة العصمة لخصوص الأئمة (ع) منهم لا خصوص الأنبياء (ع) وخاصة الآية الاولى التي هي نص في إرادة ذلك من قوم موسى (ع) ولا جاز على الله تعالى ان يجبر على الاطلاق بأنهم يهدون بالحق وبه يعدلون ووقوع الخطأ والقيح جاز عنهم لأنه إذا وقع كان الاخبار كذبا باطلا تعالى الله عما يقول الكافرون علواً كبيراً

وأما السنة فقد اخرج البخاري في صحيحه في باب (لا تزال طائفة من أمتي على الحق) صفحة ١٧٤ من جزئه الرابع عن النبي ﷺ انه قال لا تزال طائفة من أمتي قائمة بالحق لا يضرها من خالفها وخذلها وأنت لو تأملت بعين صحيحة وبصيرة نافذة لعلت باليقين ان الآية الثانية بضميمة الحديث لا يريدان ولو بقريئة الأحاديث الواردة في خلافة علي والأئمة (ع) من ولده الدالة على عصمة أهلها إلا الأئمة من أهل البيت لا سواهم من أئمة الجور وبغاة صفين

✽ ومورد المخصص لآية الانقلاب ✽

تقول ولو تنازلنا ملك وقلنا بقلوك ان المسلمين كلهم من غير استثناء طبعاً ولا تخصيص انقلبوا لأن الآية عامة والخطاب عام (انقلبتم على أعقابكم) لم تستثن علياً (ع) أقول لولا ورود المخصص لمعوم آية الانقلاب من الكتاب والسنة لجاز لك أن تتوهم إرادة المعوم إلا انك (يا استاذ) تعاميت بل عميت عن المخصص المتصل في ذيل الآية بقوله تعالى (وسيجزى الله الشاكرين) الدال على وجود شاكرين بعد انقلاب جمهور الصحابة على الأعقاب وتعاميت عن المخصص المنفصل من قول النبي ﷺ في حديث الخوض (فلا يخلص منهم إلا اهل) أي إلا القليل وهم المنيون بقوله تعالى (وسيجزى الله الشاكرين) وقوله تعالى (وقليل من عبادي الشكور)

وأما قواك فكهم من أمثال هذه الزيادات قد ملئت بها الكتب فزائد باطل لثبوت صحة هذه الزيادة في أصل الحديث كما ذكرنا وإغا صارت من الزيادات عندك لورودها في فضل علي (ع) لا في فضل أبي بكر وعمر وعثمان (رض) ومعاوية لذا نراك قد أقررت بصحة تلك الزيادات الزائدة في متن حديث (علي أقضاكم) ولم تعترف بها هنا ولو أمكنك أن تريد في هذا الحديث

أيضاً إجلالا وإكباراً لخلفائك وتزيلاً لهم في غير منازلهم لعلك ولكن أعوزك القول وأخرسك النطق فلم يسعك إلا الطعن بالكاذب في الحديث وقد أرجعناه إلى نصابه وكلنا له بصاعة

﴿ لكل نبي وصي ووارث ﴾ ان وصي ووارثي على بها ابي طالب *

تقول ان هذين الحديثين لا أصل لهما وهما من وضع المغالين الكذابين ثم من أين ثبت أن لكل نبي وصياً ووارثاً فهل كان ليحيى وصي ووارث ومن هو وهل كان لسلیمان وصي ووارث فن هو وصيه فأحاديثك كاذبة فلو استدلت بقوله (وصي بها إبراهيم بنيه) قلنا الوصية هنا يراد بها التمسك بالله لا الوصية بالخلافة وكذا قول زكريا (فهب لي من لدنك ولياً يرثني) ويرث من آل يعقوب واجعله رب وصياً) أي يرثني النبوة لا انه يرثني الخلافة والامامة الخ أقول ويرد عليك أولاً بالنقض بأن تقول لك من أين ثبت أن الأنبياء «ع» أربعة وعشرون ألف ومئة ألف نبي (ع) والقرآن لم يأت إلا على ذكر خمسة وعشرين منهم فقط فإن قلت لا يوجد أنبياء (ع) بهذا العدد فقد كذبت بالقرآن حيث يقول (ورسلا قد قصصناهم عليك من قبل ورسلا لم نقصصهم عليك) فهم الذين لم يذكرهم القرآن بأسمائهم فن هم أولئك الأنبياء (ع) وما هي أسماءهم ياترى ومن هم الناقلون لها فهذه أسئلة يجب الجواب عنها فإن قلت لا يلزم من ثبوت عددهم أن تعرف أسماءهم بصورة عامة فيقال لك الجواب الجواب فلا يلزم من ثبوت أن لكل نبي وصياً ووارثاً ان تعرف أسماء الاوصياء والوارثين للأنبياء «ع» بأسمائهم وبصورة عامة وعدم العلم بالشيء ليس علماً بدمه فكيف ينفي ذلك مع ثبوته بنص هذا الحديث وذلك ان الذي أخبرت بوجود هذا العدد من الأنبياء (ع) هو الذي أنبأ بأن لكل نبي وصياً ووارثاً وقد وصل ذلك إلينا بالتواتر كوصول هذا عن رسول الله ﷺ فلا سبيل إلى إنكاره

وثانياً انه لما كان الثابت بالاضطراد من دين رسول الله ﷺ أن الأنبياء (ع) أربعة وعشرون ألف ومئة ألف نبي وجب بحكم العقل أن يكون أوصياؤهم بعددهم وذلك لأن الكتب والتعاليم التي أتت بها الأنبياء (ع) لا تسد في أممهم قطعا إلا أن يكون لها قيم بينها للناس كما كان بين النبي ﷺ ذلك لأن فيها المحكم والمتشابه والمفصل والجمل والناسخ والمنسوخ وغيرها ولهذا السبب نفسه افتقدت كل أمة من أممهم فرقات متعددة وكل فرقة فخاصة غيرها بكتابتها وتعاليم نبيها «ع» وذلك القيم هو الوصي المنتصب الذي يعلمه النبي (ع) أبواب علومه وأسرار كتابه ومطالع نبوته

وثالثا ان نصوص الوصية والوراثة متواترة وقد أورد الذهبي الحديث الأول في أحوال شريك صفحة ٢٤٦ من ميزان الاعتدال من جزئه الاول وكذب به وزعم ان شريكا لا يحتمله وقال ابن محمد بن حميد الرازي ليس بثقة أقول وأنت ترى ان الذهبي لم يعتدل هنا في ميزانه إذ كذب بهذا الحديث ولم يعقب ذلك بما يكون تدبراً له عما رمى به الحديث من الكذب سوى قوله ان شريكا لا يحتمله مع ان كلا من الامام أحمد بن حنبل والبخاري عبي السنة عند السنة وابن جرير وابن معين امام الجرح والتعديل وغير هؤلاء من طبقتهم قد حكموا بوثاقة محمد بن حميد ورووا عنه فهو شيخهم ومعتد بهم في الحديث كما اعترف به الذهبي نفسه في ترجمة محمد بن حميد صفحة ٥٠ من الميزان من جزئه الثالث فالرجل غير متهم بالرفض ولا بالتشيع وإفلا هو من سلف الذهبي فلا وجه لتهمته في هذا الحديث إلا بغض الوصي «ع» وآل النبي ﷺ

✽ حديث الوصية ✽

ثم انه لا شك في ان النبي ﷺ عهد إلى علي (ع) أن يفسله ويجهزه ويدفنه على ما أخرجه ابن سعد في صفحة ٦١-٦٣ من القسم الثاني من طبقاته من جزئه الثاني وأخرجه كل من أبي الشيخ وابن النجار على ما حكى ذلك عنها في صفحة ٥٤ من كثر المال من جزئه الرابع وأخرجه الحاكم في صفحة ٥٩ من مستدركه والذهبي في تلخيصه من جزئه الثالث وصححه على شرط البخاري ومسلم وأخرجه البيهقي في سننه وأخرج الحاكم في مستدركه صفحة ١١١ من جزئه الثالث عن ابن عباس ان لملي (ع) اربع خصال ليست لأحد غيره وهو أول من صلى مع رسول الله ﷺ وهو الذي كان لواؤه معه في كل زحف وهو الذي صبر معه يوم فر عنه غيره وهو الذي غسله وأدخله قبره وهكذا أخرجه ابن عبد البر في استيعابه في ترجمة علي «ع» وقد تضافرت النصوص بأن النبي ﷺ عهد إلى علي (ع) بأن يبين لأمته ما اختلفوا فيه من بعده على ما أخرجه الحاكم في مستدركه من جزئه الثالث صحيحاً على شرط الشيخين وقال ﷺ انا دار الحكمة وعلي بابها على ما أخرجه الترمذي في صحيحه وابن جرير على ما حكاه عنها المتقي الهندي في صفحة ٤٠١ من كثر المال من جزئه السادس وقال ابن جرير هذا خبر عندنا صحيح سنده ونقله عن الترمذي السيوطي في حرف الهزة من جامع الجوامع و صفحة ١٧٠ من الجوامع الصغير من جزئه الاول

✽ حديث عائشة في الوصية ✽

وحسبك في ثبوتها ما أخرجه البخاري في صحيحه على ما مر في كتاب الوصايا صفحة ٨٣ من جزئه الثاني وفي باب مرض النبي ﷺ ووفاته صفحة ٦٤ من جزئه الثالث ومسلم في كتاب

الوصية صفحة ١٤ من جزئه الثاني قال ذكر عند عائشة أن النبي ﷺ أوصى إلى علي فقامت من قال الحديث وأنت خير بأن الشيخين إنما أخرجا هذا الحديث دون أن يشعروا أو يقصدا إلى دلالة علي وصية النبي ﷺ إلى علي (ع) وإلا لكتماه كما كتبا غيره من أحاديث فضله (ع) لتلايكون سلاحا لمحورهم وهم يعلمون = فإن الذين ذكروا وتشد أن النبي (ص) أوصى إلى علي (ع) لم يكونوا خارجين عن أمته بل كانوا من أصحابه أو من التابعين الذين لهم الجرأة على مكاشفة عائشة بما يسوؤها ويخالف الحالة السياسية في ذلك الحين لا سيما أنهم خير القرون والذين يابونهم عندك (يا أستاذ) لذا تراها قد ارتبكت ارتباكا عظيما عند سماعها حديثهم بصورة لك ردها عليهم بأوهى الردود وأوهنها (وان أوهن البيوت ليبت الضكوت لو كانوا يعلمون)

ظننت صخيئة أن ستقلب ربا فليظن مغالب الغلاب

وتخصيصك للآيات التي سردتها بخصوص التمسك بالملة الحنيفة بلا مخصص باطل فمن أين علمت انه يريد خصوص التمسك بالملة ولماذا يا ترى لا يصح أن يريد العموم لا سيما بعد ملاحظة قوله تعالى خليله ابراهيم (ع) (إني جاعلك للناس إماماً) وقوله تعالى بعد طلبه (ع) الامامة لذريته «ع» (قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين) فإن ذلك يدل بصرامة على ان ابراهيم «ع» طلب الامامة لذريته فمنها الله تعالى عن خصوص الظالمين منهم وعلي أمير المؤمنين «ع» من ذريته «ع» قطعاً ولم يكن ظالماً أبداً ولم يسجد لصنم مطلقاً فهو أحق وأولى من غيره بمن سجد للأصنام وعكف على عبادة الأوثان مدة من الزمان وأما تخصيصك لآية (يرثي ويرث من آل يعقوب) بخصوص النبوة فأيضاً تخصيص بلا مخصص باطل ساقط لا سيما بعد ملاحظة قوله تعالى مخاطباً ابراهيم «ع» (إني جاعلك للناس إماماً) الدال على انه يرث منه الإمامة والخلافة لا خصوص النبوة وقتل لي بربك من هذا الذي أباح لك التصرف في آيات القرآن وصرفاً إلى غير معناها المطابقي بلا دليل (الله أذن لكم أم على الله تفترون) وخذ مني مضافاً إلى ما مضى بأنه إذا كان يريد إرث النبوة كما تزعم أن يكون علي «ع» نبياً لأنه أيضاً من آل يعقوب «ع» وذرية ابراهيم فلا يجوز لك أن تقدم أباً بكر «رض» عليه لأن الميراث لا يصح أن يكون لواحد من الورثة وأراك (يا أستاذ) نسيت استدلال خصمك بقوله تعالى (وورث سليمان داود) إنه ورث منه كل شيء حتى الخلافة والإمامة بدليل قوله تعالى (يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض) وال قريب انك لا تثبت على طريقة واحدة لأننا إذا قلنا لك ان الخلافة لعلي وأولاده (ع) بعد رسول الله (ص) دون غيرهم تقول كلا هذه عادة ملوكية وسنة (هرقلية) لا تجتمع النبوة والامامة في بيت رسول الله (ص) وهذا نراك تثبت مذهبك (المرقلي) وتزعم أن النبي «ص» يتولد منه النبي ويرث منه النبوة وان المراد من الارث في الآيات خصوص ارث النبوة ثم من أين علمت انه لا يريد انه

يرث منه النبوة والامامة مع ان النبي (ص) لا يكون نبيا إلا وهو واجد لصفة الامامة وهل
 للامامة معنى غير الزعامة الكهري بأمور الدين والدنيا وانه واجب الطاعة على أمته وهذا المعنى
 ثابت لكل نبي لا سيما ان صريح الآيات (اني جاعلك للناس إماما) (إنا جعلماناك خليفة في
 الأرض) (إني جاعل في الأرض خليفة) كلها يدل عليه سوى ان الامام لا يوحى إليه كما يوحى
 إلى النبي (ص) فالآيات صريحة في إرادة العموم وما لها من محصص إلا البغض للوصي (ع) والمعادة
 لعلي (ع)

لمررك ان الحق ابيض ناصع ولكنما حظ المماند اسود
 (ان عليا مني وانا من علي لا يؤدي عني إلا أنا أو علي)
 (ان عليا مني وانا من علي وهو ولي كل مؤمن من بعدي)
 (أنت ولي كل مؤمن من بعدي)

تقول هذه الاخبار التي تسمونها بزعمكم أحاديث رسول الله (ص) اشهد انها موضوعة بعيدة
 عن الصحة بعيدة عن الصدق كل البعد

أقول اندفعت يا (أستاذ) تارة أخرى تنقر بشوكتك في أساس الاسلام لتجرده عن جميع
 مميزاته وتخرجه عن فطرة الله التي فطر الناس عليها حتى إذا أصبح الناس يخرجون منه أفواجا وأصبح
 ديننا ضيفا اندمجوا في الملة التي افتنت أنت بتقاليدها ويعلم كل مسلم أن اتسيابك في الطعن على
 أحاديث رسول الله (ص) بهذه اللهجة اللادينية التي تسمع بها قراء كتابك لأوضح مثال وأصدق
 شاهد على أنك لا تكتب عن علم وروية ولا عن أمانة ودرية وإنما تكتب لا عن عصبية مذهبية
 فحسب بل تكتب عن شهوة وعاطفة غير إسلامية .

أرأيت كيف خلع الحضرمي ودلع فرسي الاحاديث النبوية الصجاح بالوضع والكذب
 والافتعال كأنك لا تؤمن بيوم الحساب يوم تنشر فيه صحف كتابك ويقال لك (اقرأ كتابك
 كفى بنفسك اليوم عليك حسيبا)

أما الحديث الأول فقد أخرجه ابن ماجه في باب فضائل الصحابة صفحة ٩٢ من جزئه الاول
 من صحيحه والترمذي والنسائي في صحيحيهما وأحمد بن حنبل في مسنده صفحة ١٦٤ من جزئه
 الرابع من حديث جبر بن جنادق بطرق متعددة كلها صحيحة وناهيك انه رواه عن يحيى بن آدم
 عن إسرائيل بن يونس عن جده أبي اسحاق السبيعي عن حبش وكل هؤلاء من الحجج عند البخاري
 ومسلم وقد أخرجنا لهم في تضاعيف أبواب صحيحيهما فالحديث صحيح لا شك فيه

أما الحديث الثاني فقد أخرجه حلة الآثار الثقات من أهل السنة فمنهم النسائي في خصائصه
 الطولية وأحمد بن حنبل من حديث عمران في أول صفحة ٤٣٨ من جزئه الرابع من المسند

والحاكم في ص ١١١ من مستدرسه من جزئه الثالث والذهبي في تلخيصه وصحاحه على شرط الشيخين وأخرجه ابن أبي شيبة وابن جرير وصححه على ما حكاه عنها المتقي الهندي في أول صفحة ٤٠٠ من كثر المال من جزئه السادس وأخرجه الترمذي بإسناد قوي فيما ذكره السقلافي في ترجمة علي (ع) من إصابته من جزئه الثاني وهذا الحديث أيضاً من صحيح الأحاديث أما الحديث الثالث فقد أخرجه أبو داود وغيره من أصحاب الصحاح عن أبي عوانه الوضاح ابن عبد الله الشكري عن أبي بلج يحيى بن سليم القراري عن عمرو بن ميمون الاودي عن ابن عباس مرفوعاً ورجال هذا الحديث كلهم ثقات وقد احتج بكل واحد منهم البخاري ومسلم في الصحيحين إلا يحيى بن سليم فإنهما لم يخرجا له إلا أن أئمة الجرح والتعديل قد حكموا بوثاقته على ما حكاه الذهبي في ترجمته من ميزان الاعتدال صفحة ٢٩٢ من جزئه الثالث فراجعتمه (يا أستاذ) حتى تعلم سقوط قولك وبطلان شهادتك بوضع هذه الأحاديث ويقول الكتاب (إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) فأني مسلم عاقل يا ترى بعد هذا كله يصدقك في حكمك على هذه الأحاديث بالوضع ويقبل فيها شهادتك المزورة ويكذب مثل هؤلاء الأعلام والثقات العارفين بصحة الحديث والناقدين له بعلم الله إلا الخوارج الذين يبغضون علماً ويبذلون أقصى ما لديهم من جهد في إطفاء نوره (والله ممتن نوره ولو كره الكافرون) (فإن شهدوا فلا تشهد معهم ولا تتبع أهواء الذين كذبوا بآياتنا والذين لا يؤمنون بالآخرة وهم بربهم يعدلون)

﴿ قول عمر (رضي) لقد أعطى على (ع) بهم أبي طالب ثلثاً ﴾

تقول هذه الاخبار المناقبة لأدب المسجد ولقد رسول الله (ص) لا نقبلها البتة أقول لو كنت (يا أستاذ) تبحث بحكمة وإخلاص وترد بنقد علمي متين لافتتحت البحث ببيان الوجه في عدم قبولك لهذه الأحاديث بما تقتضيه الأدلة من ثبوت شيء أو عدم ثبوت شيء (ولكنك علمت أن دخولك في الموضوع عن طريق الرد العلمي أن كنت من أهله) يرفع الستار عن طويتك فيأخذ المسلمون الذين عرفوا الله وعرفوا رسوله (ص) منك حذرهم ويسهل على علمائهم تحديد أفكارك الهدامة وطنها بالحجة في صحتها

أما حديث سد الابواب وقول الخليفة عمر بن الخطاب «رض» لقد أعطى علي بن أبي طالب ثلاثاً لأن تكون لي واحدة أحب إلي من حمر النعم زوجته فاطمة بنت رسول الله (ص) وسكنائه المسجد يحل له ما يحل لرسول الله (ص) والراية يوم خيبر فكل ذلك من الأحاديث الصحيحة المشهورة وقد أخرجه الحاكم في مستدرسه صفحة ١٢٥ من جزئه الثالث صحيحاً على شرط الشيخين وأخرجه أبو ليلى كما في الفصل الثالث من الباب التاسع من الصواعق المحرقة لابن حجر صفحة ٧٦ وأخرجه أحمد في مسنده صفحة ٢٦ من جزئه الثاني ورواه عن كل من

عمر وابنه عبد الله جماعة من الثقات المحققين بإسناد مختلف وأخرجه أحمد أيضا في صفحة ٣٩٩ من جزئه الرابع من حديث زيد بن أرقم فهذه الأحاديث كلها صحيحة لا ريب فيها من حيث السند

وأما قولك بأنها منافية لآداب المسجد وتقدر رسول الله فكانك تريد بهذا التعليل الباطل الذي لو جاز لك قميصه ونشية أمثاله من تمليلاتك العلية في اقتناص احكام الله ومشائمه التي شرعها لعباده لبطل الدين وقوانينه ألم تعلم « يا أستاذ » ان الاحكام الشرعية توقيفية لا تبتنى على الاستحسان والامتياع ولا على الاعتبار والظنون الخاطئة وإنما يجب أن يتلقاها المسلم من لسان الشرع بنقل المحققين الثقات وكونك لا تقبلها اتباعا للأهواء والضلالات لا يقدر في شيء من صحتها ولا يوجب وهنا في سندها فإن الكافرين لم يقبلوا كتاب الله وطعنوا فيه وفي رسول الله لأنه على خلاف ما يرغبون وعلى ضد ما يهونون فهل ترك المسلمون كتاب ربهم أو يا همل ترى أثر ذلك في رسول الله (ص) فأعرضوا عنه لأن الكافرين يريدون ما يشتهون ولا يقبلون إلا ما يهونون على ان تعليقك عدم قبولها بالمنافاة لآداب المسجد يوجب عليك طرد العلة فتحكم بحجزة ذلك على رسول الله (ص) لا خصوص علي (ع) وتلك قضية العلة المطردة وهذا لا يقول به أحد من المسلمين ثم انه لا يلزم من ثبوت الحكم لبعض الأشخاص شرعا ثبوته على آخرين كما يقتضيه ذلك الحديث فعموم الحكم بحجزة دخول الجنب إلى المسجد أو سكناه فيه على تقدير ثبوته - خصص بما عدا رسول الله (ص) وعلي (ع) بهذا النص الصحيح وذلك لأن الخاص يقضي على العام ويخصه عند العلماء فلام كل هذا التهويل (يا أستاذ) وما لك وما لعلني (ع) معك فهل سلبك مالا أو اعتصب منك ترانا أو وتر منك في الله أسلافا

✽ حديث المغيرة ✽

تقول أما الخطبة التي كانت في حجة الوداع فن جملة قراتها «إني تركت فيكم الثقلين كتاب الله وسنة نبيه لن يفترقا حتى يردا علي الحوض» وهذا هو الأنسب وهو المقول وما يدل على كذب هذا الخبر استشهادكم بقول عمر بن الخطاب هتيناك يا ابن أبي طالب الخ أقول هذه نعمة أخرى من نعماتك التي تضرب عليها أما تتحي «يا أستاذ» من الفضيحة ولا تبالي بما يقول الناس فيك إذ إبرزت هفوتك للخزي وطرحت نفسك في أفواه القادريين ولم تعتن بقول النبي (ص) حيث لمن الكذابة عليه فافتريت عليه (ص) بقولك (وسنة نبيه) أرأيت كيف تتحدث بكل اطمئنان بما يكذبه الوجدان انها لوقاحة ما رأيناها ولا مرت على مسامعنا إن حديث القدير من الاحاديث المتواترة وقد أشرفنا إليه في أوائل هذا الكتاب فلا حاجة إلى التطويل بالتكرار وإنما المهم محاسبة الحضرمي بقوله فن جملة قراتها ان الخطبة في حجة الوداع

(إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وسنة نبيه) فإن هذه الكلمة من مصوغات قلمك وعليها طابع الوضع لأنها بما لا يوجد له عين ولا أثر في كتب الحديث الصحيحة عند أهل السنة فدونك رواة هذا الحديث من ثقات السنة وأكابر حفاظها فإنك تجدهم متقين على ما أئمتنا إليه «إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي وإن يفترقا حتى يردا علي الخوض الحديث» وإل الذي ألك إلى إسقاط لفظ العترة من متن الحديث ووضع كلمة السنة مكانه هو دلالة هذا الحديث على النص في خلافة العترة الطاهرة وصراحتة في أن المراد من أهل البيت هم العترة لا زوجات النبي (ص) كما ترعم

وقولك وهذا هو الأنسب وهو المقول أدهى وأمر وأقبح وأطم فكأنك ترى أن رسول الله (ص) ما كان يعلم ما هو الأنسب ولا يعرف ما هو المقول فيما يحدث به أصحابه حيث قال (ص) «كتاب الله وعترتي أهل بيتي» وقد علمت ذلك أنت وحدك فوضعت مكان قوله «ص» «وعترتي أهل بيتي» لفظة «وسنة نبيه» أو أن النبي «ص» ما كان يعلم أن سنته لا تجدي في رفع الخلاف وحفظ الشريعة من الضياع وإقامة الحدود لعدم إحاطتها بجميع الأحكام التفصيلية جزئية وكلية على سبيل اليقين وقد علمت ذلك أنت وما بعد هذا تحكم «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون»

الحديث يدل على مطلوبنا من وجوه - منها أن النبي «ص» حكم بعدم خلو البيت النبوي (ص) من رجل في كل قرن هو في وجوب التمسك به كالقرآن الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وهو المبين لأحكامه التفصيلية كاية وجزئية ومنها أنه (ص) جعل عترته أحد الثقلين وحكم بأنهما لن يفترقا في المعنى ما دامت الدنيا وهو دليل عصمتهم من الخطأ والمصوم طبعاً أحق بإمامة الأمة بل لا تصلح إلا له وغيرهم لم يكن معصوماً أبداً ومنها أن الحديث نص في أن عندهم علم القرآن وما فيه من الأحكام بصورة عامة وما عندهم هو من القرآن وهو دليل أفضليتهم من سائر الأمة والافضل لا يكون مأموراً بالفاضل فضلاً عن المفضل لقبه عقلاً ومنها أن النبي «ص» جعلهم أئمة القرآن وهو واجب الاتباع فكذلك يجب اتباعهم في كل أمر ونهي وهو لازم للإمامة وهذا معنى التمسك بهم ومنها أن النبي «ص» رتب الضلال عن الحق بتركها معاً والهدي بالتمسك بهما معاً فالتمسك بأحدهما دون الآخر لا يفي من الحق شيئاً بل الأخذ بأحدهما دون الآخر لا يكون من التمسك بأحدهما في شيء فكما أن المتخلف عن القرآن لا يصيبه إلا الضلال فكذلك المنحرف عن أهل البيت لا يصيبه إلا الضلال وهذا معنى لا علم ولا هدى ولا نجاة إلا لأهل البيت «ع» ولا تباههم وإن كل شيء لم يكن من طوبى لهم فهو جهل وضلال

ثم إننا نقول لك إن كنت تقر بوجوب اتباع السنة فما نحن أولاً قد سردنا عليك شذوراً

من أحاديث رسول الله (ص) من طريق أئمتك فلماذا خالفتم وضربت بها عرض الحائط وادعيت
انها موضوعة لا أهل لها من غير دليل فإذا كانت كل هذه الاحاديث موضوعة مذبذبة فما هي
السنة التي تتبعها وحفاظها وضاعون لا حرجة لهم في الدين وما ذنب خصمك إذا كان رواة السنة
ومحدثوها ورجالها كلهم كذابين يخلقون الاحاديث أو انهم جهال مغفلون أو انهم أناس بـله
وسذج « على حد تصيرك فيهم » إذن فمن أين يأتى تأخذ معالم دينك ولستنا مؤخذين - إذا قلنا
لك ان النتيجة من ذلك كله هو « الجبل والحماقة » ولا غرابة في ذلك لأن شخصاً يتهم على أنه
في الحديث فيلصق بهم الكذب في الحديث طوراً والوضع فيه أخرى وهو لا يعرف منهم أحداً
أفلا يصح أن نقول فيه انه جاهل وره

✽ مزبد بن معاوية ✽

نقول ان يزيد بن معاوية هو الفقي العربي القح المسلم إلى آخر ترهاتك أقول وهذه سلسلة
أخرى من آرائك التي تسطوبها على الاسلام وأهلها لترجى في الاباحية المتهتكة وترمي بها عفاة
وتقذفه بسبة اللادينية بريك قل لي من أين علمت أن يزيد بن معاوية « هو الفقي العربي القح المسلم »
أعلمت ذلك من يوم قتل الامام الحسين «ع» سبط النبي «ص» وريحانته من الدنيا وميد شباب أهل
الجنة جائئاً عطشاً فاقطعوا رأسه وحرقوا خيمه وسبي حرمه وذريته وسرى بهم بأسر
الذل على اقتاب المطايا من كربلاء إلى الكوفة ومنها إلى الشام أم من يوم أباح المدينة لمدينة الرسول
«ص» لمسكره ففعلوا فيها الأفاعيل المنكرة حتى افتضوا في يوم واحد الف بكر من بنات
المهاجرين والأنصار والتابعين أم من يوم هدم الكعبة بيت الله الحرام ورموه بها بالمنجنيق أم من
يوم استحلله الثنا^(١) بأهات ولد أبيه واخوانه وبناته وعماته وشقيقات أبيه أم من يوم استحل فيه
الخمر والفجور وقتل النفوس أم من قوله :

لبيت هاشم بالملك فلا خبر جاء ولا وحي تزل

ألم تعلم أن يزيد هو إحدى ثمرات الشجرة الملعونة في القرآن^(٢) وهل غاب عن عقلك السخيف انك في
عصر النور قبش عن جيفة نكتة تلاً الفضا نثرته وعفونة يستغيث الموتى من نبتهم فضلاع الاحياء فإن
مقام يزيد الكفور والهور يزيد القرود واليهود يزيد الفجور والخمر يزيد الصلافة والجلافة يعرفه

(١) نجد هذه البوائق في صفحة ١٣٢ من الصواعق المرساة لأن حبر وصفة ٧٨ من كتاب جعقولة
الامام علي بن ابي طالب (ع) للأستاذ عباس محمود العقاد وقد سود تاريخه وجه الدهر ووجهه بالمار والفضيحة والشار
(٢) اخرج الفخر الرازي في صفحة ٤٠٩ من تفسيره الكبير من جزئه الخامس عن ابن عباس ان
الشجرة الملعونة في القرآن هي بنو امية قال ويؤكد ذلك قول ام المؤمنين عائشة (رض) لروان لعن الله اباك
وانت في صلبه فأت من لعنه الله وحكمه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد صفحة ٣٤٣ من جزئه الثالث والله
ابن ابي الحديد في شرح التهذيب صفحة ١١٥ من جزئه الثالث عن الخليفة عمر بن الخطاب (رض) وهذا شيء
لا يختلف فيه إثنان من أهل الاسلام

كل احد بل هو معلوم الحال لدى جميع الملل والأديان من اليهود والنصارى وغيرهم وان خفي أمره عليك ونهزته بالايحوز لمسلم أن ينهزم مثله أو ما بملك ان يزيد الفتى الرومي الكافر^(١) اي دم لرسول الله «ص» سفكه في طف كربلاء وأي حرائر هتكها وأي كبده لرسول الله (ص) مزقها وأي عين لرسول الله اقتذاها أتريد أن تحيي ذكر يزيد المائت واسمه البائد فلا أراني مضطراً أن أسرد عليك أكثر من هذا بعد وضوح حاله وعدم خفاء سريره وظهور زندقته وكفره الطريف وإلحاده الطوي وانتشار سيرته ونشأته الفاسدة في جميع الأقطار حتى ملا المسامع والأبصار وإن رمت المزيد وابتغيت التأكيد فطليك براجعة كتاب النزاع والتخاصم لشيخ السنة المقرئ ورسالة الجاحظ في بني أمية عامة ويزيد خاصة المطبوعة بذيل كتاب النزاع والتخاصم وغيرهما من التواريخ والسير فإنك تجد صغائرها سوداء من قبائحها ومخازيه وكفره وضلاله ضاللاً بعيداً

﴿ آية انما وليكم الله ورسوله ﴾

تقول هذه تمنيات وتأويلات لامساس لها بالصحة بل الآية عامة في كل مؤمن وهو خاضع خاشع أقول لقد تكلمنا في هذه الآية وأثبتنا تزولها في علي «ع» عن أئمة التفسير المعول عليهم في هذا الفن عند أهل السنة بما لم يبق مجال للتبحر في علم المنقول أن يتحدث في شيء منها او يصرفها عن معناها المطابق إلى غيره اعتماداً على الرأي وهوى النفس

﴿ آية الولية ليست عامة في كل مؤمن ﴾

وأما قولك الآية عامة في كل مؤمن خاضع خاشع فنضرب صوته أخرى من صور الجهل والمراوغة في إظهار الحقائق فبعداً ومسحاً لعصيتك البغيضة ونمرتك الاثيمة وكأن نفسك تأبى عليك إلا التحيز إلى الباطل وتفرض عليك فرضاً أن تجعل تلك النعمة ميزاناً لبحثك ومقياساً

(١) صريح التاريخ يدل على ان امية جد يزيد كان فتى من الروم قبناه عبد شمس على عادة العرب في الجاهلية من تبنيهم أولاد الاسرى وبؤكد هذا قول أمير المؤمنين في كتابه إلى معاوية من شرح النهج لابن أبي الحديد (يا معاوية ايس الصريح كالصيق وليس المهاجر كالطليق) واخرج البخاري في صحيحه صفحة ٣٦ من جزئه الثالث في باب غزوة خيبر من سعيد بن المسيب ان جبير بن مطعم قال مشيت انا وعثمان بن عفان إلى النبي «ص» فقلت اعطيت بني المطلب من خمس خيبر وتركتنا ونحن بمنزلة واحدة منك فقال الرسول «ص» إنما بنو المطلب وبني هاشم شيء واحد واثبت تجد هذا نص صريح بقرينة إغا الدالة على المحصار الوحيدة في بني المطلب وبني هاشم وخروج بني امية من هذه الاسرة العربية المسماة العريقة في المجد والشرف وان بني امية لم يكونوا من بني عبد شمس بن عبد مناف في شيء ولا هي منهم على شيء.

لنقدك فلا تخشى تبعة القاء كلامك مهملًا ولا تخاف سوء العاقبة وعاقبة المحاسبة ونحن لا نريد منك «يا أستاذ» أن تؤمن بما آمننا به ولا تقول بما نقول ولكن تريد منك أن تفهم ما تكتب وتكتب ما تفهم ليكون لكلامك وزن ولردك قيمة ولا تسترسل مع الشهوات ولو تأملت قليلاً قبل هذا الاسترسال في حكمك لعلت أن الركوع في الآية ليس بمعنى الخشوع والخضوع ولسنا نمنع أن ذلك معناه اللقوي إلا أنه غير مراد قطعاً وإلا لكانت الصلاة فيها بمعنى الدعاء والركعة فيها بمعنى النور كما هو الموضوع لها في أصل اللغة لا خصوص الركوع لاشتراك الكل فياوضح له من المعنى في اللغة وكل ذلك معلوم البطلان كبطالان قوالك «إن الآية عامة في كل مؤمن خاضع خاشع» فإذا بطل هذا ثبت أن المراد من الركوع فيها معناه الشرعي وهو الانحناء المعروف في عرف المتشرعة كما أن المراد من الصلاة ما اشتمل على أركان خاصة وأذكار مخصوصة مشروطة بالنية وقصد القربة في أوقات معينة والمراد من الركعة إخراج كمية من المال من أموال مخصوصة قد أخذ فيه شرائط خاصة مذكورة في محلها ولو سلطنا جدلاً أنه يريد العموم كما ترعى لأوجب خروج جميع المؤمنين عن وصف الايمان إلا إذا أدوا الزكاة حال ركوعهم في الصلاة بقرينة «إنا» الدالة على ثبوت الحكم للمحصور وقصره عليه ونفيه عما عداه والقول بذلك بديهي البطلان وجهة أخرى أنه لو أريد العموم لزم إضافة الشيء إلى نفسه وهو باطل وغير صحيح وذلك فإن الضمير في «وليكن» يراد به جميع المؤمنين كما تقول فيكون المعنى «إنا ولي المؤمنين المؤمنين» فهل يجوز لمسلم عاقل أن يحمل كلام الله الذي أتزل إعجازاً لسيد الانبياء «ص» على هذا المعنى السخيف الأمر الذي لا يتأتى احتمالاً في كلام أحد من أهل العربية فضلاً عن مثل كتاب الله فإذا تسجل لديك بطلان هذا كله ثبت أن المراد بالمؤمنين في الآية خصوص من كان موصوفاً بإيتاء الزكاة حال الركوع في الصلاة وقد ثبت بالاجماع نزول ذلك في علي «ع» لا سواه ولا يضر هذا الاجماع طعن المتأخرين من التواصب فيه لسبق الاجماع عليهم ولأن طعنهم كان ناشئاً عن بغض الوصي «ع» والحد عليه وهما لا يؤثران في صحة انقاده خاصة مع أن الأحاديث متفقة على نزولها فيه (ع) فهي الحجة لا سواها من الختلاف فيه بتقدير وجوده وإنا عبر بلفظ الجعم عن المفرد تعظيماً وتقضياً وترفعاً لمكانته وإن له الولاية العامة كما هي لله ولرسوله «ص» واستعمال الجعم في المفرد لمة شيء لا ينكر خاصة مع القرينة وهي الأحاديث الكثيرة في سبب النزول كما مر وشيء آخر أنه إنا عبر بلفظ الجعم عن الواحد إبقاء منه تعالى على جماعة من الناس فإن أعداء علي «ع» وحشاه من المنافقين لا يتحلمون سماعه بلفظ المفرد ولا يبتغي لهم حينذاك طمع في السموة واغواء الافكار فيحصل منهم بسبب قنوطهم عندئذ ما لا محمد عواقبه على الاسلام فذلت الآية بلفظ الجعم مع أن المقصود واحد وفقاً لكرامتهم

حينذاك ثم اخذت النصوص بعدها فترى بالفاظ مختلفة في مقامات متعددة باثة فيهم أمر امامته بالتدريج حتى اكل الله تعالى دينه وأتم نعمته جرياً منه تعالى على عادة الحكيم في دعوة الناس إلى ما يشق عليهم حمله إلا ترى إلى هذا الحضرمي فإنه ثار وفار عند سماعه هذا المقال وان الآية تريد أمير المؤمنين وحده فشق عليه احتماله مثله كمثل الذين « جعلوا اصابعهم في آذانهم واستغشوا ثيابهم وأصروا واستكبروا استكباراً »

﴿ قوله ما قيمة خاتم لا يساوي درهما ﴾

تقول ما قيمة خاتم لا يساوي درهما حتى ينزل فيه قرآنًا وإذا كان الأمر كذلك فجدد بأن ينزل قرآنًا على أبي بكر الذي تصدق بجميع ماله

أقول لقد غاب عن عقلك « يا أستاذ » إذ أنك تكتب بشهوة وعاطفة أن نزول القرآن لا يدور مدار قلة الصدقة وكثرتها لا سيما وقد فات عليك المثل المعروف « الجود بالموجود » وإنما يدور مدار إيمان المتصدق ورسوخ عقيدته وإخلاصه لله تعالى فيما تصدق به وحيث علم الله تعالى من نية علي « ع » الاخلاص التام في تصدقه أنزل فيه قرآنًا وإن كانت الصدقة لا تساوي درهما كما ترعّم ولما علم عكسه في أبي بكر « رض » وأنه لم يكن مخلصاً تمام الاخلاص في تصدقه لو سلمناه جدلاً لم ينزل فيه قرآنًا ولو افترق بقدر جبل أبي قبيس ذهباً وفضة وفي القرآن « إنما يتقبل الله من المتقين » وأنت تجد هذه الآية صريحة في أن القبول إنفاقاً كان أو غيره يدور مدار التقوى وهي طبعاً من الأمور الخفية التي لا يعلمها إلا الله ولما كان علي « ع » بأعلى مراتبها عند الله وعلم منه ذلك أنزل فيه قرآنًا ولما لم يكن غيره بهذه المرتبة ولا دونها لم ينزل فيه قرآنًا وكل أولئك معلوم عند الله « يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور » « ان الله عليم بذات الصدور »

﴿ نزول ثلاثمائة آية في علي « ع » ﴾

تقول أظن أنك غلط يا صاحب السقيفة في الحساب لأن الآيات التي نزلت في علي أكثر وأكثر فلم لم ينزل عليه رأساً ويصبح رسولاً

أقول دع عنك أيها القاري سخريه هذا الحضرمي واستهزائه فإنه لا يتسطق إلا بما يوحى إليه بغضه ومعاداته للوصي « ع » وآل النبي « ص » وخرج معي على ما أخرجه حفاظ السنة وتقائهم فإن التعميل عليه فهذا ابن حجر الميمني يحدثنا في صواعقه صفحة ٧٦ بتزول ثلاثمائة آية في علي « ع » ولم يعقبه بشيء فالحديث صحيح لا شك فيه وحكاية الشبلنجي في نور الأبصار صفحة ٧٣ والخفي في صفحة ١٠٣ من النبايع في الباب الثاني والأربعين أما تزولها في علي « ع » فلا يلزم منه أن ينزل القرآن عليه ويصبح رسولاً كما ترعّم فإن ذلك لا يدل عليه بإحدى الدلالات

المنطقية والفرق بين نزول الآيات في فضله «ع» وخلافته بعد النبي «ص» وبيان إخلاصه لله تعالى
ولرسوله «ص» وجهاده في إعلاء كلمة الإسلام يوم فر عنه أصحابه - وبين نزول القرآن عليه -
يعرفه من ينهم دون الوغد الطغام الذين لا يفرقون بين الشيعر والبعر فيقبلون وجه الحقيقة إلى
ما لا يخطر على ذهن أفك أئيم

﴿مقرر الحضرمي وبغضه لعل (ع)﴾

ولماذا يا ترى كل هذا البغض والحقد «يا أستاذ» وما ظرك من نزول الآيات في فضل علي
«ع» وبيان مكانته عند الله وعند رسوله «ص» (أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله)
ولماذا تحجر على الله تعالى وهو أكرم الأكيمين من أن يتفضل على علي أمير المؤمنين «ع» وينزل
ثلثمائة آية أو أكثر في فضله وإعلاء قدره وهو الباذل أقصى ما لديه وأعز ما عنده في سبيل تأييد
دينه وتشديد أركانه وتقوية دعائه الأمر الذي يشهد به عدوه اللدود والنطف الصلف من شأنه
فضلا عن المسلمين أجمعين وفضلا عن غير المسلمين من اليهود والنصارى أما أنت يا حضرمي فلقد
زدت في معاداته على من كان قبلك من مناويته وأنت بما لم يأت به أحد من أسلافك الأقدمين
من أئمة الضلال وبناة صفين من الطعون الفاشلة لأنهم مها بالتموا في بغضه وأسرفوا في معاداته إلا
أنهم لم يستطيعوا أن ينكروا ما له من الفضائل الجمة التي تسقط عندها كل فضيلة وتنحط دونها
كل منقبة إلا أنك أنت لم ترع فيه إلا «ولا ذمقوله تحترم حقه ولم تحفظ قرابته من رسول الله «ص»
ولا مثرائه عند الله وعند رسوله «ص» كأنه «ع» سلب منك ما لا أو هتك منك حرصاً أو قتل
منك نفساً بغير حق وكأذك بما سودت به صحائف كتابك من المراء تحسب أنك شريك الله في
ملكه وسلطانه وما يعطيه إعباده المخلصين له في الطاعة من الفضل الكبير والجاه العظيم فإنما نراك
تتجهم على الله تعالى في هذه القسمة وتراء ظالماً جائراً في حكمه إذ أنزل في علي «ع» ثلثمائة آية
أو أكثر ولم ينزل في غيره من أئمتك ولا نصف آية كما تحكم على رسول الله (ص) من ذي قبل
سلفك (الصالح) حيث قالوا فيه ان هذه القسمة ما عدل بها فأردت بذلك التآسي بهم فلا تنكفي.
أنت منه حتى تغرز آثارهم وتسلك سبيلا من مضى وانقرض منهم كأذك ترى نفسك أعلم من الله
بعباده وأعرف منه بجالهم وما تكنه صدورهم من الايمان والنفاق بربك قل لي ما كان يضرك لو نزل
القرآن بعضه أو كله في فضل علي «ع» وما كان ينفعك لو لم ينزل فيه آية فإن ذلك لو تم كما هو
الواقع في نفس الأمر تعداك فضله وإن لم يتم كما تزعم لم يلحقك ثلثه ومتى ياترى جعلك المسلمون
الأولون من صحابة الرسول (ص) وكيلا عنهم في توزيع الفضائل عليهم وأخذ حقهم من علي (ع)

لو كان لهم حق عليه وما الفائدة العائدة عليك لو تزل القرآن كله في أي بكر وعمر وعثمان (رض) وهل تنال أنت من ذلك شيئاً فضلاً كان أم قلما وهل يعطونك مما تزل فيهم قدر طاقة حشيش بل ذرة قطمير فعلام كل هذا البغض العلي (ع) يا ترى ولماذا كل هذا الحقد والحسد للوصي وآل النبي (ص) وأنت ترعم اتك من المسلمين بهتاناً وزوراً

﴿ أو علم الله في غير علي غيراً لا نزل فيه قرآنًا ﴾

ويحك لو علم الله في غير علي (ع) خيراً لا تزل فيه قرآناً ولم يبخل عليه وهو الجواد الكريم وحيث علم الله تعالى منهم عكس ما ذهب إليه ظنك الكاذب أنزل في ثلبهم قرآناً ولكنه تعالى ستر عليهم ولم يفضحهم بذكر أسماهم وأعيانهم فقال تعالى (ما كان لني أن يكون له أسرى حتى يشخن في الأرض تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة إلى قوله ولولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم) وقال تعالى (وليحلفن ان أردنا إلا الحسنى والله يشهد إنهم لكاذبون) وقال تعالى (ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين) وقال تعالى « ولو نشاء لأريناكمهم فلعرفتهم بسيماهم ولتعرفنهم في لحن القول » وقال تعالى « يحلفون بالله أنهم لمنكم وما هم منكم ولكنهم قوم يفرقون » فتأمل « يا أستاذ » في هذه الآيات وأعرف جيداً فيمن تزل

ونحن لولا مراعاتنا للوقا والوقام في مثل هذه الظروف ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً لأريناك فيمن نزلت تلك الآيات البينات وكشفنا لك عن اشخاصهم بأسمائهم مدعمة بالحجة القاطعة حتى تكاد تراه بياصرة عينك وقلمه بأقامل يدك

﴿ ما بزبد غيظ الحصري ﴾

ونزبدك « يا أستاذ » غيظاً على غيظك « قل موتوا بغيظكم » بما أخرجه إمام أهل السنة أحمد ابن حنبل من حديث ابن عباس على ما حكاه عنه الطبري في الرياض النضرة صفحة ٢٠٧ من جزئه الثاني ورواه أبو نعيم في حلية الأولياء صفحة ٧٣ من جزئه الاول وأخرجه الحافظ الكنعي من كفاية الطالب صفحة ٤٥ وابن حجر الهيتمي في صفحة ٧٦ من صواعقه انه قال ليس من آية في القرآن فيها يا أيها الذين آمنوا الا وعلي «ع» وأسمها وأميرها وشريفها وسيدها ولقد عاب الله عز وجل أصحاب محمد «ص» في القرآن وما ذكر علياً إلا بخير الحديث ولم يقبه بما يدل على ضعفه كما هو عادته من تضييفه لما هو ضعيف مما يرويه من الاحاديث فالحديث حجة لا ريب فيه « فن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر انا اعتدنا للظالمين تارة »

﴿ آية المباهلة ﴾

تقول فن أئني لقم هذه الرواية وخصصتم بها علياً وابنيه وفاطمة والآية بظاهرها عامة أقول أجمع أهل القبلة حتى الخوارج على نزول آية المباهلة في رسول الله (ص) وعلي وفاطمة والحسن والحسين وافقت أحاديث المسلمين على ذلك ولكن الحضرمي أبي علي أسلافه ان يعترف بنزولها في الخمة وحكم بأنها ملققة لأنه يرى أن الآية بظاهرها عامة وقد مضى تحقيق نزول الآية فيهم خاصة وأنه لم يدخل معهم في ذلك داخل ولا داخلة ولا دخيلة بأحاديث كلها صحيحة مجمع عليها بين المسلمين قاطبة فهي التي خصصت الآية (يا أستاذ) بعلي (ع) وابنيه وفاطمة «ع» ولو كانت بظاهرها عامة لأن الخاص يقضي عليه ويخصه والأخذ بالعام مع وجود الخاص لا يسوغه العلماء.

تقول فما الحاجة إلى استعمال صيغ الجمع في هذا من غير ضرورة ولا داع وإنا الأمر بالعكس فكما كان العدد أكثر كان الحوف والحذر عليهم أكثر

أقول ويرد عليك بالنقض بقوله تعالى « وإذ قال لهم الناس » والقائل نعم بن مسعود بالاتفاق وقال تعالى (ويقولون لن رجعا إلى المدينة) والقائل هو المنافق ابن أبي الازجاج وقال تعالى (يستفتونك) والمستفتي هو جابر إجماعاً وقولاً واحداً إلى غير ما هنالك من موارد استعمال الجمع في الواحد في آيات القرآن فما الحاجة إلى استعمال صيغ الجمع في هذه الآيات وما الضرورة التي تدعو إليه فما تقول هنا تقول هناك واحدة بواحدة أما كثرة العدد وقتلتها فلا دخل لها في المباهلة لا سيما إذا كان الكثير لا خير فيه ولا يستجاب له دعاء وليس له قدر عند الله وقد علم الله تعالى ذلك فيما عدا الخمة فأمر تعالى نبيه «ص» أن يدعو المباهلة خصوص الصفوة من أهل بيته «ع» فدعا من النساء خصوص الصديقة فاطمة سيدة النساء ومن الأبناء سبطيه وريحانتيه من الدنيا الحسن والحسين ومن الأنفس أخاه وخليقته في امته علي بن أبي طالب وعلي هذا افقت كلمة المسلمين فلا يقدر فيه خروجك وخروج أمثالك من المتأخرين عن معقد هذا الاجماع من معلومي النسب بالاجماع (إن يقبسون إلا الظن وما تهوى الأنفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى)

— (بحث أسامة) —

تقول ان القوم امتثلوا أمر النبي «ص» في بحث أسامة وإكن توقف القائد عن السير وتوقفوا معه لبروا نتيجة مرض النبي «ص» وكيف يتكونه وهو في مرض يمضئ عليه منه الوفاة

أقول ما أغرب الدهشة التي تستولي علينا حينما نراك «يا أستاذ» تقرر التناقض في كلامك المتناسق فتأدق تقول (ان القوم امتثلوا أمر النبي «ص» في بحث أسامة وطوراً تقول توقفوا ابروا نتيجة مرض النبي «ص» فإن التوقف من السير كما فعله القوم مناقض لامثالهم أمر النبي «ص» بالسير وعدم التوقف وهذا شيء لا يخفى أمره على السذج من الناس فكيف خفي عليك أمره (وأنت البصري الفطن والألمعي النبيه) فأنت تريد بهذا التناقض القبيح أن تثبت الباطل بالباطل وتريد أن تبرهن للناظرين براءة القول مما ارتكبه من مخالفة النبي ﷺ إذ توقفوا عن المسير فانظروا يا أولي الأبواب إلى تناقض هذا الرجل وتداعي أو كانه وانهدام أساس طريقتة فإنه جعل التناقض دليلاً على رده خصمه وإثباتاً له بالحجة ظناً منه أن ذلك يخفى على الناس كما خفي عليه أو انهم يجهلون هذا الباطل كما جهله فأخذ يتخبط في رده كي يعيش مكباً على وجهه

نعم «يا أستاذ» كأنك ترى أن القوم أعرف بحال النبي ﷺ من نفسه أو ان النبي ﷺ ما كان يعرف ما هو عليه من المرض الذي يخشى منه على الوفاة وكأنك تريد أن تقول انه «ص» « كان يهجر في قوله «ص» نفذوا جيش أسامة كما قالوا له ذلك بحضرتة «ص» ولو صدقت في ادعائك ان القوم امتثلوا أمر النبي «ص» لماشدد التكبير عليهم ثلاثاً ورتب اللعن على المتخلفين عنه فكيف يجتمع هذا مع دعواك انهم امتثلوا أمره فهل يكون هذا قول من أمثلوا أمره أم كلام من خالفوه وعصوا فيه أمره ولتعلم يا حضرمي ان توقف القوم عن السير مع حث النبي «ص» وتحريضه لهم على تنفيذه كان لأمر دبر بليل فخافوا ان ينتقض الأمر عليهم وينقل ما ابرموا من القدر إن لم يتوقفوا عن السير لذا تراءم أسرعوا إلى السقيفة بعد موت النبي «ص» من غير إفاة ولا هواة وهو روعي فذاه «ص» جنازة بين أهل بيته لم يفل بعد ولم يدفن فأوهوا الأنصار وغيرهم ان يعود علي «ع» في بيته لتجهيز النبي «ص» كان تركاً منه للخلافة المتصينة له «ع» عن النبي «ص» وانهم يريدون بهذا الاجتماع في السقيفة أن يعقدوا الامارة لواحد منهم على انفسهم لينظم امرهم ولا يحتل عقد اجتماعهم بعد رسول الله «ص» ولم يظهر لهم خلاف ما توهموه أولاً إلا بعد ما غلب عليهم قريش واخذوا منهم البيعة لأنبي بكر «رض» فلم يسعهم بعد ذلك نقضها والرجوع إلى علي «ع» ظاهراً إلا من شذ منهم كسمد بن عباد واولاده فاجتمع جميع طوائف قريش الذين كانوا يفيضون علماً للثارات الجاهلية والأحقاد البديرة على استخلاف ابي بكر «رض» كما صرح به علي في قوله (ع) اللهم اني استمديك على قريش فإنهم قطعوا رحمي وكفأوا اتالي واجموا على منازعتي حقاً كنت أولى به من غيري) فهؤلاء الطالبون لثاراتهم منه «ع» اتفقوا على منعه «ع» واسرعوا إلى استخلاف غيره وقد كشفت السقيفة هذا الأمر على ضوء التاريخ لجميع المسلمين بصورة واضحة جلية ناصحة

فلا تستطيع انت «يا استاذ» وذناباتك أن تستره بأمور كاذبة وتهاويل فارغة ومهما افرغت عليه من قوة التهميه والنضليل فإن الحقيقة تبدو مستنيرة مزهرة والحق ابين من ذكا واجلي من شمس الضحى .

-(عربيث أتوني بدرواف وكنف) -

تقول كلما انتهيت من الكذوبة انتقلت إلى اخرى اكذب ترعم ان النبي «ص» اراد ان يكتب كتابا ولكن حال دون ذلك مائل وقد استهدفت عمر بن الخطاب لرد النبي «ص» وانه قال حسبنا كتاب الله وقد زدت اكثر بأنه نسب إلى رسول الله «ص» الهجر
أقول الحديث المذكور من الاحاديث المتواترة وقد اخرجته الثقة من حفاظ السنة المعروفين بنقد الحديث كالبخاري ومسلم في صحيحيهما وغيرهما من اهل الاثبات وحمل الآثار النبوية كما مر واما كلمة هجر المبدلة بكلمة غلبه الوجه فقد تواتر نسبتها إلى عمر (رض) كتواتر وجود عمر «رض» وهكذا قوله حسبنا كتاب الله بعد ان جابه النبي «ص» بتلك الكلمة الكثرة بما لا سبيل إلى إنكاره .

- (كلمة الخليفة عمر ثلاث مائة) -

تقول ثم إذا كانت مطاردة عمر «رض» حائلة دون الكتاب لأنها وصية في خلافة علي «ع» كما ترعم فما كان يمنع رسول الله «ص» لو امر بكتابة الكتاب حين خلا البيت من عمر «رض»
أقول إننا عدل النبي «ص» عن كتابة ذلك الكتاب حين خلا البيت من عمر «رض» لأنه رأى ان الحكمة والمصلحة تقتضيان المدول عن كتابته حفظاً على الدين وقياماً بالواجب من تقديم الالهم على المهم لأنه نظر «ص» إلى صدور الشك من القول بتأبئة عمر «رض» فلم ان ذلك الكتاب لا يرفعه وإن يرفعه ابداً ولم يكن «ص» عدوله عن الكتاب لعدم الفائدة فيه بعد تلك المعارضة فحسب بل لأنه «ص» لو لم يعتن بقول عمر «رض» وكتبه لقالوا فيه انه كتبه وهو يهجر أو مغاوب للوجه فتكون خلافة علي «ع» خاصة والأئمة من ولده «ع» عامة الثابتة بالنصوص القطعية مردداً للشك والظن بل لا يبقى بعدها اثر الكتابة الكتاب سوى توسعة ذلك الاختلاف واللفظ ولا يؤمن وقوع الفتنة من بعده في انه هل هجر «والعايا بالله» فيما كتب ام لم يهجر كما تنازعوا واكثروا اللفظ بمحضرة فلم يتسن له يومئذ اكثر من ان يقول لهم قوموا عني فلا ينبغي عندي نزاع بل لو اصر «ص» على الكتاب لأكثروا من قولهم هجر وتوسع اتباع قائله في إثبات هجره (نعوذ بالله) فسطروا الاساطير وملأوا الطوامير رداً على ذلك الكتاب وإسقاطه عن درجة الاعتبار فهذا «يا استاذ» واضاف امثاله من حكمة الباقية منعه عن ذلك الكتاب لئلا يفسح المجال لهؤلاء .

المعارضين وأشياهم إلى الطعن في نبوة النبي (ص) فيذهب الدين من أصله وهو يعلم روجي فداء
ان علياً «ع» وأشياعه خاضعون لمدلول ذلك الكتاب سواء عندهم أكتبه أم لم يكتبه وأعداؤه لا
يعملون به ولا يتبهرونه ولو كتبه

﴿ قوله ان عمر اراد التخفيف في قوله ﴾

تقول وإذا صح هذا الحديث فإن عمر «رض» أراد أن يخفف على النبي «ص» ويهون عليه
حرصه على أمته إذ خاف أن يضلوا بعده

أقول كأنك (يا أستاذ) تريد أن تقول ان الخليفة عمر (رض) خاف أن يكتب النبي (ص)
شيئاً لا يفهمه المنافقون فيتخذوا القرآن ظهرياً ويضلوا بعده على حد تعبيرك وملخص هذا القول
يرجع إلى الخوف من أن يكتب هديانا وهذا منك من أوضح الأدلة على النفاق في الدين
والخروج عن الطريق الواضح المبين وأين بقي في المدينة من المنافقين من يحتاج إلى عرض كتاب
النبي (ص) عليه أو يمتد بفهمه ويصار فيه إليهم كيف يوجب اعوجاج فهم جماعة قليلة من المنافقين
الحاملين ألوية الاختلاف بين صفوف المسلمين الذين يفهمون مواضع الكلام الرباني المبين لولا أن
يكون الأغلب ممن زعمت انهم خير القرون مخالفتين للنبي (ص) وآله الطاهرين مع اننا نعلم ان
طعن هؤلاء لم يكن أشد وأتمج مما فعله الخليفة عمر «رض» بحضرة «النبي» من نسبته إليه
الهديان والهجر ثم كيف يخفى ذلك على رسول الله (ص) وهو اعرف الناس بحال أصحابه ولم يخف
على عمر «رض» على ان ذلك لو سلمناه جدلاً لا يوجب ذلك القول الحسن في تعبير عمر «رض»

— (الكتاب مشتمل على النص في خلافة علي «ع») —

تقول فالكتاب أريد للنص على خلافة أبي بكر قطعاً لأن النبي «ص» قدمه واختاره
لإمامة الصلاة

أقول لقد أريناك فساد هذه الامامة التي ما برحت تكرر في تضاعيف كتابك وأنبأتك
بأنها إن صحت لا تثبت فتيلاً فضلاً عن إمامة الأمة ولو جاز أن يكتب بذلك الكتاب الوصية
بالخلافة لأني بكر «رض» لما منعه عمر «رض» وحزبه لوجود المودة والاخاء بينهم ولأنهم تعاقدوا
على أن يكون هذا الأمر فيهم لذا ترامى أسرعو إلى السقيفة فأبرموا ما تعاقدوا عليه وموهوا
الأمر على من حضر فيها كما مر ولان سبق النص على علي «ع» يوم التدبير كان من أوضح الأدلة
عندهم على ان رسول الله (ص) أراد بذلك الكتاب أن يجدد فيه «ع» العهد والوصية ويؤكد
عليهم الحجة ففهم ذلك الخليفة عمر «رض» فأمر عليه وصده إيقاعاً منه للشك في ذلك الكتاب
وان كتبه ولان الذي يضرهم هو كتابة الخلافة لطبي «ع» دون غيره كما أكدنا لك ذلك بما

أخرجه البخاري فيما سبق

- (الإمامة باختيار الله) -

تقول الإمامة باختيار الله وإن الله اختار أبا بكر ولن تغلب إرادة المخلوق إرادة الخالق ولا اختيارهم يسبق اختياره فليقطع كلامك وضع في فيك التراب

أقول البدأة بالشم عند المناظرة آية الهزيمة والسب ملجأ الهارب وملاح العاجز المبهوت وهو بيت مال الحضرمي ومن هنا يتضح لك ارتباكك وإزجاء بضاعتك وخلو جرابه وفراغ وطابه فلم يدرك ما يصنع ومن أين يلتصق الشاهد لتلك المزرعة الفاسدة فأوحى إليه ضميره (الظاهر) أن خير وسيلة في هذا الحال يعتمد عليه في إرجاع قواه المنهكة هو السب والقذف الأمر الذي أنبأنا بكذب مقاله واشعرنا بضعف رأيه ومتانة حجة خصومه ثم إنك (يا استاذ) لم تسلم من العثار في ردك وشتمك وقد بلغ بك العثار إلى حد التناقض فإنك قررت في صفحة ٣٢ من سواد كتابك (إن الله هو يخلق الأشياء التي يريدونها ويختارها وليس للخلق الحرية على الشكل الذي يريدون) وهنا نراك تقرر أن الله تعالى اختار أبا بكر لأن الناس أرادوه واختاروه فإذا كان ما يختاره الناس ويريدونه هو الذي يختاره الله ويريده (ولن تغلب إرادة المخلوق إرادة الخالق ولا اختيارهم يسبق اختياره) كما تقول فقد اختار قوم موسى «ع» العجل وأرادوه وعكفوا على عبادته وتركوا هارون «ع» وأعرضوا عنه فهل يصح لمسلم عاقل أن يقول إن الله أراد لهم ذلك واختاره لهم لأنه (إن تغلب إرادة المخلوق إرادة الخالق ولا اختيارهم يسبق اختياره) كما ترعم أيها (الاستاذ) المتناقض المبطل الذي أخذت العصية بجناحك فطقت تكلم بغير لسانك وتكتب بغير قلبك شأن السكران المأفون الذي لا يفهم ما يقول ثم من أين علمت أن الله تعالى اختار أبا بكر (رض) للخلافة أفهمت ذلك من قول عمر «رض» بمحض الصحابة أن بيعة أبي بكر «رض» كانت فلتة وقى الله المسلمين شرها فمن عاد إلى مثلهما فاقتلوه ولم ينكر عليه رجل منهم أم فهمت ذلك من قول أبي بكر «رض» في مرضه ليتني في ظلة بني ساعدة ضربت بيدي على يد أحد الرجلين فكان هو الأمير وكنت أنا الوزير^(١)

أم من قوله يوم السقيفة أني اختار لكم أحد هذين الرجلين ولم يقل له رجل من الحاضرين بأن الله اختارك خليفة على المسلمين أم فهمت ذلك من اقتداء أبي بكر «رض» بسالم مولى أبي

(١) نجده في صفحة ٩٧ من الإمامة والسياسة و صفحة ٣٥٧ من السيرة الحلبية من جزئه الثالث و صفحة ١٨٦ من تلويح الحميس من جزئه الثاني وإن شئت فراجع تاريخي ابن الأثير والطبري وغيرهما من مؤرخي السنة فإنك تجد هذا متواتراً عنه «رض»

حذيفة تارة وعمر بن العاص طوراً وإني عبيدة أخرى وقد صلى خلفهم وأتمر بأمرهم لأن النبي «ص» أمره بذلك وقال رسول الله «ص» من استعمل شخصاً على عشرة وفيهم ارضى الله ورسوله «ص» فقد خان الله ورسوله «ص» وجماعة المؤمنين فكيف اختاره الله ورسوله «ص» والحالة هذه لإمامة المؤمنين أم فهمت ذلك من قول أبي بكر «رض» ليتني سألت رسول الله «ص» عن الخليفة بعده وهل للانصار فيه نصيب أم فهمت ذلك من قوله ^(١) «أقولوني إن لي شيطاناً يعتريني فإذا ملت فقوموني فلو كان الله تعالى اختاره للخلافة بعد نبيه «ص» لكانت خلافته حقة فتكون استقالته منها معصية وكيف يختار الله إمامة العاصي للمؤمنين أم فهمت ذلك من بيعته هو وصاحبيه لعلي «ع» يوم الخديج حتى قال عمر بن الخطاب «رض» يتربخ لك إيا أبا الحسن أصبحت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة أم فهمت ذلك من دعوى علي الخلافة واحتجاجه عليهم يوم الشورى ويوم السقيفة ^(٢) وقوله ليس ذا بأول يوم تظاهرت فيه علينا أهل البيت وانكم لتأخذوا ذلك منا غضباً وهو صادق بلا جدال وبشهادة آية التطهير بصدقه وتواتر قول النبي (ص) علي مع الحق والحق مع علي يدور معه حيث دار أم فهمت ذلك من قول عمر «رض» لا ين عباس أن علياً (ع) أحق بالخلافة وأولى بها منهم لأن رسول الله ﷺ كان ينظر إليه بعين خاصة ويذكره لولاية الأمر بعده ^(٣) أم فهمت ذلك من هروبه عن الزحف يوم ^(٤) خيبر وهو من الكبراء الموقبة وقال تعالى (وفضل الله المجاهدين على القاعدین) فما حال الممارين الموهنين بهروبهم عن الزحف قوة الدين أم فهمت ذلك من تخلفه عن جيش اسامة الذي علم هو وصاحبه قول النبي «ص» فيه نفذوا جيش اسامة لمن الله من تخلف عنه

(١) راجع صفحة ١٧٦ من الرياض النضرة من جزئه الاول وصفحة ١٨٨ من تاريخ الخميس من جزئه الثاني وصفحة ١٢-١٤ من الامامة والسياسة وغير هؤلاء كالتطريحي وابن الأثير وصفحة ٨-٧٥-٩٣ من الصواعق المحرقة لابن حجر وصفحة ٢٧ من تاريخ السيوطي وص ١١٦ من منهاج السنة من جزئه الثالث تعلم ان هذا القول من أبي بكر «رض» من القواطع التي لا خلاف فيه بين الامة قاطبة

(٢) تجده في ص ٧٥-٨٣ من الصواعق المحرقة في الفصل الثاني من فضائل علي «ع» والباب الحادي عشر من فضائل أهل البيت النبوي

(٣) راجع ص ٢٠ من شرح ابن أبي الحديد من جزئه الثاني وص ٢١٢ من كتاب محاضرات الراغب وص ٤٨٠ من الاستبصار من جزئه الثاني وص ٧٤ من المقد الفريد من جزئه الثالث

(٤) تجده في ص ٤٤ من منتخب كثر المال بهامش الجزء الخامس من مستدرك ابن أبي شيبة وابن جرير وصححه وعكاه ابن عبد البر في ص ٤٧٠ من الاستبصار من جزئه الثاني بصورة عامة ومنه التطريحي في الرياض النضرة ص ١٨٧ من جزئه الثاني

يقولها ثلاثاً مؤكداً ذلك أم فهمت ذلك من قراره عن ساحة الحرب في غزوة احد وحنين على ما سجله عليه صاحب منتخب كتز العمال صفحة ١١١-١٦٧ بهاش الجزء الخامس من مسنده أحمد عن جماعة من مؤرخي السنة وحفاظها كالطبري وابن السني والشاشي وابن حبان في صحيحه وقطاني وإبي نعيم والحاكم وابن عساكر والمقدس في المختاره وغير هؤلاء عن أم المؤمنين عائشة (رض) من أبي بكر (رض) نفسه وحكاها ايضاً ابن عبد البر في العقد الفريد صفحة ٢٨٥ من جزئه الثالث وبعد هذا كله واضعاف امثاله هل يتجرأ مسلم عرف الله ورسوله (ص) ان يزعم ان الله تعالى اختاره واراده لامامة المسلمين

— (على (ع) لم يبايع ابو بكر (رض)) —

تقول لقد اخلت بحق علي (ع) ونقصت من شهرته التي طالما تغنيتم بها وفخرتم وتفاخرتم فعلي هذا تجلي لنا من اقرارك بأن علياً بايع مقهوراً بغير رضاه انه كلف غير مرغوب فيه من قبل القوم ولا محبباً في قلوبهم اذ لو كانوا له وهو سيدم ومولام كما ادعيت لما ولوا عنه ولوا عنه رؤوسهم النخ

اقول نعم لقد أراد امير المؤمنين علي (ع) الاحتفاظ بحقه واراد الاحتجاج عليهم ولكن بشكل لا يتفرق بها شمل الأمة ولا تقع بينهم فوضى ينتهزها العدو لحق الاسلام وسحق المسلمين فلازم بيته حتى أخرجوه قهراً وكرها من غير قتال ولو أنه امرع اليهم لم تكمل له حجة ولم يفتق لها نور ولم تسطع لأشياءه أي دليل وبرهان فكان روي فداه (ع) ما فعله من حسن الصنيع الذي جهله ابناء الجاهلية واعتبروه منقصة فيه جامعاً بين الاحتفاظ بحقه من خلافة المسلمين والاحتياط على كلمة الدين إذ لم يجد له في الامة يومئذ معيناً ولم ير من القوم مساعداً حتى ييؤح بحجته وببلي عليهم بنصوص خلافته على أن الاحتجاج عليهم إنما يحسن مع العلم بغفلتهم عنها وانهم سيثوبون إلى رشدهم ويدفعون اليه ما ابقوه منه وبعدلون اليه ان هو احتج بها عليهم أما إذا علم انهم سمعوه ووعوها ولكنهم مصرون على اغتصاب حقه وقادرون على دفعه وهضمه فلا يؤثر الاحتجاج عليهم الا إثارة الفتنة وتبعثر المسلمين وتغريق الدين لا سيما انهم جديرو عهد بالاسلام فأثر ضياع حقه على حصولها في تلك الظروف الحرجة إذ كان لا يؤمن منها على بيضة الاسلام من الاضمحلال حيث رأى ان حفظ حوزة الاسلام ودفع عادية اعدائها موقوف في تلك الظروف على المواجهة والمسالمة دون المناجزة واظهار العداء وسل السيف تقديماً لما هو الواجب الامم على المهم ولذا كان عليه السلام يتوخى السكينة في بث نصوص خلافته خوفاً على كلمة التوحيد وكان يعتذر مراراً عن سكوته وعدم مطالبته بحقه فيقول (ع) «لا يعاب المرء بتأخير حقه إنما يعاب من أخذ ما ليس له» هكذا ذكره ابن أبي الحديد في شرح

النهج صفحة ٣٢٤ من جزئه الرابع وغيره من مؤرخي السنة

وأما انصراف جمهور الناس عنه «ع» «يا استاذ» فذلك أمر لا ينكر في كل عصر ومصر من اجتماع أكثر الناس على الباطل وانصرافهم عن الحق وهذه عادة جارية من عهد نبي الله آدم (ع) إلى وقتنا هذا كما مر فليس في إعراض الناس عن الأنبياء «ع» والمرسلين «ع» وانصرافهم عن خلفائهم (ع) في العصور الأولى وما بعدها ما يدل على نفي نبوتهم وانتفاء سيادتهم على الناس ولا في مخالفتهم لهم عليهم السلام ما يدل على أنهم على الحق دون الأنبياء وخلفائهم «ع» نعم إنما أضرت الناس أنفسهم بالأعراض عنهم وعدم الانصياع إليهم وهكذا كان حال علي «ع» مع جمهور العرب لا سيما قد وترها في سبيل الله وسفك دماءها بسيفه في إعلاء كلمته وإظهار دينه لا تأخذه في الله لومة لائم فكل هذا واضافه دهنهم إلى أن يلورا رؤوسهم عنه ويولوا عنه وجوههم وإنما يدل على سوء حظهم وعصيانهم لأمر الله ورسوله «ص» ويقول الكتاب (وإذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله لورا رؤوسهم رأيتهم يصدون وهم مستكبرون) وفي القرآن (وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين) «و قليل من عبادي الشكور» على أنه «ع» قد ملأ الطوامير عليهم بالحجج مع الحكمة البالغة التي كان يفعلها معهم لئلا يختل نظام الأمة وينحل عقد اجتماعها وتنفق عصاها فراجع إن شئت صفحة ٢٥-٣٧-٦٢-١٠١-١٣٢-١٥٤ ج ١ و صفحة ٤٨-١٠٣-١٦٧-٤٣٧ ج ٢ من شرح النهج لابن أبي الحديد و صفحة ٩ ج ١ من الامامة والسياسة وغيرهما من مؤرخي السنة كالطبري وابن الاثير لتعلم قلة احتجاجه عليهم والزامه لهم بالحجة البالغة والموعظة الحسنة ولو سلمنا جدلا انه لم يحتج عليهم بشيء من نصوص الخلافة والوصاية فإن ترك الاحتجاج لا يوجب الرضا بتقديمه عليه ولن يقتضي سقوط حقه وإلا لأوجب أن يكون النبي «ص» بترك الاحتجاج على أصحابه وسكوته عنهم فيما خالفوه فيه كما مر أيضاً راضياً بعصيانهم له وانكارهم عليه ومعزولاً عن نبوته لأنه لم يحتج عليهم بآيات نبوته ولم يقل لهم إني نبي حق لا تجوز معصيتي لأنهم يعلمون ذلك كله وإذا كان ترك القتال والمناجزة بالسيف يوجبان عزله عن الامامة والخلافة وأنه راض بتقديمه عليه ويسلبان منه وصف النصرة للدين حيث تقاعد عن قتال المتقدمين عليه لأوجب أن يكون النبي «ص» بتركه قتال المشركين عام الحديبية ومحو اسمه الشريف من النبوة وكان معه يومئذ اربعةماية والف على ما رواه البخاري في صحيحه صفحة ٢٥ من جزئه الثاني في باب كيف يكتب هذا ما صالح عليه فلان بن فلان و صفحة ٢٩ من جزئه الثالث في باب غزوة الحديبية وغيره من حفاظ السنة أيضاً معزولاً عن نبوته ويسلب ذلك عنه وصف النصرة للدين لا سيما وقد أطاعهم على محو اسمه الشريف من النبوة وهو قادر على حربهم وقتالهم ومعه امير المؤمنين

«ع» فهل يصح لك ان تقول هذا اخلاق بحق النبي «ص» وانتقاص من شهرته والخط من كرامته فلماذا يا ترى انتصاع اليهم وتنازل لهم وصالحهم مع ما عنده من السلاح والعدة والقوة والعدد ما لو اراد حريمهم بما لقهرهم وظهر عليهم فإن صح لك هذا صح ذاك وكل ذلك معلوم بالضرورة بطلانه فان قلت ان النبي «ص» فيما فعله مع القوم لم يكن معذوراً كفساك خزيًا وشاراً وان قلت كان معذوراً لأنه فعله لحكم دقيقة ومصالح جليلة فعلي «ع» في ذلك أعذر لعدم وجود الأعوان وعلي «ع» برسول الله «ص» الأسوة الحسنة فقد اقتدى به «ص» في هذا كما كان متبعاً له في شرعه ومنهجه فلم يقاقل غاصبيه حقه ولم يتجاوز دافعه عن مقامه لغايات عظيمة ومقاصد سامية تعود على الأمة بأعظم الفوائد واكبرها حفظ الدين باصوله وفروعه وادله وقوانينه الأمر الذي كان يدعوه كثيراً إلى ان يقدم نفسه المقدسة قرباناً في سبيل حفظه وبقائه واستمراره وانتشاره فضلاً عن حقه وتراثه

— (نص النبي «ص» على «ع» لا يلزم خروج احد عن الاسلام) —

تقول إذا كان النبي «ص» يتخوف على قومه من الخروج عن الاسلام لو نص على خلافة علي فلم لم يتخوف حين قال من كنت مولاه فعلي مولاه اليس هذا بما يوجب التخوف أقول يظهر من كلامك يا «استاذ» انك في الأصل لم تفهم كلام الشيخ المظفر فاخذت تبني على عدم فهمك ما تشتهي النفس وما تشاء فإن الشيخ المظفر يقول كما يقول المسلمون — انما امتنع النبي «ص» عن التصريح شفاهاً أو كتباً — بعد قول عمر «رض» ان النبي «ص» ليهجر «عقوا» غلبه الوجع فلو كتبه والحالة هذه لأدّى ذلك إلى التوسع في إثبات هجره «ص» «والعباد بالله» وانه كتاب من يهجر لا تعولوا عليه كما يقتضيه قول عمر «رض» حسبنا كتاب الله فالتمويل عليه يجر الأمر إلى الطعن في نبوته «ص» والخروج عن دينه اما يوم الغدير فلا يلزم منه ما يلزم هنا فإنه ما كان ليتنى لعمر «رض» ولا لغيره يومئذ ان يقول ما يأخذ اللجاج بالبعض على الخروج عن الاسلام والفرق بين نص الولاية يوم الغدير وبين تجديدها بالوصية في مرض النبي «ص» بعد قول القوم ان النبي «ص» يهجر بعرفه من ترهع قليلاً عن رتبة العوام ولو كان يتسنى لأحد ان يعارضه يومئذ فيما يبلغه عن الله تعالى لامكنهم المعارضة في كثير من التكاليف كالجهاد والزكاة وغيرها من الأحكام كما انكر بعضهم ذلك عليه لما فيها من المشقة على النفوس الضعيفة والعقائد المزلزلة لا خصوص منصبه «ص» على خلافة علي «ع» وذلك وان كان فيه مشقة لا تطاق على بعض الناس إلا أنه ليس لهم ما يتمسكون به في رده وصده كما وجدوا ذلك في مرض موته فاحفوا ذلك في انفسهم على مضض حتى مرضه فوجدوا المجال واسعا لظهار ما اخفوه خاصة وقد علم المعارض من قوله «ص» بانه وشيكاً

ينقل إلى ربه وإن الفرصة سانحة للوثوب عليه فطعن النبي (ص) طعنة نجلاء بحجة قوله أنه
ليجبره قضي بها عليه (ع) وعلى ما عزم عليه من كتابة الوصية بالخلافة لعلي (ع) وسيعلم الذين
ظلموا أي منقلب ينقلبون)

— (الاستادة بذكر علي لا ينقص قدر الصحابة الكرام) —

نقول البس هذه المواضع تنقص لقدر الصحابة وإيمانهم الم يخشى النبي (ص) على قومه
الخروج عن الاسلام

أقول كأنك تريد يا «استاذ» من رسول الله (ص) ان يبغض حق علي وينقص قدره
ابتغاء مرضاة قوم لا يؤمنون فانت تريد من النبي (ص) ان يجعل المطيع المخلص لله ولرسوله
(ص) في جهاده ومفاداته بالنفس والنفيس في إعلاء كلمة الدين كالمنافق الفاسق الذي يبتغي
له الفوائد ويترقب به الدوائر ويحكم خلافه ويبطن بغضه فقد جئت يا «استاذ» بقسمة تكاد
السمارات يتفطرون منها وتختر الجبال هذا وفي القرآن يقول الله تعالى (أفمن كان مؤمناً كمن
كان فاسقاً لا يستويون) وقال تعالى (أفجعل المسالمين والمحرمين مالمكم كيف تحكمون) وما كان
رسول الله (ص) وهو سيد الأنبياء (ص) ليخالف كتاب الله ويساوي بين هذا وذاك وقد نفى
الله تعالى المساواة بينهما من جميع الوجوه ويقول الكتاب (فاصدع بما تؤمر واعرض عن المشركين)
فهل ترى يجوز لرسول الله (ص) ان يعصي الله فيما أمر به من التنويه بذكر علي وتنصيبه عليه
بالخلافة بعده لأن المشركين المبغضين لا يرضون أو أنه يوجب التنقص لقدر الصحابة وإيمانهم
لا «استاذ» إن ذلك ما هو بالذي يوجب التنقص لقدر الصحابة وإيمانهم وإلما الموجب لنقص
قدرهم وإيمانهم هو عدم اخلاصهم في الايمان وعدم قياسهم بما هو الواجب عليهم من اطاعة الله
واطاعة رسوله (ص) فيما أمرا به ونهيا عنه هذا ما يوجب تنقص قدرهم وإيمانهم لا التنويه
بذكر علي (ع) وإعلاء شأنه اذ لا ربط بين تنقص قدر الصحابة وإيمانهم وبين الاستادة بذكر
علي (ع) والتنويه باسمه وذكر فضائله فالسبب المبـ — اثر إذن لنقص قدرهم وإيمانهم هو عدم
الخضوع لله ولرسوله (ص) في نصره على خلافة علي (ع) ومخالفتهم له في امره ولعالمك يا حضرمي
ترى أنه لا يجوز للنبي (ص) ان يأمر أو ينهى أو ينوه عن شيء إلا إذا رضي بذلك أصحابه وإلا
كان تنقيصاً لقدرهم وإيمانهم فكأن أمر الله ونهيه يدوران مدار رضا اصحاب النبي (ص) وعدم
رضاهم وفي القرآن « إن تكفروا انا من في الأرض جميعاً فإن الله لفتي حديد » وقال تعالى « وما كان لمؤمن ولا مؤمنة
إذا قضى الله ورسوله أمراً ان يكون لهم الخيرة من امرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل
ضلالاً مبيناً »

(انضمام النبي بأمر على كان من امر الله تعالى) -

وعلى الجملة ان اهتمام النبي «ص» في أمر علي «ع» واعلاء شأنه والتنويه باسمه في حله وترحاله من مبدأ أمره إلى منتهى عمره «ص» لم يكن من قبل نفسه «ص» ولا محابة لابن عمه كما كان يقول المنافقون الذين في قلوبهم مرض البغض للوصي «ع» والحقد على النبي «ص» عند نزول آية المودة وغيرها كما في الصواعق المحرقة لابن حجر في هذه الآية إذ قال المنافقون ان هذا شيء افترأه في مجلسه أراد به ان يدلنا لقربته من بعده فنزلت «ام يقولون افترأ على الله كذبا» وانما كان بأمر الله ورحبه وفي القرآن (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وان لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس)

فقد اخرج السيوطي في الدر المنثور صفحة ٢٩٨ من جزئه الثاني عن ابن ابي حاتم في تفسيره وابن مردويه وابن عساكر عن ابي سعيد انها نزلت في علي يوم غدير خم وتفسير ابن ابي حاتم من التفاسير الصحيحة المعتمدة نص على اعتبار ابن تيسية في منهاجه صفحة ٤ من جزئه الرابع فهو من المنفق على صحته بين الفريقين فلا عبرة بخلافه بما اختلفوا فيه لشذوذه وسقوطه عن الحجة فهل ترى من الجائر على رسول الله «ص» ان يسكت عن مدح علي واعلاء شأنه وبيان منزلته وان امام الأمة وخليفتها الأول بعده «ص» وهل تريد منه «ص» ان يخالف ربه وبعضه أمره وهو المعصوم المبلغ عن الله إلى الامة ما قد حمل واستودع من احكام وفرائض وهو المبين لهم ما يجب عليهم امتثاله والانقياد اليه لأن الخضمي قد أوحى اليه حقه وبغضه الا بذكر علياً بشيء واخذت على نفسك ميثاقاً غليظاً ان تجهد له كل فضيلة ومنقبة معها كبرت بعين الله وعين رسوله «ص» وليس في هذا قطعاً ما يوجب التنقيص لقدر الصحابة المتقين الذين يمثلون أمر النبي «ص» فيما يقول ويفعل لانهم على يقين ثابت واثمان راسخ انه لا ينطق عن الهوى ان هو إلا وحي يوحى وان ما يفعله في شأن علي «ع» واعلاء قدره كله من الوحي الالهي ومن الطبيعي أن من كان بهذا الوصف من الايمان والعقيدة من الصحابة لا يخشى النبي «ص» عليه من الخروج عن الاسلام ان هو قام بتنفيذ امر الله وتبليغه إلى الامة اما من لم يكن راسخ العقيدة ولا ثابت الايمان من اصحابه بان كان يظهر الايمان ويبطن الكفر فإنه لا يؤثر فيما هو منصرف اليه من تبليغ الأوامر الالهية سواء ارضي هؤلاء ام غضبوا اذ لا وزن لفضيلتهم فيما يجب عليه تبليغه عن الله فانت تريد من رسول الله «ص» ان لا يبلغ عن الله شيئاً ارحي اليه الا بعد مراجعة اصحابه ومشاورتهم مرة فإن رضوا قام بتنقيذه وتبليغه وان سقطوا من اجله سكت عنه وتركه وهل يكون الطعن في الدين غير هذا على ان في تنويه النبي «ص» باسم علي «ع» واعلاءه لشأنه من العوامل الفعالة التي من شأنها في الأقل تحريض الصحابة الحاملين

وترغيبهم إلى اكتساب الفضائل العالية والحاصل الحميدة لينالوا ما قال أمير المؤمنين علي (ع) أعلاها وأجلها يجده وجهده وعلمه وجهاده وزهده وشجاعته وسابقتها وتقواه إلى غير ما هنالك من الصفات المتعالية المتمثلة فيه وحده (ع) روعي فداء

ولو سلمنا جدلاً انه لم تكن هناك آيات تأمر النبي (ص) بأعلاء شأن علي وبيان علو قدره عند الله وعند رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فما الذي ياترى يمنع رسول الله (ص) من ذلك وقد جمع علي (ع) من الفضائل النفسانية والجسدية والخارجية أعلاها وأجلها ما لم يبلغ شأوه أحد من الصحابة اجمعين

«١» وهذا كتاب الله قد مدح جماعة الصابرين والصادقين والمتصدقين والمتقين والخاشعين والركع السجود ومنهم أمير المؤمنين (ع) قطعاً وتلوها المسلمون من حين نزولها في آناه الليل واطراف النهار إلى يوم يقوم الناس لرب العالمين فهل ياترى اوجب ذلك تنقبصاً لقدرة المسلمين وإيمانهم ولم يخش الله تعالى في هذه المواضع خروجهم عن الاسلام مع العلم ان اكثرهم على العكس من تلك الصفات فإذا كان ذلك من النبي (ص) يوجب خروج الصحابة عن الاسلام وانه يريد بذلك ان ينقص من قدرهم وإيمانهم كما تزعم لزم ان يكون الله تعالى في مدحه وثنائه لأرائك الاصناف من المؤمنين ايضاً يريد خروجهم عن الاسلام ويريد ان ينقص من قدرهم وإيمانهم لأن اكثرهم لم يكونوا بتلك الصفات ولكاث الله في مدحه لهم وثنائه عليهم واعلانه لقدمهم حتى أنزل فيهم قرآناً يتلى على سمر الدهور غاططاً عابثاً ظلاماً جائراً تعالى الله عما يقول الكافرون علواً كبيراً اجل (يا استاذ) اراد الله بذلك المدح والثناء على تلك الطبقات ان يرغب المسلمين من ليس على هذا الوصف إلى المسارعة في الاعمال الصالحة وبين لهم ان من كان بهذه الصفات حقيق على الله ان يجزيه الجزاء الأوفى وجدير بالمدح والثناء والتنويه والاعلاء وعلى العكس إذا لم يكن له من العمل ما يساوي فلساً وهكذا اراد النبي (ص) في تنويعه بامم علي (ع) واعلانه لقدمه عليه السلام «والحقيقة لا تهم فإني هضمت استثارت لنفسها فاستثارت»

-(الاجتماع في السيف لا عجيبة فيه) -

نقول ليس هذا الاجتماع هو من ضمن الاجماع من الصحابة على امر أقول أولاً نحن نطالبك (يا استاذ) أن تقيم لنا البرهان العلمي على حجية إجماع الصحابة فهل في كتاب الله آية تدل على حجية قول الصحابة أم في السنة المتفق عليها ما يدل على حجية إجماعها فهذا كتاب الله وتلك سنة نبيه (ص) خالدين من هذا اللغو والباطل اما العقل فبطبيعته يمنع حجية إجماعها لأن الصحابة لم يكونوا معصومين من الخطأ والغلط فلا يؤمن من أن

يجتمعوا على الباطل والاستدلال له بالاجماع لا يتم إلا على وجه الدور الباطل لأنه إن اريد به اجماع الصعابة نفسها فهو الدور الصريح وإن اريد اجماع غيرهم على حجة اجماعهم فهو محل الخلاف بين المسلمين أجمعين لا يصح نصبه دليلاً عليه

وأما قولك أن ذلك من القواعد المقررة في اصول الفقه الاسلامي فهو أول الكلام فمن هذا الذي قرر هذا النوع من الاجماع في اصول الفقه الاسلامي ومن حكم بحجته فيأتي عليه ما ذكرنا لأن قولك هذا لا اعتبار به ما لم تقم عليه الحجة فإن كانت الحجة هي الاجماع كان دوراً فاسداً لتوقف حجته على حجته ولأن حجة الاجماع من الأمور المجعولة بجعل جاعل وهو الشرع وليس هو حجة في نفسه كالقطع فما لم يثبت من طريق الشرع حجته فليس بحجة في شيء

(أطعوا الله وأطعوا الرسول وأولي الأمر منكم)

لا يدل على حجة اجماع الصعابة

أما الاستدلال بهذه الآية على حجة اجماع الصعابة فباطل وغير صحيح أولاً لأن وجوب طاعة أولي الأمر موقوف على معرفة أولي الأمر المعنيين في منطوق الآية ولا سبيل إلى معرفتهم بالآية لاستلزامه الدور الباطل لأنه من التمسك بعموم الدليل في اثبات ما شك في كونه من مصاديقه وهو لا يتم إلا على وجه دائر فبطل أن يكون المراد من أولي الأمر اجماع الصعابة وثانياً أن اصحابه لم يكونوا معصومين لجواز الخطأ على كل واحد منهم فكذلك الجميع بخلاف أولي الأمر فإنه يجب أن يكونوا معصومين وذلك لأن الله تعالى قرن طاعتهم بطاعته على سبيل الجزم ومن قرن الله طاعته بطاعته كذلك يجب أن يكون معصوماً لظهور وحدة السياق واتحاد المتعاطفات في الحكم فكما أن الله تعالى لا يأمر إلا بالصواب فكذلك الرسول (ص) وأولي الأمر من بعده وثالثاً أن الاجماع شيء وطاعة أولي الأمر شيء آخر لا يفيد أحدهما معنى الآخر عند إطلاقه على أنه يلزم خروج أبي بكر «رض» عن أولي الأمر لأنه لم يكن من أهل الاجماع بل ممن اجتمعوا عليه فتأمل جيداً ورابعاً لم يختلف اثنان من أهل الإيمان في أن علياً (ع) من أولي الأمر المعنيين بقوله تعالى (وأولي الأمر منكم) فيكون هو المعنى باجماع الأمة فاطبة دون غيره من المتقدمين عليه وذلك لأن كل من قال إن أولي الأمر أمراء السرايا أو العلماء أو الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر أو أنهم علي والائمة من ولده (ع) يقول بذلك كله في علي «ع» وهذا بخلاف غيره من المتقدمين عليه لوجود الاختلاف فيهم فوجب أن يكون هو الامام بنص هذه الآية للاتفاق على أنه هو المقصود بها دون غيره لوجود الاختلاف في ذلك - وعدم الرفاق فيه وبشهادته أيضاً ما تقدم من قول النبي (ص) في الصحيح المتفق عليه من أطاع

علياً فقد أطاعني ومن عصا علياً فقد عصاني وهو حديث شريف صحيح مشهور ولا عبوة بخلافه لعدم كونه من المتفق عليه بين المسلمين فهو شاذ مطروح لا يصادم الجمع عليه الذي لا ريب فيه ولا يخفى ما فيه من الدلالة على ما قلناه وخامساً أن الآية صريحة في أن حكم أولي الأمر في الآية هو حكم الرسول (ص) فكما أنت النبي (ص) لا يمكن أن يكون منصوباً من قبل الناس فكذلك أولو الأمر وتلك قضية وحدة المتعاطفين في الحكم ولأن من شرط أولي الأمر العصمة كما يدل عليه منطوق الآية والعصمة من الأمور الحفية التي لا يطلع عليها إلا الله فيجب أن يكون النصب من قبله تعالى لا من قبل الناس لأنهم يجهلون ما هو الشرط فيهم والمشرط عدم عند عدم شرطه .

(حديث منه مات ولم يعرف إمام زمانه)

أما الاستدلال بقوله (ص) من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية فلا دلالة فيه على حجية الاجماع وإنما يدل على وجوب وجود الامام في كل زمان يجب التعرف به ولا يمكن اثباته بالحديث وتعيينه به لاستلزامه الدور الباطل فلا بد من تعيينه بغير هذا الحديث ألا وهو الاحاديث المتواترة الخاصة على خلافة علي (ع) خاصة والائمة من ولده عامة فدونها أدلة قاطعة لازاحة تلك العلة ورفع تلك المصلحة أما أنت (يا استاذ) فلما عجزت عن اثبات حجية اجماع الصحابة وأعيانك طلبه ادعيت البداهة في حجية اجماعها ظناً منك أن ذلك ممكن وهيهات ذلك فإن الحق أبلج والباطل للجلج .

وثانياً لو سلمنا لك جدلاً حجية اجماع الصحابة إلا أن الحجة منوطة باجماع جميع الصحابة فمخالفة بعضهم قاذفة في حجيتهم لعدم حصول القطع بما أجمع عليه البعض فالتخالفة ولو كانت من أحد الصحابة مقلقة له عن الحجة لا سيما أنهم خير القرون عندك بلا قيد ولا شرط وقد ثبت قطعاً تخلف جماعة عن هذا الاجماع فبطل أن يكون اجماعاً شرعياً له حجيتهم لا سيما أن نصوص خلافة علي (ع) مقدمة على هذا الاجماع المدعى وهو بتقدير انعقاده انما حدث بعد وفاة النبي (ص) وانقطاع الوحي وبعد أن بايع الجميع علياً (ع) يوم الغدير وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة وكل ذي ضلالة في النار

(السبب في تسمية الخضر في فظاظ السنة بالفقير)

والغريب منك يا استاذ أنا نراك في كتابك لا تأتي على ذكر أحد من مؤرخي السنة وحفاظهم المعروفين في نقد الحديث سواء في ذلك المتقدمين منهم والمتأخرين ممن اجمع اهل السنة جميعاً على أنهم من المحققين للثقاة والناقدين المميزين لصحيح الحديث من سقيم الاثر ومبه

بالغلة تارة وبالبلاهة طوراً وبالسذاجة أخرى فإذا كان هؤلاء من حملة الآثار راحل الاثبات من
امناء التاريخ عند أهل السنة في مختلف الادوار بمختلف الأجيال من عصر الصحابة والتابعين
وتابعيهم إلى يومنا هذا من البله المغفلين ومن الناس السذج أو انهم يضعون الاحاديث
واصحاب علي (ع) عندك طبعاً كلهم مغالون وكذابون يضعون الأحاديث في حق صاحبهم فما
بقي حيثئذ على وجه الارض احد غير مغفل ولا ابله ولا كذاك إلا أنت والله الحمد فانك «ذكي
لوذمي المعني فطن لبيب اريب لك بصيرة نافذة وفكرة وقادة ونظرية صائبة وطبيعة نقادة
تؤمن الأشياء بموازين عقلية وشرعية كلها صحيحة» فهل ياترى للعنه والجنون معنى غير هذا
فاخبروا يا اولي الألباب نأل الله تعالى له العافية ولتكن على ثقة من أن الحضرمي لم يقل
في حفاظ السنة وثقتهم في الحديث الذين رروا الأحاديث في فضل أمير المؤمنين علي (ع) انهم
مغفلون جاهلون إلا لأنهم جهلوا وغفلوا عن انها ستكون سلاحاً مرهفاً في أيدي خصوم
الحضرمي يصيبون به مقتله ويرجعون كل طعنة من طعناته إلى نحره لا لانهم جاهلون مغفلون
حقيقة إذ لا يعقل ان يكونوا مغفلين جاهلين بروايتهم لهذه الأحاديث ولا يكونوا مغفلين جاهلين
بروايتهم لها في فضل ابي بكر وعمر وعثمان (رض) وغيرهم من الصحابة لان الكل من واد
واحد وحكمها واحد وموضوعها واحد فكيف لا يعقل أن يكونوا مغفلين جاهلين فيها
جميعاً وليس هذا (يا استاذ) بالأمر الذي ينطلي على السذج من الناس إذ لا يعقل أن يكونوا
هؤلاء الحفاظ على كثرتهم وسعة اطلاعهم في الحديث وقوة تحقيقهم فيه كلهم مغفلين جاهلين
على حد تعبيرك ولكن الحق في ذلك ان الدواعي الكثيرة قد استغفلت فطرتهم فافتنمت
الحقيقة منهم فرصها فرووا هذه الاحاديث لنا «ويأبى الله إلا أن يظهر الحق على لسان خصمه»
هذا آخر ما كتبناه باختصار في ردنا على «كتاب رد السقيفة» ومن الله وحده نستمد
المعونة انه ولي التوفيق

تم استنساخه في بصرة العراق في اليوم التاسع من جمادى الاولى

سنة ١٣٧٢ هـ على مهاجرها وآله وصحبه الكرام

أفضل الصلاة والسلام

الفهرس

الصفحة	الصفحة
٢	الديباجة
٤	الصحابي ومعناه
٦	آية كنتم خير أمة أخرجت للناس
٨	آية والسابقون الأولون
١٠	والسابقون السابقون
١١	في التأديب مع الصحابة
١٣	حديث الحوض
١٤	لا يجوز حسن الظن بالكل ولا تأويل ما وقع بينهم
١٥	ليس كل الصحابة مجتهدين
١٨	في عصمة غير الأنبياء (ع)
١٩	الأدلة على عصمة الامام
١٩	آية المباهلة
٢١	آية التطهير
٢١	حديث علي (ع) مع القرآن
٢٢	والقرآن مع علي (ع)
٢٢	حديث ان علياً وذريته لم يخرجوكم من باب هدى
٢٢	حديث الهبة
٢٣	حديث المنزلة
٢٣	اعمال المستخلفين بعد رسول الله (ص)
٢٣	اعمال الخليفة الأول (رض)
٢٦	اعمال الخليفة الثاني (رض)
٢٧	اعمال الخليفة الثالث
٣٠	اعمال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع)
٣١	مخالفات الخلفاء (رض) وغيرهم لفعل رسول الله (ص) وقوله
٣٤	مخالفة الخلفاء للنبي (ص) بعد وفاته (ص)
٣٧	المستخلفون عن البيعة
٣٨	الاجماع وفساده
٤٠	حديث القرون وما فيه
٤٢	دلالة العقل على بطلان حديث القرون
٤٤	القرون الاول ليس كلهم صادقين
٤٦	حديث صلاة ابي بكر وبطلانه
٤٩	حديث الحوض
٥٠	حديث ستفتون
٥١	الفرقة الناجية
٥١	التمتة تقتل نفسها
٥٢	آية الانقلاب على الأعقاب
٥٣	في تحقيق الاستفهام من كلامه (ص)
٥٥	اختيار الأمة ومعنى آية ما كان لهم الخيرة
٥٨	الخلافة ليست بقضاء الناس
٥٩	اهل الحل والعقد
٦١	قول عمر (رض) ببيعة ابي بكر فلتة
٦٤	خلافة ابي بكر (رض) ليست رحمة
٦٥	آية وشاورهم في الأمر لا يدل على صحة اختيارهم
٦٦	قول الحضرمي ان كلا من ابي بكر وعمر اعلم من علي (ع)
٦٨	النص على خلافة علي (ع) ومناقشته فيه

صفحة	صفحة
٩٦ قوله «ص»، انكن لانتقوا احب يوسف»	٦٨ الطريق إلى معرفة النص وغيره
٩٧ من هم اهل البيت	٦٩ آية الولاية
١٠٠ الاخبار الواردة في علي عليه السلام	٧١ آية وأولو الارحام بعضهم اولى ببعض
١٠٠ الميزان في قبول الحديث عن العلماء	٧٢ حديث المنزلة
١٠٢ كلمة في امير المؤمنين علي عليه السلام	٧٢ حديث الائمة من قریش
١٠٣ قول الفيلسوف كارليل في علي عليه السلام	٧٣ قول ابي بكر (رض) رضيت لكم احد الرجلين
١٠٤ الاستشهاد بقول عائشة	٧٤ اشارة عائشة (رض) على عمر بالاستغلاف
١٠٥ آية وانذر عشيرتك الاقربين	٧٦ قول ابي بكر (رض) هذا اوردني الموارد
١٠٨ حديث الاخوة	٧٧ ترك الاستغلاف
١٠٩ آية الغار لادلالة فيها على الفضيلة لأبي بكر (رض)	٧٩ الاجماع لم ينقصد وليست الخلافة كراثثة شيخ عشيرة
١١١ القول في الوراثة	٨١ قول عمر (رض) اقتلوا سعداً
١١١ حديث لا نورث	٨٢ حديث القدير
١١٣ الوصاية ومعناها	٨٣ من هو مالك بن نويرة
١١٤ برز الايمان كله إلى الشرك كله	٨٤ السبب في قتل خالد لمالك
١١٦ غزوة خيبر	٨٥ قول عمر لابي بكر اقم الحد على خالد
١١٧ تكذيب الحضرمي لحديث المنزلة	٨٦ ابو بكر كان يحب سيدات خالد لحسناته
١٢٠ منازل هارون (ع) من موسى (ع)	٨٦ حمل خالد بن الوليد
١٢١ حديث سد الأبواب إلا باب علي (ع)	٨٧ زيادة توضيح من اعمال خالد
١٢١ حديث يا علي لا يحبك إلا مؤمن	٨٧ محاوره متمم بن نويرة اخي مالك مع ابي بكر (رض)
١٢٤ حديث الطائر	٨٨ مفاتحة الحضرمي علماء السنة بالاعراض عن احاديث النبي (ص)
١٢٤ حديث انا مدينة العلم وعلي بابها	٩٠ الاجتهاد
١٢٧ قوله القاعدة في تخطيط المدينة ان يكون لها ابواب	٩١ الأنبياء لا ينطقون عن اجتهاد
١٢٨ حديث علي اقضاكم	٩٢ في وطء الزوجة ديوا
١٢٩ علي مع الحق والحق مع علي	٩١ اوليات ابي بكر
١٣١ العصمة تجوز لغير الأنبياء (ع) من البشر	
١٣١ وجود المخصص لآية الانقلاب	

صفحة	صفحة
١٤٤ ما يزيد غيظ الحضرمي	١٣٢ لكل نبي وصي ووارث ؛ ان وصيي
١٤٥ آية المباهلة في قول الحضرمي	ووارثي علي بن ابي طالب
١٤٥ بحث اسامة	١٣٣ حديث الوصية
١٤٧ حديث آتوني بدواة وكتف	١٣٣ حديث عائشة في الوصية
١٤٧ كلمة الخليفة عمر كانت حائلة	١٣٥ ان علياً مني وانا من علي لا يؤدي عني
١٤٨ قوله ان عمر اراد التخفيف في قوله	إلا انا و علي
١٤٨ الكتاب مشتمل على النص في خلافة علي (ع)	١٣٥ ان علياً مني وانا من علي وهو ولي كل
١٤٩ الامامة باختيار الله	مؤمن من بعدي
١٥١ علي (ع) لم يبايع ابا بكر (رض)	١٣٥ أنت ولي كل مؤمن من بعدي
١٥٣ نص النبي (ص) على علي (ع) لا يوجب	١٣٦ قول عمر (رض) لقد اعطيت علياً (ع)
خروج احد عن الاسلام	ابن ابي طالب ثلاثا
١٥٤ الاسادة بذكر علي لا ينقص قدر الصحابة	١٣٧ حديث الثقلين
الكرام	١٣٩ يزيد بن معاوية
١٥٥ اهتمام النبي بامر علي كان من امر الله تعالى	١٤٠ آية انما وليكم الله ورسوله
١٥٦ الاجتماع في السقيفة لا حجية فيه	١٤٠ آية الولاية ليست عامة في كل مؤمن
١٥٧ أطيعوا الله وأطيعوا الرسول واري	١٤٢ قوله ما قيمة خاتم لا يساوي درهما
الأمر منكم	١٤٢ نزول ثلثائة آية في علي (ع)
١٥٧ لا يدل على حجية اجماع الصحابة	١٤٣ حقد الحضرمي وبغضه لعلي (ع)
١٥٨ حديث من مات ولم يعرف امام زمانه	١٤٤ لو علم الله في غير علي خيراً لآنزل فيه
١٥٨ السبب في تسمية الحضرمي لحفاظ السنة	قرأنا
بالمغفلين	

«المصادر»

١١ الاحابة	٢١ الروضة البهية	١ القرآن الكريم
٤٢ تذكرة الحفاظ	٢٢ حلية الاولياء	٢ تفسير البغوي
٤٣ الخصائص العلمية	٢٣ كنز العمال	٣ تفسير ابن جرير
٤٤ فتح الباري	٢٤ منتخب كنز العمال	٤ تفسير البيضاوي
٤٥ الملل والنحل	٢٥ تاريخ السيوطي	٥ تفسير النيشابوري
٤٦ الرياض النضرة	٢٦ تاريخ الطبري	٦ تفسير الرازي
٤٧ الاستيعاب	٢٧ تاريخ ابن الاثير	٧ تفسير السيوطي
٤٨ عقد الفريد	٢٨ الامامة والسياسة	٨ تفسير الخازن
٤٩ شرح ابن ابي الحديد	٢٩ السيرة الحلبية	٩ تفسير ابي السعود
٥٠ ميزان الاعتدال	٣٠ السيرة النبوية	١٠ تفسير الثعلبي
٥١ منهاج ابن تيمية	٣١ تاريخ الخلفاء	١١ تفسير محمد عبده
٥٢ كتاب الفضل بن روزبهان	٣٢ كتاب الحضرمي نفسه	١٢ صحيح البخاري
٥٣ للقاموس	٣٣ بلاغات النساء	١٣ صحيح مسلم
٥٤ نهاية ابن الاثير	٣٤ النزاع والتخاصم	١٤ صحيح الترمذي
٥٥ ميزان الشعرا	٣٥ رسالة الجاحظ	١٥ صحيح ابن ماجه
٥٦ ابو الشهداء	٣٦ تاريخ الخطيب البغدادي	١٦ الجامع الصغير
٥٧ حياة محمد (ص)	٣٧ كامل ابن الاثير	١٧ مسند احمد
٥٨ الموطأ	٣٨ نقض العثمانية	١٨ مستدرك الحاكم
	٣٩ طبقات ابن سعد	١٩ تلخيص المستدرك
	٤٠ وفيات الاعيان	٢٠ الصواعق المحرقة

هذه المصادر كلها لاكثر اعلام السنة وحفاظها - واه في الحديث أو التفسير أو التاريخ قد اعتمدنا عليها في هذا الكتاب وليس فيها كتاب واحد لمصوم الحضرمي واعدائه وهناك غير هذا أيضاً لم يجده القاري في مطاوي الكتاب والله الموفق إلى الصواب .

﴿ تَمْيِيزٌ ﴾

نظراً لقلّة الغلطات المطبعية في هذا الكتاب فقد عدنا
عن الإشارة إليها وأوكلنا أمر تصحيحها إلى القراء الكرام.